الأكاديميـة الليبية

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية
قسـم العلوم السياسية

العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران

خلال الفترة مابين 1989-2011م

بحث مقدم لاستكمال جزء من متطلبات الحصول على
درجة الإجازة العالية "الماجستير" في العلوم السياسية

مقدم من الطالب:
الهادي سالم خليفة نوح
إشراف الأستاذ الدكتور:
بسيوني محمد الخولي

ربيع/2013

اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿13﴾

صدق الله العظيم

سورة الحجرات الآية (13)

الإهداء

إلى كل من أدرك أنه

بالإرادة تتحقق المعجزات

وبالتصميم تنال الرغائب

وتوكل على الله

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى آيات التقدير والإحترام والعرفان للأستاذ الدكتور/بسيوني محمد الخولي الاستاذ بمدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية- قسم العلوم السياسية على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى توجيهاته وملاحظاته التي كانت مصباح الهداية للوصول بهذا البحث إلى ماهو عليه الآن.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أعضاء هيئة التدريس بمدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية وأعضاء هيئة التدريس بالأكاديمية.

وإلى كل من ساعدني وقدم لي العون لإنجاز هذه الرسالة

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
الآية		أ
الاهداء		ب
الشكر والتقدير		ج
المقدمة		1
	الفصل الأول المحددات الداخلية للعلاقات الأمريكية الإيرانية	6
المبحث الأول	المحددات الداخلية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية	7
المطلب الأول	طبيعة نظام الحكم	7
المطلب الثاني	القناعات الأيديولوجية	16
المطلب الثالث	الرؤية الإيرانية للغرب والولايات المتحدة.	20
المبحث الثاني	المحددات الداخلية في الجمهورية الأمريكية (الولايات المتحدة)	27
المطلب الأول	طبيعة نظام الحكم	27
المطلب الثاني	الثوابت الدستورية والاستراتيجية الأمريكية	33
المطلب الثالث	الرؤية الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية	40
	الفصل الثاني تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية والإيرانية	45
المبحث الأول	العلاقات الإيرانية الخليجية	46
المطلب الأول	السلوك الإيراني تجاه دول الخليج	46
المطلب الثاني	الموقف الأمريكي تجاه السلوك الإيراني (دول الخليج)	50
المبحث الثاني	العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا	55

المطلب الأول	السلوك الإيراني تجاه دول وسط آسيا	55
المطلب الثاني	الموقف الأمريكي تجاه السلوك الإيراني (دول وسط آسيا)	59
المبحث الثالث	قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي	64
المطلب الأول	الرؤية الإيرانية للقضية والصراع	64
المطلب الثاني	الموقف الأمريكي	71
المبحث الرابع	الوجود والتحالف الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا	79
المطلب الأول	مرتكزات وأهداف الوجود والتحالف الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا	79
المطلب الثاني	الموقف الإيراني	84
	الفصل الثالث تأثير المتغيرات العالمية على العلاقات الأمريكية الإيرانية	90
المبحث الأول	طبيعة النظام الدولي (القطب الواحد) هيمنة الولايات المتحدة	91
المطلب الأول	طبيعة النظام الدولي	91
المطلب الثاني	إيران والنظام الدولي	96
المبحث الثاني	الملف النووي الإيراني	104
المطلب الأول	الرؤية الإيرانية للسلاح النووي وأحقية انتاجه وتملكه	104
المطلب الثاني	الموقف الأمريكي والرؤية الغربية وموقف المجتمع الدولي	110
المطلب الثالث	المواقف الإقليمية من اشكال الملف النووي الإيراني ومواقفه	118
الخاتمة		129
قائمة المراجع		131
ملاحق		

مقدمة

كان للثورة الإيرانية والإطاحة بحكم شاه إيران بقيادة علي خميني الأثر الكبير في التغيير الجذري والسريع في العلاقات الأمريكية الإيرانية كما هو ظاهر، بعد ما كانت في حكم الشاه هي الدولة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج، وبقيام هذه الثورة ذات التوجهات والأيديولوجية الجديدة في المنطقة، وطموحاتها الإقليمية التي قد تصطدم ببعض مصالح الولايات المتحدة، أدت على ما يبدو إلى الإسراع في وضع حد للعلاقات بين البلدين، وكان أول ماشهدته هذه العلاقة بعد الثورة هو أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية بطهران في نوفمبر 1979م. حيث كان لهذا الحدث الأثر في قطع العلاقات الدبلوماسية وصعود مؤشر التوتر.

فقد حاولت هذه الثورة طرح أيديولوجيا جديدة في المنطقة كبديل للنظريات القائمة وإنهاء الخلاف والجدل القائم بين الدين والسياسة من خلال دمج الإثنين معاً وذلك بإقامة حكم ولاية الفقيه. وعلى الصعيد الخارجي تحاول إيران تصدير نموذجها الأيديولوجي إلى دول الجوار والدول العربية والإسلامية الأخرى، وتهديد دول المنطقة، وانتقاد طبيعة أنظمة الحكم في تلك الدول ومحاولة زعزعة الإستقرار فيها.

وبعد وفاة علي خميني ظهر على الساحة السياسية تياران متنافسان على الحكم وهما التيار المحافظ الذي يمثله رجال الدين المتشددون، وهذا التيار يدعو إلى التصدي للمخططات الأمريكية في المنطقة وإلى عدم إعادة العلاقات مع أمريكا، بينما التيار الإصلاحي الذي كان يتزعمه محمد خاتمي فهو تيار يدعو إلى الإنفتاح على الغرب وخاصة أمريكا، وتحسين العلاقات معها، أما في فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد فقد ازداد التوتر بين البلدين على ما هو ظاهر ومرئي.

وحيث إن عنوان هذه الدراسة يشير إلى التحقق ومحاولة الوصول إلى فهم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، هل هو صراع حسب المفهوم الحقيقي للصراع أم أنه غير ذلك؟

حدد الباحث نطاق الدراسة بداية من نهاية الثمانينيات من القرن العشرين وبالتحديد عام 1989م، إلى 2011م،لإن هذه الفترة تضافرت فيها مجموعة من التحولات الإقليمية والدولية، تغيرت فيها الجغرافيا السياسية، واختل فيها ميزان القوى في المنطقة.

وهذه الأحداث تتمثل في انهيار الإتحاد السوفييتي عام 1989م، وتدمير القوة العسكرية العراقية 1991م، وخروج العراق من لعبة التوازن الإقليمي، والتطورات الأخيرة بعد 11 سبتمبر تمثلت بما يسمى بالحرب على الإرهاب وسقوط حكومة طالبان في 2001م، واحتلال العراق في 2003م، وتداعيات سقوط هذان النظامان على اختلال التوازن الإستراتيجي في الخليج وخلق فرصة سانحة لإيران للعلب دور في تحقيق الإستقرار في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين واستفادة إيران من التحولات الهيكلية في المنظومة الدولية، وفتح المجال أمام السياسة الخارجية الإيرانية للإستحواذ والمنافسة الإقليمية على النفوذ والسعي للقيام بدور فعال في محيطها الإقليمي وبروزها كقوة إقليمية كبرى مستغلة إمكاناتها الذاتية والظروف الإقليمية والدولية في آن واحد.

ومن ناحية أخرى نجد أن إيران تحاول لعب دور بارز وجوهري في القضية الفلسطينية وكذلك في قضية احتلال جنوب لبنان من خلال دعم حزب الله وعلاقة إيران بحركة حماس والعلاقة الإستراتيجية مع سوريا والتعامل الإيراني مع عملية السلام العربي الإسرائيلي،على أنه صراع حضاري أكثر مما هو صراع سياسي، وتعمل على إفشال وإحباطكل المفاوضات واتفاقيات السلام.

أما عن موضوع البرنامج النووي الإيراني وآثاره على منطقة الخليج والشرق الأوسط، واستناداً إلى الفكر الإستراتيجي للأمن القومي الإيراني، فإن امتلاك السلاح النووي يُعد قوة عسكرية للردع والدفاع والهجوم، والرغبة الإيرانية في لعب دور إقليمي مع القوى المنافسة في المنطقة.

ومن أجل مناقشة الموضوع بجوانبه المختلفة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول طبيعة نظام الحكم في كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وذلك من منطلق المحددات والثوابت والقناعات الأيديولوجية والدستورية والإستراتيجية، ورؤية كلا منهما للآخر في إطار العلاقات الدولية، بينما يتناول الفصل الثاني المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية الإيرانية ونبرز فيها السلوك الإيراني تجاه كل من دول الخليج ورؤيتها للصراع العربي الإسرائيلي وسلوكها تجاه دول آسيا الوسطى، والموقف الأمريكي تجاه هذا السلوك، ونستعرض الوجود العسكري الغربي الأمريكي في الخليج العربي والشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى من حيث مرتكزات هذا الوجود وأهدافه، وبالمقابل الموقف الإيراني من أهداف هذا الوجود. أما الفصل الثالث فيتناول المتغيرات العالمية على العلاقات الأمريكية الإيرانية، وتشمل طبيعة النظام الدولي ودور الولايات المتحدة في تشكيله، ثم نتطرق إلى خروج النظام الإيراني على النظام الدولي، ثم نتناول البرنامج النووي الإيراني من زاوية أحقيته وإنتاجه وتملكه، ونستعرض الموقف الأمريكي والرؤية الغربية وموقف المجتمع الدولي من هذا البرنامج، ثم المواقف الإقليمية، من إشكالية الملف النووي الإيراني وعلاقته بالمواقف الأمريكية والرؤية الغربية والمجتمع الدولي.

وتهتم هذه الدراسة بموضوع العلاقة بين أمريكيا وإيران وفقاً للمنهجية التالية :

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة على الصعيد العربي والإقليمي والدولي. حيث إن إيران لها دور إقليمي بارز في المنطقة وظهر هذا جلياً بعد احتلال العراق وسقوط حكومة طالبان، إضافة إلى إمكانية إيران الذاتية ومواردها الطبيعية مثل النفط. وبالتالي فإن علاقتها مع قوى كبرى مثل أمريكا سواء كانت صراعاً أو تعاوناً أو تماساً، له تداعيات وعواقب على منطقة الخليج والشرق الأوسط والعالم الإسلامي بصفة عامة وهذه العلاقة أياً كانت لها دور في استقرار المنطقة، وهنا تبرز أهمية

الدراسة في معرفة حقيقة هذه العلاقة لأخذها في الاعتبار من قبل دول الخليج بصفة خاصة والعالم الإسلامي بصفة عامة .

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة الأمريكية الإيرانية من خلال مواقفهم تجاه الأزمات والقضايا الإقليمية والدولية لمحاولة معرفة جوهر العلاقة بينهما.

2- محاولة فهم واستقراء السياسة الخارجية لهاتين الدولتين وطبيعة علاقتهما بدول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ودول آسيا الوسطى.

3- محاولة فهم البعد العقائدي وأثره على دول المنطقة والعالم الإسلامي وموقف أمريكا منه.

4- محاولة الوصول إلى تحديد البعد الإستراتيجي في طبيعة العلاقة بين أمريكا وإيران لمعرفة حقيقة العلاقة بين البلدين.

المشكل البحثي:

تتمثل إشكالية الدراسة في معرفة ما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران صدامية أم تعاونية أم أن هناك نقاط إلتقاء ونقاط اختلاف وهناك حدود للصراع.

هل البرنامج النووي الإيراني يهدد إسرائيل؟ أم يهدد دول الخليج؟ أم هو تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة؟ أم كل هذه جميعاً؟ أم أنه سيناريو يخدم مصالح الدولتين؟

منهجية الدراسة:

تتطلب الدراسة وصف الأحداث ثم تصنيفها وتحليلها تحليلاً كافياً دقيقاً بناء على معلومات موثقة من خلال المراحل التي مرت بها العلاقات طول هذه الفترة بالإضافة إلى دراسة الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية وذلك في ضوء ماحدث في الماضي والاستفادة منه.

لذا ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إضافة إلى المدخل التاريخي

فرضيات الدراسة:

من خلال الأحداث العالمية والدولية والإقليمية الكبيرة التي حدثت من بداية انهيار الإتحاد السوفييتي الذي ترتب عليه تفكك هذا الاتحاد،وأدى إلى ظهور دول وجمهوريات إسلامية جديدة

تحادي إيران. ثم الحرب على الإرهاب والتي أدت إلى احتلال أفغانستان والعراق النظامان السنيان اللذان كانا يناصبان إيران العداء، ومن ناحية أخرى الطموح الإيراني لامتلاك السلاح النووي الذي يُسوّق على أنه تهديد لدول الخليج والمصالح الأمريكية في المنطقة.فالوجود العسكري الكبير للولايات المتحدة كان سببه هو تبرير التهديد الإيراني الذي أرغم دول الخليج العربية بالاحتماء والاستنجاد بالولايات المتحدة الأمريكية.ومن هنا تنطلق فرضيات الدراسة:

– أن الولايات المتحدة وإيران يواجهان عدواً واحداً مشتركاً وهو التحالف السني العروبي.

– إن الحرب على الإرهاب كانت ضد العرب السنة سواء في العراق أو أفغانستان أو التنظيمات السنية الأخرى، ولم تكن ضد الشيعة.

– أن العلاقة الأمريكية الإيرانية تنطوي على مصالح مشتركة أكثر منها عداء.

تعاريف إجرائية:

1– السياسة الخارجية: هي الخطة التي ترسم العلاقات الدولية لدولة معينة مع غيرها من الدول.

2– الإستراتيجية العالمية: هي التخطيط العام الشامل من أجل السيطرة على العالم.

3– الصراع: هو نزال بين إرادتين من أجل سيطرة أحدهما على الآخر إما بإنهاء وجوده أو بإخضاعه.

4– الأيديولوجيا: يعتبر مفهوم الأيديولوجيا من المفاهيم الرابطة الإستعمال من قبل الباحثين، ونأخذ أحد التعريفات منها عبارة عن أنماط من الإعتقادات والتعبيرات المتعلقة بتقديم وفهم وتقييم العالم بطريقة الهدف منها: تشكيل وتعبئة وتوجيه وتنظيم وتبرير أساليب وأفعال يقوم بها النظام السياسي من ناحية وتوجيه النقد الحاد إلى الآخرين من ناحية أخرى.

5– البراجماتية: كفلسفة تعني أن صحة الفكر تعتمد على مايؤدى من نتائج عملية ناجحة، وهي أيضاً التجريب العملي لأي فكر.

البراجماتية وسيلة أو أداة أو آلية لبلوغ المنفعة مهما كانت النتائج إيجابية أو سلبية، وكذلك تعني انتهاج سياسة الواقعية والبحث عن المصلحة قبل كل شيء.

6- الأمن القومي: هو مجموعة القواعد السلوكية التي يتعين على القيادة مراعاتها واحترامها لضمان الحد الأدنى من الحماية الذاتية والتعبير عن الإرادة القومية، وهذه القواعد هي أدوات المجتمع للدفاع عن كيانه وإرادته.

7- توازن القوى: هو أن تتوزع القوة الدولية بين مجموعة من الدول، وكلما زاد عدد الدول الأقوى, كلما زاد وعمّ الإستقرار في العالم.

8- الراديكالية: هي نهج أو سياسة تسعى لإدخال إصلاحات جذرية على النظام الاجتماعي القائم.

1- مصطفى عبدالله أبوخشيم، موسوعة علم السياسة، ط (بنغازي : الدارالجمهورية للنشر والتوزيع، 1995) ص[5]

الفصل الأول
المحددات الداخلية للعلاقات الأمريكية الإيرانية

المبحث الأول: المحددات الداخلية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم

المطلب الثاني: القناعات الأيديولوجية

المطلب الثالث: الرؤية الإيرانية للغرب والولايات المتحدة.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم

المطلب الثاني: الثوابت الدستورية والإستراتيجية الأمريكية

المطلب الثالث: الرؤية الأمريكية تجاه جمهورية إيران الإسلامية

المبحث الأول: **المحددات الداخلية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**

ثمة خصوصية فريدة يتميز بها النظام السياسي الإيراني منذ قيام الثورة عام 1979 بقيادة آية الله علي خميني، وهذه الخصوصية تتألف من عنصرينأساسيين هما: إيران كدولة ذات شخصية حضارية، والمذهب الشيعي كأيديولوجيا ذات سمات فريدة من جهة أخرى، والتي على رأسها العقيدة الشيعية المتعلقة بالإمامة ذات طبيعة معقدة ومركبة حيث تعتبر غاية ووسيلة في آن واحد.

المطلب الأول: **طبيعة نظام الحكم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**

إن هذا التزاوج بين العقيدة والدولة أفرز ذلك التميز القائم في النظام السياسي الإيراني الآن، وبحكم حضارتها على مر العصور وكدولة فاعلة في محيطها الإقليمي والعالمي جعلها تعتقد بأن لها مسئولية ماتجاه العالم، وما للمذهب الشيعي من أهداف مقدسة يسعى أتباعه إلى تحقيقها،ألا

وهو التمهيد للإمام الغائب الذي سيملأ الأرض عدلاً، وهذا التزاوج المشار إليه أخرج الخصوصية الفريدة ألا وهي (ولاية الفقيه) وهذا يعني أن هناك هدفاً استراتيجياً حدوده الجغرافية كل الكرة الأرضية، أي أننا أمام قاسم مشترك جمع بين إيران والمذهب الشيعي وهذا القاسم هو الطموح الإستراتيجي[1] .

وللتعرف على طبيعة نظام الحكم في إيران يجب أن نشير إلى آثار الجانب التاريخي على طبيعة هذا النظام. حيث مرت إيران عبر تاريخها الطويل بالعديد من التحولات والتطورات نتيجة التدخلات الأجنبية والحكم الإستبدادي للحكام والملوك بداية من الأتراك ثم المغول ثم الصفويين ثم القاجاريين ثم الإحتلال الروسي للمقاطعات الشمالية، وتقاسم الثروات الإيرانية مع الإنجليز، فهذه التطورات سالفة الذكر وغيرها التي جلبت كما يرى الإيرانيون المذلة والمهانة لهم، وبالتالي انعكست على علاقاتها الإقليمية والدولية.

ونتيجة لهذا التاريخ الطويل ظهرت تيارات معارضة من جميع ألوان الطيف السياسي حيث ضمت الجماعات الدينية والقومية والماركسية[2] .

1– د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، ط1 (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2010)، ص60 – ص61

2– عادل احمد المنتصر،العلاقات الأمريكية الإيرانية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية 2009، نقلاً عن د.محمود سري القلم، العقيدة الأمنية الناشئة في إيران، 2005، ص188.

فبعد وفاة آية الله علي خميني برزت صراعات كان علي خميني يبقيها تحت السيطرة، تمثلت في الخلافات والانقسامات بين أتباععلي خميني، فدخل البراجماتيون الذين يؤكدون على الاقتصاد بصورة أكبر،والمتشددون يصرون على أن تفويضهم الإلهي يخول لهم تجاهل تطلعات الشعب،والإصلاحيون يؤكدون على أهمية التحول إلى ثيوقراطية أكثر تسامحاً،وظل الجميع في صراع على النفوذ والسلطة، ويختلف الثوريون أيضاً عن بعضهم البعض، فمثلاً يختلف الرئيس أحمدي نجاد والرئيس خاتمي حول مسائل حساسة كأهمية المجتمع المدني ومبدأ سيادة الفرد مع أنهما ينتميان للنخبة الحاكمة[1].

وعلى العموم إذا تحولنا إلى الهيكل التنظيمي الرسمي لنظام الحكم فنجد أنه يتصف بالتعدد والتنوع والتداخل، ويلاحظ أن مؤسسة القيادة (المرشد) تلعب دوراً مفصلياً.

أولاً: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الإيراني

يبلغ عدد مؤسسات الحكم الرسمية سبعاً وهي[2]:

1- القيادة:وهي المرشد الأعلى واجتمعت له صلاحيات لم تجتمع لباقي مؤسسات الدولة مجتمعة،حيث ينص الدستور الإيراني في المادة رقم (5)[3].على أن المرشد هو أعلى سلطة في إيران وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.ومن أهم مهام المرشد وصلاحياته:

- إقرار السياسات العامة للدولة ومراقبة تنفيذها.
- إصدار القرارات المهمة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلاموالتعبئة العامة للقوات المسلحة.
- تعيين وإقالة فقهاء ومجلس الأوصياء ورئيس الهيئة القضائية، ورئيس أركان الجيش، وقائد قوات حرس الثورة، وجميع قادة أسلحة الجيش.
- المصادقة على مرسوم الانتخابات الرئاسية، وإقالة رئيس الدولة.

2- الهيئة التنفيذية: وتنقسم إلى: مؤسسة الرئاسة، مجلس الوزراء، مؤسسة الجيش، قوات حرس الثورة الإسلامية.

1- رأي تقيه، ترجمة أيهم الصباغ، إيران الخفية، ط1 (الرياض، العبيكان للنشر، 2010)، ص42- ص43

2- http://92harfarsy.nojoumarab.net/t299-topic

3- الدستور الإيراني.

3- الهيئة التشريعية: وتتألف من مجلسين هما مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس أوصياء الدستور. وأضاف آية الله علي خميني مؤسستين لهما سلطة تشريعية في اختصاصهما هما مجلس تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى.

4- القضاء:ينص الدستور على استقلالية القضاء ويعين المرشد رئيس الهيئة القضائية.

5- مجلس الخبراء: من أهم صلاحياته انتخاب مرشد الثورة وإقالته ومراجعة الدستور.

6- المجلس الأعلى للأمن القومي: تأسس بعد نهاية الحرب الإيرانية العراقية بقصد حماية إيران من التهديدات الخارجية والداخلية.

7- مجمع تشخيص مصلحة النظام:يجتمع هذا المجلس بأمر من مرشد الثورة للفصل في الخلافات القائمة بين مجلس الشورى ومجلس الأوصياء حول القرارات والقوانين الصادرة عن مجلس الشورى .وبصورة أكثر تفصيلاً فإننا أمام هيكل خماسي الأضلاع هو الذي يتشكل منه هذا النظام وهو كالتالي: مؤسسة مجلس خبراء القيادة، مؤسسة الولي الفقيه، مؤسسة رئاسة الجمهورية، السلطة القضائية، مجلس الشورى الإسلامي.

ونشير هنا إلى أن مجلس الخبراء الذي من مهامه إعادة النظر في الدستور يتكون من (مائة وثمانية عشر 118 عنصراً) منهم (82) عنصراً يتبعون المرشد مباشرة، وهو مايؤكد أن نفوذ المرشد قطعي وقاطع داخل هيكل النظام السياسي الإيراني برمته، ويلاحظ أيضاً أن عملية صنع القرار تتعلق بنقطتين: الأولى تعيين السياسات العامة والكلية، والثانية عملية تنفيذ السياسات[1]. والسؤال المطروح هو: من يحكم إيران ضمن الهيكل الخماسي الأضلاع المذكور سابقاً؟ وهل السلطة في إيران ذات طابع هرمي؟ وهل تقف المؤسسات الرئيسية على خط أفقي؟ أو أنها تقف رأسية فوق بعضها البعض؟

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تحديات داخل الهيكل التنظيمي للنظام السياسي يتمثل في الازدواجية المؤسسية وثنائية السلطة التي تخدم أهدافاً موازية، فهناك مجلس الخبراء يقابل مجلس الشورى، والمرشد الأعلى يقابل رئيس الجمهورية، والحرس الثوري يقابل القوات المسلحة النظامية وممثلو الإمام لدى الوزارات يقابل الوزراء المعينين[2] .

1- د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرين، إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، مرجع سبق ذكره، ص[72]

2- جمال سند السويدي،إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص[92].

إن التغيير في مراكز الثقل يرتبط بنوعية الدور والوظيفة ارتباطاً بنوعية الحدث من دون أن يحدث هذا التغيير إصلاحاً جوهرياً بالتوازن النوعي القائم فيما بينها،ومثال على ذلكعندما يكون الحدث مرتبط بجوهر اختصاصات مجلس الشورى الإسلاميكون دور المرشد في هذه الحالات دوراً استثنائياً

رقابياً، بينما تتغير مراكز الثقل في انتخابات مجلس البلديات (المحليات) والتي تقدم فيها الدور الحكومي المحورينظراً لانعدام دور مجلس صيانة الدستور وتراجع دور مجلس الشورى الإسلامي وفقاً لنصوص الدستور، فحادثة قانون الصحافة قد شهد محاولات لتغييره في عام 2001 حيث كان مجلس الشورى قد أقر هذا المشروع، ولكن مجلس صيانة الدستور رفض قرار مجلس الشورى معتبراً أن التعديل الجديد يخالف الدستور ومبادئ الشريعة الإسلامية، فلما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام في احتواء الأزمة تدخل المرشد في يوم 2001/6/30 وأصدر فتوى بتأجيل مناقشة قانون الصحافة، وذلك مراعاة للمصلحة الوطنية، وهو ما خضع له مجلس الشورى، وتم استبعاد المشروع من جدول أعمال المجلس. وهذا يثبت أن أياً من المجلسين لم يفرض رأيه على الآخر.وأن مجمع تشخيص مصلحة النظامبثقله الدستوري لم يتمكن من بسط رأيه على أي من المجلسين، أو أن المرشد قد تمكن من حسم الخلاف. وأخيراً هذا الأمر نفسه قد وضع المؤسسات الثلاث: مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام على خط أفقي واحد[1].

وعلى سبيل المثال أيضاً قام أعضاء المجلس السابع الذين كانوا قد فازوا في الانتخابات التشريعية في 2004/3/12 بإصدار بيانطالبوا فيه حكومة خاتمي بالامتناع عن أي مطالب مبالغ فيها من جانب مجلس الحكام يكون من شأنها حرمان إيران من حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية، ثم في نهاية عام 2004 قام نفس المجلس بالإعلان عن انسحاب إيران من التوقيع على البروتوكول الإضافي معلناً عدم تصديقه على المعاهدة التي سبق أن وقعتها حكومة خاتمي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد،وهنا يتضح الحرص التام من جانب المجلس على التمسك بحق دستوري أصيل له،وهو منقسم إلى شقين:

1- تنبيه وتحذير الحكومة من قبول أية مطالبات متعسفة ومبالغ فيها بشأن البرنامج وهو أمر دال على معناه وجوهره.

1- المرجع السابق، ص[83].

2- التفعيل الحاسم للحق الدستوري بالامتناع عن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقعها الحكومة، وهنا يعني أن مركز الثقل قد تحرك لصالح المجلس على حساب أعلى سلطة رسمية في إيران بعد مقام المرشد أي رئيس الجمهورية[1] .

ويتضح أن النظام السياسي الإيراني يتمتع بوجود إمكانية حقيقية وفعلية لحماية التوازن والتعادل بين السلطات وهو مايكشف عن وجود تقسيم حقيقي للأدوار والسلطات من جهة، ووجود توازن إيجابي رادع بين تلك السلطات من جهة أخرى.

ثانياً: الحرس الثوري الإيراني:

هو جهاز أنشأهعلي خميني لحماية قيادات الثورة ونظامها، ويقول علي خميني عنهم لو لم يكن حراس الثورة ماكانت الدولة، ويقول هاشمي رافسنجاني في بياندور الحرس الثوري إن جيش الحرس الثوري عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها. لقد كان دور الحرس مؤثراً في إحباط كل مؤثرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للشعب[2].

فالحرس الثوري كان ومازال يدعم الولي الفقيه وأن ولاءهم الأول لعلي خميني وتأكيدهم على الطابع الأصولي المحافظ لذلك فإن دعم الحرس الثوري لخامنئي يمثل إشكالية في الممارسة السياسية في إطار الشرعية لأنه قد يلجأ لحماية ذلك الجهاز القوي في مواجهة أطراف شرعية أخرى تهدد سلطاته،واستطاع الحرس الثوري أن يبرز في الساحة كحامي للثورة ولقيمها الأيديولوجية، حيث إنه يستطيع أن يتصرف بحرية لأنه لايخضع لسيطرة جهاز حزبي، واستمرار هيمنة الأيديولوجية المتطرفة على الحرس يوفر دليلاً قوياً على أن عملية صنع القرار فيه تتم على أسس أيديولوجية وليست علمية.

ويكرس الحرس افتقاره إلى الروح الاحترافية عبر تدخله المستمر في السياسة مما يتناقض غالباً مع التوجهات السياسية لرؤسائه المدنيين، ويتمتع أيضاً بنفوذه في صياغةوتنفيذ سياسات الحرب والأمن وتصدير الثورة[3].

1- د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، مرجع سبق ذكره، ص84- ص86

2- المرجع السابق، ص131

3- كينيت كاتزمان، الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره، ط3 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998)، ص243- ص244

وكان الرئيس علي أكبر هاشمي رافسنجاني في عهده لايزال هدفاً رئيساً لتدخل الحرسفي الشئون السياسية، بسبب استعداده للتضحية بالأيديولوجية في سبيل تحقيق أهدافبراجماتية، الأمر الذي يتعارض جوهرياً مع فلسفة الحرس، وبسبب دوره لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية وماصاحب ذلك من جهود لإضعاف الحرس.وفي الخارج ساند الحرس حليفه(حزب الله) في نزاعه مع حركة أمل خلال الأعوام 1987–1990 فقد كان وزير خارجية إيران وغيره من القادة المدنيين البراجماتيين يحاولون مع سوريا وقفاً لإطلاق النار وكان زعماء الحرس يتصرفون خلاف زعمائهم المدنيين،وبعد أن سيطر الحرس على سلاح البحرية النظامية في يونيو 1990 هدد على لسان علي شامخاني الذي كان قائداً للحرس بمنع السفن الحربية العراقية من الإبحار في الخليج العربي وكان هذا التهديد متزامناً ومتناقضاً مع جهود رافسنجاني للتوصل إلى تسوية نهائية مع العراق[1]. لاتتمثل استقلالية الحرس في الصعوبة التي يواجهها القادة المدنيون في كبح جماح الحرس ولكن أيضاً في قدرة الحرس على إثبات وجوده السياسي، والحفاظ على مصالحه كمؤسسة من خلال تأثيره في القرارات السياسية. وخير مثال على ذلك مافعله الحرس في صفقة الأسلحة بين أمريكا وإيران عامي1985–1986، فقد أدرك القادة المدنيون المشاركون في الصفقة أن الحرس الذي تحركه الدوافع الأيديولوجية سيعارض التعامل المباشر مع الولايات المتحدة.

حاول القادة في البداية إخفاء المفاوضات عن الحرس، وبعدما علم الحرس بالصفقة واشترك فيها لاحقاً استولى عام 1985 على شحنة الأسلحة الأمريكية التي وصلت إلى إيران. في المراحل التالية للصفقة ازداد تورط الحرس عمقاً إلى حد التفاوض مع بعض المشاركين الأمريكيين بصورة مباشرة والاستمرار في الإستيلاء على الأسلحة التي شُحنت إلى إيران.وبحصول الحرس على الأسلحة الأمريكية وتحقيق هدفه الأيديولوجي والعسكري الرئيس، واستئثار الحرس في النهاية على معظم الأسلحة التي أُرسلت إلى إيران من أمريكا؛ أظهر أن الحرس يملك النفوذ الكافي لتحويل شحنة الأسلحة إلى رجاله حتى لوأراد النظام إعطاءها إلى الجيش النظامي[2] .

1–المرجع السابق، ص245

2–المرجع السابق،ص155– ص156– ص159

إن مايدل على نفوذ الحرس فيما يختص بتبعيات أفراد المؤسسة العسكرية النظامية، ماحدث في مارس 1981 حيث نجح الحرس الثوري في إعادة "علي سيد شيرازي" إلى منصبه بعد أن أقاله الضباط الكبار من منصبه، والوجود المؤثر لحلفاء الحرس وأعضائه السابقين في الحكومة دليلاً على اعتراف الحكومة بالحرس كمركز نفوذ قوي وتهميشه مكلف من الناحية العسكرية، عموماً فإن الحرس أثبت أنه يتمتع بالإستقلالية والتماسك والنفوذ داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية وانتقل بنجاح من مزيج اعتباطي غير منظم من المليشيات الثورية ليصبح أحد أقوى المؤسسات الثورية وأكثرها استمرارية في إيران وله دور في التأثير على صناعة القرار السياسي داخل وخارج إيران[1].

ثالثاً: المعارضة الإيرانية

تتسم خريطة المعارضة الإيرانية بحالة فريدة من التشابك والتعقيد التي تنتج في بعض الأحيان نوعاً من الارتباك والخلط، فيطلق اسم المعارضة على القوى التي أيدت المرشحين من حسين موسوي، والمهدي كروبي اللذين نافسا محمود أحمدي نجاد في انتخابات 2009 والتي تسببت في أزمة سياسية حادة رغم أنها تؤمن بنظام الجمهورية الإسلامية وتختلف معها في الصلاحيات الممنوحة لولاية الفقيه وفقاً للدستور، وهناك معارضة تسعى إلى تغيير النظام بأدوات سلمية مثل حركة حرية إيران والحركة الخضراء، أو بأدوات عنيفة مثل منظمة "مجاهدي خلق" ، وهناك معارضة تتأسس على التباين في التعاطي مع قضايا مثل الديمقراطية والحريات والإصلاح السياسي. وهناك معارضة دينية تنبع من رفض العديد من كبار آيات الله للصلاحيات المطلقة التي يحظى بهاالولي الفقيه وفقاً للدستور. ووفقاً لبعض الأدبيات فإن معظم آيات الله يرفضون نظرية ولاية الفقيه [2].

وعندما قررت الأغلبية في نخبة السلطة الإيرانية علي خامنئي خليفة لآية الله علي خميني تسببت في حدوث انفصال بين المرجعية الوظيفية الدينية العليا في الإسلام الشيعي ، والولاية الوظيفية السياسية العليا.

1- المرجع السابق، ص89

2– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص198

الأمر الذي جعل الحكومة هدفاً للانتقادات من قبل علماء الدين الشيعة المعارضين وآيات الله العظمى مثل حسين طبطبائي القمي، ومحمد شيرازي، علي السيستاني، وميرزا أحسن حائري احقاقي. وهؤلاء يدعون إلى انسحاب علماء الدين من السياسة.أما المجموعة الثانية من المعارضة الدينية تتفق مع الأولى في رفضها القاطع لولاية الفقيه ولكن لاتؤيد الانسحاب من السياسة بل تسعى لأن يكون لها حق النقض والاعتراض في القضايا المهمة التي تؤثر في الحياة السياسية والإجتماعية والدينية للمؤمنين، فزعماء وجماعات المعارضة الدينية السلمية ينتقدون النظام على أساس ديني وبسبب معارضتهم القوية للشاه استطاع كثير منهم الحصول على مناصب مؤثرة في إيران في السنوات الأولى من الثورة. وتمتلك المعارضة الدينية القدرة على التأثير في بعض مجريات الأمور في إيران، فهذه الجماعات تتبادل الأفكار مع جماعات وعناصر مهمة داخل نخبة القيادة السياسية الإيرانية بصورة متواصلة ومكثفة، وهو أمر ينطوي على دلالات كبيرة على المدى المتوسط والبعيد، وأهم هذه الجماعات وأولها حركة حرية إيران، وجماعة عزة الله سحابي، ومدرسة الإصلاحيين المثقفين بقيادة الدكتور عبدالكريم سروش[1] .

رابعاً:مؤسسة الحوزة العلمية

تحوز شهرة خاصة فهي التي خرّجت المؤسسة الدينية وآياتها العظام مثل منتظري، وكلبابكاني، وشريعتمداري، وغيرهم، وفي الحوزة تيارات ومواقف ومذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال في مواجهتها لبعضها البعض، وتشمل أحكامها السياسية والإجتماعيةوالإقتصادية، وتصدير الثورة والعلاقة مع الغرب.ومن ناحية السيطرة الإقتصادية هناك قوتان هما: المؤسسات الخيرية، والبازار، البازار هم التجار المسيطرون على 75% من التجارة الداخلية ونحو نصف الوارداتويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الإقتصادية في البلاد.أما المؤسسات الخيرية فهي شبه رسمية تستند وترتبط بإدارة الإمام المرشد ولأهداف وأغراض متعددة[2].

1- المرجع السابق، ص[198]

2- جميل عبيد الذيابى، إيران ورقصة السرطان، ط2 (الرياض.العبيكان للنشر 2011)، ص[27] .

خامساً:مؤسسات المجتمع المدنيفي إيران

يتميز المجتمع المدني في إيران بخصوصية يستمدها من خصوصية النظام الإيراني، فمثله مثل هيكل السلطة، يغلب عليها الطابع الديني، وتتنوع مؤسساته وتتشابك، لتجمع بين الديمقراطية والتسلطية، والعقائدية والمصلحية، وتحرص دائماً في تحركاتها تلك إذا اختلفت مع السلطة ألا تصل بهذا الخلاف إلى طريق مسدود.

وقد سمح الدستور الإيراني في مادته السادسة والعشرين بإقامة الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والإتحاديات المهنية، كما كفل لها الحرية اللازمة لممارسة نشاطها بشرط ألا تتناقض مع أسس الإستقلال، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، ومبادئ الجمهورية الإسلامية [1].

وقد جرى تقسيم مؤسسات المجتمع المدني إلى ست فئات كبرى[2]:

القوة الدينية: ذكرت فيما سبق ضمن المعارضة، وهي مؤسسات لها حضورها في الحركة الوطنية، نظراً للدور الذي لعبته خلال فترة قيام الثورة.

والقوة الإقتصادية: ذكرت سالفاً وتضم البازار الذين يسيطرون على 75% من التجارة الدولية في إيران. إلى جانب المؤسسات الخيرية منها، مؤسسات المستضعفين، والشهيد، والإمام الرضا،وإمداد الإمام، وهي مؤسسات أخذت على عاتقها مساعدة الفئات ذوات الحاجة على اختلافها في البلاد.

التنظيمات شبه الحزبية: وهي تنظيمات تمثل الأطياف السياسية الإيرانية المختلفة من إصلاحية ومحافظة بأجنحتها المعتدلة والمتشددة.

التنظيمات النسائية: وهي مؤسسات حكومية، وفي مجملها تتجه إلى خدمة ومصلحة المرأة الإيرانية.

الصحافة: ويمكن التمييز بين نوعين من الصحافة الإيرانية، يمثلان التيارين الرئيسيين.

الحركات الطلابية: وهي حركة من مجموعة طلاب في جامعة طهران، وكغيرها من مؤسسات المجتمع المدني مرت بعوامل عديدة من المراحل والتحولات، اختلفت فيها الأولويات والأهداف والآليات، حيث تراجع تأثير الحركة الطلابية في المجتمع الإيراني

1- الدستور الإيراني.

2- المجتمع المدني الإيراني 4-8-2009 www.alawan.org

بعد أن كانت أهم قوة في المجتمع المدني وأكثرها تأثيراً قبل الثورة وبعدها، حيث لم تجد في السنوات الماضية تأثيراً يذكر لها على عمليات صنع القرار.

عموماً أن مصطلح المجتمع المدني في المرحلة الإصلاحية من قبل مايسمى باليسار الديني، بقي المفهوم يتأرجح بين مفاهيم المجتمع الإسلامي، والحضاري، والديمقراطية الدينية، وحوار الحضارات، وبالتالي بقي المفهوم محل نقاش وخلاف وجدل عقيم ناهيك عن عدم إمكانية تطبيقه على أرض الواقع [1].

المطلب الثاني: القناعات الأيديولوجية الإيرانية

عند الدراسة المتعمقة لعقيدة المذهب الصفوي الشيعي يلاحظ الميل إلى "القدرية" ويرى أصحاب هذا الإعتقادأن كل فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله، وإن القدر ماهو إلا صناعة الإنسان، الأمر الذي يحدد النظرة لله وللكون، فإن الله لايقبل مجرد النطق بالشهادتين وبالاعتقاد بالله واحد لاشريك له بل لابد من آل بيت النبوة كأولياء، وبالتالي فكل ماهو مهم يتمحور حول "آل البيت" في البدء والختام، ويحتم المنطق "القدري" أن تكون النهاية عادلة لهم، ويتجسد ذلك في دولة "الغائب" المنتظر الذي سيهزم الشر، المتمثل في اليهود، و"النواصب" ويطلق في الأصل على من يعادون علي بن أبي طالب وأهل بيته -رضوان الله عليهم- أو معادٍ أو مخالف لأتباع الإثنا عشرية، وبذلك كل من يعادي الآيات والملالي يصنف على أنه "ناصبي".وبهذا يمكن فهم هذا البعد في إطاره السياسي ونطلق عليه "العقيدة الوظيفية" إذ نراها ترتكز على اسطورتي مقتل الإمام الحسين وخروج المهدي المنتظر [2] .

يجتمع التيار الفارسي الصفوي (الأصولي) مع التيار العربي (الإخباري) في إبقاء جذوة "أسطورة" مقتل الإمام الحسين -رضي الله عنه- كمادة تحشيد اجتماعية، لكنهما يختلفان في منهجية التوظيف؛ فالمدرسة الإخبارية تكتفي بإبقاء العاطفة، أما الأصولية تهتم بتوظيفها في أجندة سياسية أيديولوجية تغذي الضمير الجماعي نحو هدف موحد[3].

1- 6/أكتوبر/2012/www.alquds.com/news/

2- عادل علي عبدالله، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي، ط2 (المنامة، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، 2008) ص33- ص34

3- المرجع السابق، ص35 .

لقد أخذت هذه الأساطير والقصص والرؤى تغذي العقل الشيعي عبر أجيال بكراهية قاتل الحسين بن علي وظل الضمير الشيعي يتغذى بالإنتقام والكراهية.ولبقاء جذوة الأسطورة مشتعلة على مدار العام قسموا المناسبات للأفراح والأحزان.وهذه الركيزة الأولى في هذا البعد العقائدي الوظيفي،وأما الركيزة الثانية لاتقل عنهاأهمية وهي عقيدة خروج "المهدي المنتظر"[1]. وتُبنى عقيدة "المهدي المنتظر" في صورتها المبسطة على أصل "عقلي" مفاده لابد من إماميخلف النبي صلى الله عليه وسلم في الأمة؛ تكون له صلاحية النبوة من طاعة وتشريع؛منصوص عليها شرعاً؛ فالإمامة عند الشيعة أمر رباني، والخيرة وقعت على "علي بن أبي طالب" في خلافة مقام النبوة، ثم ساقوا الإمامة في ذريته، منتقلة منه إلى إبنه الحسن فالحسين. والواقع أن الإمامة انتقلت في ذرية الحسين فقط[2] .

وعليه لايصح عند الشيعة إيمان المرء مالم يؤمن بتلك السلسلة من أولها (ولاية علي بن أبي طالب لشيعته) إلى آخرها (المهدي المنتظر المخلص) .

ولهذا ابتدع للخروج من ورطة توقف "الإخبارية" عن المضي قدماً في التهيئة لخروج المهدي عقيدة "ولاية الفقيه" المثيرة للجدل الديني الشيعي[3].

وتمتلئ الأدبيات الشيعية بأوامر لا لبس فيها بقتل العرب (النواصب) واستباحة دمهم، وتشتيت جمعهم قبل أعداء الأمة التقليديين على مدار التاريخ، وكتاب عصور الظهور يقول أن دولة المهديين الإيرانيين تقسم إلى مرحلتين: الأولى بداية حركتهم على يد رجل من مدينة "قم"، والثانية ظهور شخصيتين هما الخرا ساني وقائد قواته، وبذلك تكتمل الصورة المهدوية. وبهذين العنصرين يمكن فهم العقيدة الوظيفية السياسية للنظام الإيراني، وأماكن تحركها الجيوسياسي؛ فهي تتحرك بدافع نبوءات تمهد الطريق لخروج المهدي، فيجب أن يكون لأهل الشرق استباق في مناطق الظهور التي تشمل إلى جانب إيران- الحجاز- اليمن- العراق- بلاد الشام- فلسطين- مصر والمغرب، لتعبيد السبيل لخروجه وتحرير نبوءات المعصومين. فخروج المهدي هي العقيدة الوظيفية الأبرز التي يمكن أن تسلك الخطط التي وضعها النظام لتصدير الثورة إلى دول الجوار.

1- المرجع السابق، ص37 .

2- المرجع السابق، ص39 .

3- المرجع السابق، ص41 .

ففي الرسالة الشيعية أن للنبي "محمد صلى الله عليه وسلم" (12) خليفة معصوماً، يتأسس الحكم في الأرض على اعتقاد أحقيتهم في الملك ووجوب إتباعهم، والولي الفقيه يعد حارساًللمهدي المنتظر (الخليفة 12) حتى يأتي ويتسلم الملك وينشر العدل في الأرض[1].

ينتمي سكان إيران اليوم إلى طائفة الشيعة الإثنى عشرية، وقد انتشر هذا المذهب فيإيران في القرن السابع عشر الميلادي بعد زوال الدولة الصفوية وقد أدى هذا المذهب إلى تكوين طبقة جديدة في المجتمع الإيراني وهي طبقة رجال الدين التي تنامى نفوذهابسرعة فقد أبدى هؤلاء دوماً رغبتهم في قيادة المجتمع وتمكنوا بعد فترة وجيزة من بسط نفوذهم الروحي والسياسي على المجتمع الإيراني[2] .

وعلى هذا فقد نصت المادة (12) من الدستور الإيراني أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، وأن المذهب الرسمي هو المذهب الجعفري الإثنى عشري بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الإحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى.

لقد كان العقد الأول للثورة مثيراً، حيث يرى مؤسسها أنه ليس رئيس دولة بل قائداً لمجتمع المؤمنين بأكمله، يسعى إلى تحرير الأمة الإسلامية من الإمبريالية والصهيونية.

تحركت الثورة بعنف من الشرق الأوسط ساعية إلى تقويض السلطات القائمة باسم الأصالة الدينية.فمرتكزات أيديولوجية علي خميني هو مفهوم العدالة الذي يحظى بموقع متميز في أدبيات القومية الفارسية والشريعة الإسلامية[3].

وكان من أبرز ملامح الدولة الشيعية هي عملية الدمج بين المرجعية الدينية والمرجعية السياسية، وأصبحت المرجعية الدينية تعني لدى الإيرانيين، علماء المذهب الشيعي الذين يرجع إليهم في شؤون الحياة العامة وأمور الدين والمذهب في فترة غيبة الإمام المهدي. وهكذا ارتبطت فكرة المؤسسة الدينية بالمذهب الشيعي، ونظراً لأن الدولة في المفهوم الشيعي ذات مهمة مزدوجة دينية ودنيوية، فقد اختلف علماء الشيعة على أساس شرعية الحكم في الإسلام بسبب الإختلاف في

تحديد الأسس والمبادئ العامة لقضية السلطة من جهة، ولضغط الوقائع التاريخية والمخزون الذهني لها في ذاكرة الأمة من جهة ثانية[4].

1- جميل عبيد الذيابي، مرجع سبق ذكره، ص[23] .

2- عادل احمد المنتصر ،رسالة ماجستير ,مرجع سبق ذكره، ص[12] .

3- رأي تقيه، مرجع سبق ذكره، ص[11] – ص[20]

4- د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص[102] – ص[105]

ومما لاشك فيه أن طرح وظيفة الولي الفقيه في إطار حكومة القانون الإلهي تعتبر إشكالية عميقة، تمثل محلاً لتقاطع موضوعات عدة تتصل بالعلاقة بين القانون الإلهي الثابت من ناحية، والواقع المتغير من ناحية أخرى، وموقع الولي الفقيه بينهما[1].

إن مبدأ المصلحة أو بالتعبير الشيعي مصلحة الإسلام والمسلمين ليس دخيلاً علىالأيديولوجية الحالية للنظام السياسي الإيراني، بل هو أصل الفكر الدينيلقادة هذا النظام وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة في ملاحقة الأحداث والتطورات[2] .

لقد كان للزعامة الدينية–ولايزال– دورها المؤثر في كافة قضايا المجتمع الإيراني وذلك لعدة عوامل، هي ضعف البدائل العلمانية عن قيادة حركة الجماهير المسلحة، وقوة التيارالديني الذي ظل طوال التاريخ الإيراني في جانب المعارضة السياسية للحكام[3] وأدى هذا التطور إلى نقل الفكر الإسلامي إلى مجال ممارسة الحكم، وساعد على تعريف المصالح الوطنية لإيران على أساس مصالح العالم الإسلامي ككل من دون أن تقتصر على حدود إيران الجغرافية[4].إن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول في هذا الفكر، بل لعل ولاية الفقيه قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أي أن هذه الأيديولوجيا تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيراني وتدعم تراثه الثقافي والحضاري مما جعل هذه الأيديولوجيا تمتزج بعنصر مصلحة المسلمين الذي يقره المذهب الشيعي بل ويرفعه فوق النص الديني أحياناً، وهو الذي أتاح للفقيه الشيعي الإمتداد عبر باب الاجتهاد ليعايش متغيرات الزمان ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيراني وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية[5] .

فبعد قيام الثورة وعد علي خميني بنشرها في أماكن أخرى من دول الجوار (العراق– دول الخليج العربي– لبنان–..الخ) وكان يطلق على هذه الطريقة مصطلح "تصديرالثورة" حيث أعلن في بيان الذكرى السنوية الأولى لانتصار الثورة في 1980/2/11 إننانعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم، وهذه الثورية هي مسألة إستراتيجية مبدئية

1– المرجع السابق، ص[116]

2– المرجع نفسه، ص[129]

3– عادل احمد المنتصر، مرجع سبق ذكره، ص[5] – ص[168].

4– المرجع نفسه، ص[188].

5– د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص[137]

ولتحقيق هذه الغاية الإستراتيجية أنشئت التنظيمات الداخلية والخارجية الخاصةبتصدير الثورة، فقامت بالعديد من العمليات في لبنان والكويت والسعودية والبحرين، وأقامتعلاقات مع الحركات الإسلامية التي في حالة صراع مع الأنظمة السنيةالقائمة[1].

المطلب الثالث: الرؤية الإيرانية للغرب والولايات المتحدة

أ/ فترة ماقبل الثورة:

تعرضت إيران طوال تاريخها لغزوات استعمارية بداية من الأتراك وحتى القاجاريينالذين ورثوا من الصفويين التبعية للغرب،والاستبداد الداخلي والتعصب المذهبي ومواصلة المعارك مع الدول الإسلامية الأخرى، وفي عهدهم زاد التدخل الأجنبي وخسرت إيران المزيد من أراضيها وثرواتها الوطنية [2].

وخلال الفترة من 1951 إلى 1953 بعد قيام الرئيس محمد مصدق بتأميم البترول الإيراني من السيطرة البريطانية فقامت الأخيرة بفرض حظر تجاري على إيران ونفذته بقوتها البحرية مما أدى إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، وخوفاً من الهيمنة الشيوعية تكتلت الاستخبارات البريطانية والأمريكية للقيام بانقلاب ضد حكومة مصدق وعاد الشاه ليمسك بزمام الأمور بقوة[3]، وفي ظل هذه المتغيرات ظهرت منظمات إسلامية ذات توجهات سياسية توجه النقد الشديد لسياسات الشاه الداخلية وتثير الشكوك حول علاقات الشاه بالقوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

فقبل قيام الثورة مرت إيران عبر تاريخها الطويل بالعديد من التحولات والتطورات التي انعكست على علاقاتهاالإقليمية والدولية السياسية منها والاقتصاديةوأمام هذا التاريخ الحافل بالتدخل الأجنبي والحكم الإستبدادي تكون لدى الإيرانيين سيكولوجية سياسية قوامها نظريات المؤامرة الأمر الذي أدى إلى نشر ثقافة كراهية الأجنبي فكان أغلب الإيرانيين يلومون الأجنبي ويعتبرونه السبب في تخلف إيران، وأدت هذه الخلفية التاريخية إلى ظهور تيارات معارضة من جميع ألوان الطيف السياسي التي

1- المرجع السابق، ص[50].

2- عادل احمد المنتصر، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص[43].

3- أمين شحاتة،إيران-المسار التاريخى 7 / 5 / 2001 / (www.Aljazeera.net) .

4- عادل احمد المنتصر،رسالة ماجستير,مرجع سبق ذكره، ص[100].

تعتبر الإستقلال وإنشاء جمهورية مناهضة للحكم الأجنبي هو حجر الزاوية في الفكر السياسي الإيراني [1] .

ب/ الرؤية الإيرانية للغرب في الدستور الإيراني:

تتردد عبارة (مواجهة الهيمنة الأجنبية) كثيراً في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي انعكاس لتجربة تاريخية مرفوضة بقدر كبير، حيث كانت ترمز عند اندلاع الثورة إلى كلٌ من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة على وجه التحديد، وتبقى شكوك إيران وتوجساتها من تدخلات القوى العظمى هي الأساس النظري للسلوك الإيراني السائد في مرحلة مابعد الثورة، وتتكرر فكرة الإستقلال والسيادة الوطنية والنضال ضد الإمبريالية والإستعمار، حيث تنص المادة (152) من الدستور الإيراني على منع إيران من إقامة علاقات وثيقة وإستراتيجية بالقوى العظمى، جاء فيها تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الإمتناع عن أي نوع من أنواع الخضوع، والمحافظة على الإستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق المسلمين وعدم الإنحياز بجانب القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة[2].

وتنص المادة (153) من الدستور الإيراني على منع أي قوة مهيمنة من فرض سيطرتها على الموارد الطبيعية لإيران وعلى اقتصادها وجيشها وعلى أعمدة الدولة الأخرى، وتؤكد المادة

(154) من الدستور الإيراني علىأن إيران سوف تدعم النضال العادل للمستضعفين ضد الطواغيت الأقوياء في أنحاء العالم كافة[3].وبالإشارة إلى هذه النصوص الدستورية نرى أن منطلق السياسة الخارجية الإيرانية وسلوكها الأمني ينبع من تجربتها المريرة مع التدخل الأجنبي.

ج/ الرؤية السياسية الإيرانية للغرب:

تمتلك إيران قائمة خاصة بالأمور التي تنتقدها في الإدارة الأمريكية، ومنها دورواشنطن في الإطاحة بحكومة مصدق وإعادة الشاه إلى الحكم في عام 1953، ودعمها للشاه طوال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، ومعارضتها للحركة الإجتماعية التي أطاحت بنظام

1- المرجع السابق،ص[183].

2- الدستور الإيراني.

3- المرجع نفسه.

آل بهلوي في عام 1979م. فمثل هذه الأمور تجعل الإيرانيين على اختلافاتهم السياسية يشكّون في النوايا الأمريكية إزاء بلدهم، ومما يعزز هذه الشكوكتجربة الثمانينيات عندما قدمت الإدارة الأمريكية دعماً سياسياً لوجستياً واستخباراتياً لنظامصدام حسين طوال حربه مع إيران، كما أن البعض ينظرون إلى العقوبات الأمريكيةعلى إيران بوصفها إسهاماً في المتاعب الإقتصادية التي تشهدها البلاد[1]، فكان لقيام الثورة الإيرانية والإطاحة بحكم الشاه بقيادة آية الله علي خميني الأثر الكبير في التغيير الجذري والسريع في العلاقات الأمريكية الإيرانية، بعدما كانت هي الدولة التي اعتمدت عليها للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج، وأدى قيام هذه الثورة ذات التوجهات الأيديولوجية الجديدة في المنطقة إلى الإسراع في وضع حد للعلاقات بين البلدين، وكانت أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين داخل السفارة الأمريكية بطهران في نوفمبر 1979م الحدث الأول والأكبر آنذاك في قطع العلاقات الدبلوماسية وصعود مؤشر التوتر[2].

رأى علي خميني أن الأداة الرئيسة في يد المقاومة الإيرانية ضد النفوذ الأجنبي، يجب أن تتمثل بالإسلام الثوري المسيس أللامهادن لا الإسلام المذعن، ويمكن للشعوب الإسلامية أن تنصر دينها في وجه اعتداءات الغرب، فحول علي خميني الإسلام إلى أيديولوجيا معادية للغرب عبر

توظيف شعاراته للإسلام استنهاض عزيمة المؤمنين للدفاع عن حقوقهم واستعادة كرامتهم الضائعة. كان الصراع في نظر علي خميني حتمياً ضد الولايات المتحدة، استناداً إلى عدم قدرة إيران على احتمال وجود قوة غريبة عظمى،تسعى للهيمنة السياسية على العالم الإسلامي. مثلت التضحية والمواجهة والمقاومة والتحدي في فترة مابعد الثورة سياسة إيران في علاقاتها الدولية. لم تسع إيران إلى الموازنة بين القوى العظمى، أو شراء التحالفات، بل رفضت مبدأ العلاقات الدولية برمته، ورأىعلي خميني أيضاً أن أفضل الطرق لتدعيم نظامه داخلياً يتمثل في مواصلة سياسة المواجهة الخارجية،ولم يجد علي خميني تناقضاً بين تصدير الثورة والحفاظ على مصالح إيران الحيوية، ولم يكتفِعلي خميني بمواجهة الغرب بل والقواعد الإقليمية المتعاونة مع الولايات المتحدة[3].

1- فلينت ليفيرت، العلاقات الأمريكية نظرة إلى الوراء ونظرة إلى الأمام، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص[6،7،8] .

2- عادل احمد المنتصر، مرجع سبق ذكره. ص

3- رأي تقيه، مرجع سبق ذكره، ص[27-28-29]

أما بعد وفاة علي خميني ظهر على الساحة السياسية تياران متنافسان على الحكم وهما التيار المحافظ الذي يمثله رجال الدين المتشددون وهذا التيار يدعو إلى التصدي للمخططاتالأمريكية في المنطقة وإلى عدم إعادة العلاقات مع أمريكا، بينما التيار الإصلاحي الذي كان يتزعمه محمد خاتمي فهو تيار يدعو إلى الإنفتاح على الغرب وخاصة أمريكا وتحسين العلاقات معها، وبعد انتخاب علي خامنئي فقيهاً، وعلي أكبر هاشمي رافسنجاني رئيساً للبلاد ولم يتسلم السلطة إلا بعد تعديل الدستور، فلم يعد الفقيه مرجعاً تقليدياً رئيسياً،كما زادت سلطات رئيس الجمهورية بشكل كبير، وأصبح على رأس المجلس الأعلىللأمن القومي الذي ينسق أنشطة الدفاع والإستخبارات والسياسة الخارجية،وتكشف تلك التعديلات الإنتقال من مرحلة تثبيت أقدام الثورة الإسلامية إلى مرحلة إعادة البناء وعودة الدولة كقوة مركزية للسلطة[1]. وارتكزت السياسة الجديدة على اعتبارات مفادها أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة ومحاولة التكيف مع ميزان القوى الجديد في المنطقة، والذي لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في إقامته. وأطلق على **فترة رئاسة رافسنجاني** " فترة إعادة البناء". ومع هذه السياسة الحذرة لحكومة الولي الفقيه تجاه النظام العالمي تبدو إشكالية الرغبة الجارفة من جانب التيار الإصلاحي للإنفتاح على الغرب خاصة الولايات المتحدة، وهو تيار شرعي يمارس العمل السياسي تحت مظلة ولاية الفقيه لكنه يجعل

موقف النظام الإيراني تجاه النظام العالمي إشكالية حقيقية من إشكاليات الشرعية، وقد استطاع رافسنجاني بميوله الليبرالية في التعامل مع النظام العالمي أن يجلب تأييد كثير من الرموز الأصولية ذات التوجه التقليدي إلى فكره، كما استطاع أن يحظى بتأييد كثير من الرموز الإصلاحية من علماء الدين والساسة باعتبار أن فكره يخدم حركتهم ويساعد على تطويرها، ففي الداخل يواصل الحرس الثوري مساندة المظاهرات ذات التوجهات الأيديولوجية المعادية للولايات المتحدة،مثل مايحدث في ذكرى الاستيلاء على سفارة الولايات المتحدة عام 1979، ولايزال الحرس يستخدم السفارة كساحة لإجراء التدريبات أو مقراً للقيادة،أو مركزاً لتوزيع ماينشر من المطبوعات المعادية للولايات المتحدة[2].

1- جمال سند السويدي، ، مرجع سبق ذكره، ص[128]

2- كينيت كاتزمان،،مرجع سبق ذكره، ص[245]

وحاول رافسنجاني وكثير من التيارات الدينية تحسين العلاقة مع الغرب لغرض الخروج من الأزمات الإقتصادية ولجني فوائد سياسية وذلك باتخاذ موقف حيادي في النزاع بين الولايات المتحدة والعراق أثناء حرب الخليج الثانية.

كان الرئيس رافسنجاني هدفاً رئيسياً لتدخل الحرس في الشؤون السياسية بسبب استعدادهللتضحيةبالأيديولوجيا وتحسين العلاقة مع الغرب، الأمر الذي يتعارض جوهرياً مع فلسفة الحرس الثوري، ومحاولة اغتيال أخرى في أعقاب الزلزال الذي ضرب إيران عام 1990، رداً على محاولات رافسنجاني لاستغلال الزلزال وجهود الإغاثة الغربية من أجلتحسين العلاقات السياسية مع الغرب[1]. كما أن الحرس كلف من يفجر طائرة الركاب الأمريكية (رحلة بان أمريكان رقم 703 في عام 1988 المتهمة فيها ليبيا) وذلك في محاولة للحيلولة دون حدوث أي تقارب بعد الحرب الإيرانية العراقية بين إيران والغرب، وانتقاماً من الأمريكيين لإسقاط طائرتهم الإيرباص الإيرانية عام 1988.

وبذل رافسنجاني جهوداً لتحسين صورة إيران في الخارج بين عامي (1989–1990) ، حيث وجهت عام 1990 دعوة المسؤولين من الأمم المتحدة لتحري وضع حقوق الإنسان، ولكن الحرس استمر في اغتيال خصوم النظام في الخارج وحين كان رافسنجاني يرتب لإطلاق سراح آخر رهينة

أمريكي في لبنان في أواخر 1991،اغتيل رئيس الوزراء الإيراني السابق شهبوربختيار، وحمل هذا الإغتيال إلغاء زيارة لإيران من قبل فرانسوا ميتران[2].

فترة خاتمي بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي في عام 1997، وصدور حكم في قضية حادثة مطعم (مايكونس) الشهيرة في السنة نفسها، وبدأت إيران في تبني سياسة التوافق مع أوروبا وبعض دول الخليج والمشاركة بطريقة إيجابية في المنظمات الدولية.

هذه المبادرات مثلت إشارة إلى أن إيران قد تكون مستعدة لأن تتصرف انطلاقا من التصور التقليدي للمصلحة الوطنية، وهذا مازاد احتمالات حدوث تقارب في العلاقات الأمريكية الإيرانية، دفعتأحداث هجمات 11 سبتمبر 2001م الولايات المتحدة وإيران إلى البدء في التفكير بشأن الخيارات المتاحة لكل منهما بطرق مختلفة.

1- المرجع نفسه، ص244 – ص245

2- المرجع نفسه، ص198

ولكن الخلافات الداخلية في الجانبين أدت إلى سياسات غير واضحة أعاقت التوجه نحو علاقة بناءة أكثر من ذي قبل[1].

حيث كان خاتمي من أوائل القادة في العالم الذين شجبوا هجمات 11 سبتمبر علانية ونددتنديداً بالغاً بالقاعدة،فبدأت اغتيالات المنشقين العلمانيين الذين كانوا يتعاطفون مع خاتمي واشتد الصراع السياسي الداخلي، وكما يبدو فإن خاتمي هو الهدف من عمليات الإغتيال، فقد هزت هذه الإغتيالات ثقة الكثير من الإيرانيين ذوي العقلية الإصلاحية في قدرةخاتمي على تأكيد نفسه في مواجهة اليمين التقليدي[2] ، وثبت تورط إدارة الإستخبارات والأمن الإيراني في مسلسل الإغتيالات ولم يعلق خامنئي على هذا أمام الشعب في بداية الأمر.

فترة الرئيسأحمدي نجاد يجسد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في شخصه تحالفاً سياسياً اقتصادياً بين مؤسسة رجال الدين ومؤسسة الحرس الثوري وموقفه المتشدد في اتجاه مخالف لمسار سلفه الإصلاحي محمد خاتمي رامياً بمكتسبات السياسة الإيرانيةالإصلاحية وراء ظهره، ويعبر عن نفسه أيديولوجياً بتعبيرات متشددة، وقد تصدر أحمدي نجاد وسائل الإعلام العالمية بتصريحاته النارية ضد إسرائيل وافتخاره بمنجزات بلاده النووية وإعلانه دخول بلاده

"النادي النووي"، والداعم لحركات المقاومة، والمعادي لدولة الإحتلال الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، تحت ولاية بوش الإبن في توسيع نفوذ إيران في المنطقة؛ على أنقاض المشروع الأمريكي وتحالفاته.

عموماً قُدّر لإيران نظراً لتعدادها السكاني وتاريخها وجغرافيتها ومواردها الطبيعية أن تلعب دوراً رئيسياً في أمن منطقة الخليج وطموحاتها في قيادة المنطقة، ومحاولة فرض نموذجها الإجتماعي والسياسي على جيرانها[3]، وبالمقابل أصبح الحفاظ على أمن منطقةالخليج من أولويات الدول الغربية والولايات المتحدة بصفة خاصة بحكم ماتحتويه هذه المنطقة من مخزوننفطي والموقع الجغرافي المتميز، حيث تشكل مساهمة القوات العسكرية الغربية في المنطقة عنصراً رئيسياً في الحوار الدائم حول أمن المنطقة، وتعد

1- فلينت ليفيريت، مرجع سبق ذكره، ص6-7-8

2- ويلفريد بوختا، مرجع سبق ذكره، ص198

3- جمال سند السويدي، ، مرجع سبق ذكره، ص133.

مسألة أمن قومي للولايات المتحدة وهذا يشكل مصدر قلق للإيرانيين الرافضين للوجود الأجنبي، وهو مايرونه تهديدللأمن الإقليمي وتقويض طموحاتها في المنطقة والتحكم في إنتاج النفط وأسعاره وتقييدوصول التقنية وواردات السلاح الغربي إلى إيران.

وبخصوص البرنامج النووي هاجمت إيران مواقف الدول الغربية اتجاهعدد من القضايا، أثناء انعقاد اللجنةالتحضيرية الخاصة بتمديد معاهدة حظر انتشارالأسلحة النووية في سبتمبر 1994م، وانصب النقد حول المادة الرابعة التي تتضمن حق الدول غير النووية في الأخذ بالتقنية النووية السلمية، وقالت رغم هذه المادة إلا أن أمريكا والدول الغربية دأبت على إفشال محاولات إيران للحصول على هذه التقنية[1] .

عموماً إن جهود الرئيسين علي أكبر رافسنجاني و محمد خاتمي لم تكلل بالنجاح في نهاية المطاف، فقد قللا من أهمية الحقيقة التي مفادها أن مبادئ الدستور الإيراني والمؤسسات المساندة له، إنما وجدت لهدف واحد، هو منع ((التأثير والتدخل الأجنبي)) في شؤون البلاد. ولم تعكس محاولات الرئيسين السابقين تحولاً عن ثوابت النظام الثوري فحسب، بل كشفت أيضاً عن مدى

إنقسام المجتمع الإيراني بما لايمكن معه تبني تلك المشروعات القومية ومؤازرتها. وبالفعل فقد أعادت الإنتخابات الرئاسية لعام 2005 القطار الإيراني إلى مساره الثوري الأصلي.

1– د.عبدالله فهد النفيسي، مستقبل الخليج، ط1 (الرياض، طرقرطاس للنشر، 1999)، ص[175]

2– مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، النظام الأمني بمنطقة الخليج العربي، ط1 (أبو ظبي، مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص[100]

المبحث الثاني: المحددات الداخلية في الجمهورية الأمريكية (الولايات المتحدة)

الولايات المتحدة الأمريكية جمهورية اتحادية تتكون من (50) ولاية إضافة إلى منطقة كولومبيا التي توجد فيها العاصمة واشنطن مقر الحكومة، وتمارس كل ولاية قدراً كبيراً من الحكم الذاتي، فلكل منها دستورها الخاص بها وحكومتها المنتخبة وقوانينها ومحاكمها الخاصة بها، وتتمتع الحكومة الإتحادية بالولايات القضائية على شؤون الأمن القومي، بمافيه الدفاع، والشؤون الخارجية، والأمن الداخلي، وتنطبق القوانين الفيدرالية والمحاكم على جميع مواطني الولايات المتحدة، والمحكمة العليا هي أعلى جهاز قضائي، وتتولى تفسير دستور الولايات المتحدة، وتمتلك المحكمة سلطة إعلان عدم دستورية القوانين الإتحادية وتحكم على مدى صحة الإجراءات التي يتخذها الرئيس أو حكومة أي ولاية[1] .

المطلب الأول: طبيعة نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية

يتكون النظام الفيدرالي من ثلاث هيئات هي: البرلمان الفيدرالي، رئاسة الدولة الإتحادية، القضاء والقضاء الفيدرالي.

يتكون البرلمان الفيدرالي (الكونغرس) من مجلسين: مجلس النواب ويمثل مجموع الشعب في الدولة الفيدرالية ويتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب، ومجلس الشيوخ يتكون من شيخين عن كل ولاية، ويكون لكل شيخ صوت واحد.

أما رئاسة الدولة الإتحادية فقد خوّل الدستور الفيدرالي، الهيئة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، وهو جهاز ضخم ويشمل عدة أجهزة وهيئات، ويعتبر البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي من أهم الأجهزة في الهيئة التنفيذية ويؤديان دوراً مهماً فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

أما الهيئة الثالثة التي يتكون منها الإتحاد فهي القضاء الإتحادي، أي المحاكم التي تنشؤها الحكومة المركزية. وقد نص الدستور على انتخاب القضاة بواسطة الشعب مباشرة بدون تدخل أي من السلطتين الأخريين، ومنع أي سلطة من التعدي على السلطات الأخرى[2] .

1- منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: الحقوق للجميع، ط1 (وحدة النشر العربية عرباي، 1998)، ص[7]

2- www.Etudiantdz.net/ub/showthread.php.2009

أولاً: الرئاسة من أهم المؤسسات على الإطلاق في عملية صنع السياسة الخارجية، وفي الفكرالأمريكي تعتبر السياسات الخارجية سياسات رئاسية أساساً، فسلطة المبادرة في صنع السياسات الخارجية وإدارتها تتركز في السلطة التنفيذية، ومن حيث الممارسة الفعلية فقد كان الرئيس الأمريكي ومنذ إدارة الرئيس واشنطن، وهو المدير الأساسي لشؤون الدولة الخارجية. حيث تتوافر مصادر المعلومات لديه عن طريق جهاز الرئاسة والإدارات المعاونة والمخابرات المركزية، الأمر الذي يمكّنه من وضع مشروعات السياسات الخارجية، وكانت سبباً في تقوية سلطة الرئيس. وتجدر الإشارة إلى اتساع سلطات الرئيس ودوره في أوقات الأزمات.

ثانياً: دور وزارة الدفاع في وضع السياسة الخارجية نظراً لارتباط الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بشبكة عالمية من اتفاقيات الدفاع والإلتزامات العسكرية؛ فإن رئيس هيئة الأركان

المشتركة كثيراً مايشترك مع كبار صانعي القرارات في السياسة الخارجية، وإن وزارة الدفاع قد تلعب دوراً في تحديد السياسة الأمريكية خاصة فيما يتعلق بالقضايا العسكرية[1] .

ثالثاً: دور الكونجرس في صنع السياسة الخارجيةهو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي، وتمر التشريعات عبره ومع مجلس النواب قبل عرضها على الرئيس ليوقع عليها لتصبح قوانين. ونائب رئيس الولايات المتحدة يخدم كرئيس لمجلس الشيوخ، ولايصوت إلا عند حصول تعادل في الأصوات. ويقوم الكونجرس بتثبيت التعيينات الرئاسية للمحكمة العليا، وللمحاكم الفيدرالية، والمناصب الرئاسية داخل الفرع التنفيذي، ويقوم بالموافقة على أو رفض المعاهدات الدولية التي يكون قد فاوض بشأنها الرئيس، كما يقوم الكونجرس بسن القوانين التي يكون موضوعها الضرائب، وللكونجرس صلاحيات تعديل الدستور[2] .

وللكونجرس حق تقنين التجارة الخارجية ومعاقبة بعض الدول المتهمة بالقرصنة، وهو الذي يقرر الحرب من خلال البث في مشاريع دعم الجيوش مالياً وعسكرياً، حيث يتمتع

1- د.هالة أبوبكر السعودي، السياسة الأمريكية واتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1983)، ص145

2- الكونجرس الأمريكي /ar.wikpedia.org/wiki

الكونجرس بصلاحيات مطلقة في مراقبة التسيير المالي للمؤسسات التنفيذية.كما يقرر الكونجرس توقيع المساعدات العسكرية مع بلد صديق أو تشمل التعاون الإقتصادي والعسكري، ويمكن لبعض أعضاء الكونجرس تقديم مشاريع قوانين سياسية وعسكريةمهمة جداً وفرض تنفيذها في صورة فوزها بثقة الكونجرس، ومن بين سلطات الكونجرس، دعوة كبار المسؤولين في الدولة لمساءلتهم ومحاسبتهم علناً (في حصص تبثها وسائل الإعلام مباشرة بالصوت والصورة) على غرار ماحصل مع وزير الدفاع رامسفيلد ثم مع السفير الأمريكي في بغداد والسيد كروكر قائد القوات المسلحة في العراق والجنرال بيتراوس[1] .

رابعاً: دور السلطة التنفيذية في صناعة السياسة الخارجيةيبدو الصراع واضحاً بين الرئيس الأمريكي والكونجرس في مجال السياسة الخارجية عنه في أي مجال آخر، بالرغم أن المحكمة

العليا قد أعطت للرئيس سلطات واسعة في مجال العلاقات الدولية والشؤون الخارجية أكثر من الكونجرس، إلا أن سياسة الرئيس في هذا المجال مقيدة وتخضع لتأثيرات داخلية وقوى أخرى مثل مجلس الأمن القومي، ووكالة الإستخبارات، ووزارة الخارجية، والكونجرس، وجماعات المصالح، وجماعات الضغط، وخاصة المؤيدة لإسرائيل، فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والصراع العربي الإسرائيلي، وأبرزها لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية "إيباك"، ولايمكن لصانع السياسة الأمريكية تجاهل جماعات الضغط واللوبي الصهيوني القوي والمنظم في أمريكا في هذا الخصوص.

وإن كان الكونجرس أكثر ميلاً من مؤسسة الرئاسة للإذعان لضغوط جماعات الضغط والمصالح، إلا أنه أصبحت مؤسسة الرئاسة أكثر استجابة وتقبلاً لهذه الجماعات، وهذا يرجع لحاجة الرئيس للدعم المالي القوي لحملته الإنتخابية[2] .

1- دور وزارة الخارجية في صناعة السياسة الخارجية:

تأسست وزارة الخارجية الأمريكية عام 1789 مع وزارتي الدفاع والمالية، ويعد سكرتير الخارجية هو الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة

1- www.taress.com/assabah2-4-2002

2- المرجع السابق

الخارجية، والمهمة الأساسية لوزارة الخارجية هي العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى، وبعدالحرب العالمية الثانية أُضيفت مهام أخرى غير سياسية لوزارة الخارجية منها: المساعداتالخارجية، والدعاية، العلاقات الإقتصادية، والقضايا العسكرية، والنشاطات الأمريكية فيالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمنظمة الدول الأمريكية.

وقد شهدت حقبة السبعينيات تزايد دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الأمريكية، وإن كانت وزارة الخارجية تواجه صعوبات في اغتنام المبادرة في الشؤون الخارجية، ومن هذه الصعوبات تصرفات الرؤساء الأمريكيين باستمرار وكأنهم وزراء خارجية، بحيث جعل وزراء

الخارجية كبش فداء في حالة فشل السياسات الخارجية، ونسب نجاح هذه السياسة إليهم في حالة نجاحها[1] .

2- دور أجهزة الإستخبارات:

تلعب أجهزة الإستخبارات الأمريكية دوراً مهماً في صنع السياسة الخارجية، حيث تقوم بتوفير المعلومات للسلطة التنفيذية وخاصة للرئاسة، وغالباً مايتخذ الرئيس الأمريكي مواقفه من القضايا الدولية، وفقاً لتقارير الإستخبارات وتحليلاتها، وأكثر الرؤساء الأمريكيين فعالية في الشؤون الخارجية هو الرئيس الذي ينجح في إقامة علاقات عمل جيدة مع مؤسسة الإستخبارات، وتتعدد أجهزة الاستخبارات وتتنوع مجالات عملها، ويصل عددها إلى (14) جهازاً، أبرزها وكالة الإستخبارات(C.I.A)، ووكالة الأمن القومي، وتعتبر (C.I.A) المحدد الرئيس للإستخبارات الأمريكية والمصدر الأساس للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية[2] .

خامساً: دورجماعات الضغط والمصالح

1-إن نظام الإحتياط الفيدرالي الذي أقره الكونجرس بناء على اقتراح تقدم به أحد كبار الأغنياء اليهود (واربورغ) في سنة 1913، وقد أدى هذا النظام إلى وضع الإقتصاد الأمريكي والأوروبي تحت سيطرة أصحاب المصارف العالميين،وبذلك أصبحت السيطرة

1- د.فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، ط1 (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، 1998-2012
www.Islamweb.net

2-المرجع السابق.

اليهودية على الإقتصاد الأمريكي قوية، ونتيجة لذلك فقد بلغ النفوذ اليهودي قدراً يلفت الإنتباه والذي عبر عنه المليونير الأمريكي (هنري فورد) بأن الحكومة اليهودية في نيويورك تؤلف الجزء الأساس في الحكومة اليهودية للولايات المتحدة، والواقع أن المال اليهودي يمارس نفوذه في السياسة الأمريكية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة من أجل دعم القضية الصهيونية، ويعتبر اللوبي الصهيوني أقوى جماعات الضغط وأكثرها نفوذاًفي الولايات المتحدة، حيث توجد

(32) منظمة يهوديةرئيسية تدعي تمثيل اليهود الأمريكيين، وأهم وأقوى هذه الجماعات هي اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (AiPAC)ويبلغ عدد أعضائها (15) الف عضواً[1] .

2–التأثير اليهودي على السياسة الخارجية وللوقوف على مدى التغلغل الصهيوني في ميادين السياسة وصناعة القرار نجد أن اللوبي الصهيوني في أمريكا يملك سبعين صوتاً في مجلس الشيوخ من أصل مائة، وكذلك يتحكم بـ 65% من أصوات المجلس النيابي البالغ عددهم (976) نائباً، ولاتخلو أي وزارة من وجود يهودي وفي مناصب عُليا كالوزير وفي أهم الوزارات، وكذلك أصحاب الشركات الكبرى النفطية، وشركات بيع السلاح التي لها تأثير على صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة، وتتألف المنظمات اليهودية من كبار الأثرياء جداً في العالم الذين يسيطرون على نصف ثروة العالم ولها فروع في عواصم العالم، ويمارس المال اليهودي ضغوطه السياسية داخل الحزب الديمقراطي على أوسع نطاق، وهذا لايعني أنهم لايتبرعون لمرشحي الحزب الجمهوري، ولكن تأثير المال اليهودي في الحزب الديمقراطي أكثر ظهوراً، وهذا يتطابق مع قول الكاتب اليهودي (ستيف د.آيزاكس) عندما قال إن التبرعات اليهودية في الحزب الديمقراطي لها وقع يضاهي وقع أية أموال أخرى.

والهدف من هذه التبرعات هو تمويل الحملات الانتخابية وذلك مقابل الحصول على عقود وتعهدات حكومية ومضاربات من جهة، والتعهد بتأييد إسرائيل ودعمها من جهة أخرى، وهو الهدف الأهم للمال اليهودي[2].

1– غازي محمد فريح، النشاط السري اليهودي في الفكر والممارسة، ط1 (بيروت، دار النفائس،1990)، ص[185]

2–د.علي ابو الحسن، فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة، ط4 (بيروت،دار الفروق،1996)،ص[91]

ويتركز نشاط اللوبي الصهيوني داخل الكونجرس في السعي إلى متابعة نشاط أعضائه ودفعهم إلى تأييد القضايا التي تهم إسرائيل واتخاذ القرارات التي تحقق مصالحها [1] .

3– دور شركات السلاح: لقد بان دور شركات السلاح في الإنفاق على الحملات الانتخابية واضحاً، فقد نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) دراسة في 30 مارس 1998 قالت فيها إن أكبر ست شركات للسلاح أنفقت 51 مليون دولار على عملية (اللوبي) وتوسعت في نفقاتها على

الحملات الانتخابية للكونجرس حتى بلغت 32 مليون دولار، فيما بين انهيار الشيوعية سنة 1991 وحملة سنة 1996 [2] .

4–دور شركات النفط: يقوم أعضاء اللوبي النفطي الأمريكي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح المرشحين من الحزبين في مختلف المستويات مثل الانتخابات الرئاسية عام 2000. وقد أوردت مجلة نيوزويك أن رئيس مجلة إدارة شركة أترون للطاقة (كين لاي) يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش في ولاية تكساس عام 1994، إذ قدم مايقارب 146 مليون دولار للحملة. وترتبط أيضاً شركة آكسون موبيل بعلاقات وثيقة مع دوائر صناعة القرار الأمريكي ولها تأثير كبير في قرارات الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية.

ويتضح مما تقدم أن اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط المؤثرة في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ذلك لأنه يقوم على نسيج شبكة متداخلة من العلاقات البينية التي تربط صانع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققها لهذا اللوبي، ومثال على ذلك في حربي أفغانستان والعراق، إذ دفع اللوبي بعد صدور التقارير النفطية عن حجم الاحتياطي النفطي في حقول آسيا الوسطى وبحر قزوين الإدارة الأمريكية إلى إعلان الحرب على أفغانستان، لضمان التواجد العسكري المباشر بالقرب من حقول النفط لآسيا الوسطى وبحر قزوين[3] .

5– دور الرأي العام والصحافة: تمارس الصحافة تأثيراً كبيراً على الرأي العام الأمريكي الذي يؤثر بدوره في عمليات صنع القرار، لاسيما في السياسة الخارجية الأمريكية في

1– د.هالة ابوبكر السعودي، مرجع سبق ذكره، ص[107]

2– غازي محمد فريح، مرجع سبق ذكره، ص[280]

3– م.م سلمان علي حسين،جماعات المصالح والضغط ودورها في صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الإصدار 27–بغداد–2009، www.lasj.net .

الشرق الأوسط، إن الرؤساء ومستشاريهم يفضلون أن تقع السياسة الخارجية في نطاق سلطتهم وحدهم، فقد كانوا يتكيفون وفقاً للحاجات الاجتماعية ضمن الوسط الثقافي للمجتمع الأمريكي ومواقفه تجاه البلدان والشعوب الأخرى، على قدر تكيف الجمهور بوجه عام.إذا كان التكيف إيجابياً فيمكن أن تضع مواقف الجماهير من بعض قرارات السياسة الخارجية شعبية لدى الناخبين،

وعلى النقيض من ذلك إذا كانت المواقف سلبية فبمقدورها أن تجعل كلا من الحكومة والجمهور عرضة لسياسات أكثر عدائية أو مجابهة[1] .

يتضح مما سبق تعدد القوى المشاركة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية والقوى المؤثرة عليها، وتتباين منطلقاتها ووجهات نظرها في كثير من الأحيان، فبينما تنطلق وزارة الخارجية مثلاً من نظرة معينة للمصالح الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة ما، يركز أعضاء الكونجرس على اعتبارات السياسة الداخلية والانتخابات، وتؤكد وزارة الدفاع على المسائل العسكرية واعتبارات الإستراتيجية الحربية، بينما يتراوح موقف الرئيس بين الإعتبارات الداخلية والخارجية تبعاً لشخصيته ونظرته إلى العالموبصفة عامة يتم حسم الخلافات التي قد تنشأ بين مواقف وإدراكات هذه الأجهزة المختلفة على أساس علاقة القوى بينها.

المطلب الثاني:الثوابت الدستورية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

<u>أولاً: الثوابت الدستورية</u>

أتى الدستور الأمريكي الصادر في 1787 بعد استقلال الولايات المتحدة عن انجلترا، بنظام فريد وجديد يختلف في الأسس التي قام عليها كل من النظام البرلماني ونظام الجمعية النيابية، وقد نظم الدستورالأمريكي في التعديل العاشر منه الإختصاصات بين الحكومة المركزية الإتحادية وحكومات الولايات بأسلوب حصري للحكومة المركزية وترك الباقي إلى الولايات المتحدة، إلا ماتم منعه صراحة. ولقد أصبح للحكومة المركزية الفيدرالية التي لها كيان قانوني على نطاق دولي، الحق في إعلان الحرب والسلم وحق التمثيل السياسي وكذلك عقد المعاهدات، بالإضافة إلى الاختصاص المتعلق بالحكومة المركزية في كل المسائل الداخلية التي تخص الشعب في الاتحاد الفيدرالي[2] .

1- ادموند غريب وآخرين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص[12].

2- منظمة العفو الدولية، مرجع سبق ذكره، ص[7]

لقد أرسى مؤسسو الولايات المتحدة فصلاً صارماً بين السلطات التنفيذية والتشريعية،والقضائية، وكان الهدف من ذلك ضمان عدم هيمنة أي شخص أو مجموعة بصورة ظاهرة داخل الحكومة، وبموجب هذا الفصل بين السلطات الثلاث، يمكن للكونجرس إذاكان معادياً للحكومة أن يحبط

مبادرات الرئيس عن طريق التصويت، كما أنه يمكنللرئيس أن يعترض على القوانين الجديدة التي يشرّعها الكونجرس، ويمكن للمحكمة العليا أن تقرر عدم دستورية أي منهما[1] .

الرئيس.. من الناحية الدستورية له مجموعة من السلطات خاصة به في الشؤون الخارجية وأخرى مشتركة بينه وبين الكونغرس، وفي نطاق سلطات الرئيس هناك سلطة المبادرة واقتراح السياسات، كما يخول للرئيس كل السلطة التنفيذية وتطبيق التشريعات وتنفيذ السياسات، وفي إطار السياسة العسكرية ينص الدستور على أن الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والأسطول الأمريكي.أما في إطار السلطات المشتركة مع الكونغرس فللرئيس السلطة بناء على مشورة مجلس الشيوخ وموافقة ثلثي أعضائه في عقد المعاهدات وتعيين السفراء والقناصل وكبار المسئولين وضباط القوات المسلحة وأعضاء الوكالات المهمة، مثل وكالة الطاقة الذرية والمجلس الفيدرالي الإحتياطي[2] .

وللمحكمة العليا في النظام الأمريكي أهمية متميزة فهي تتمتع بصلاحيات واسعة، ورئيسها يعتبر ثاني شخصية بعد رئيس الجمهورية، والدور الرئيسي للمحكمة هو مراقبة دستورية القوانين ومراقبة تصرفات السلطة التنفيذية، وعلى سبيل المثال فإن إعادة النظر القانونية بأعمال الكونغرس تشير إلى سلطة المحكمة بتقدير قانونية القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ومطابقتها للدستور، وهذه القدرة قد تتقلص في المسائل السياسية، غير أنه في أغلب الأحيان تلجأ المحكمة إلى أتباع التفسير الواسع لسلطتها مما يخولها تقرير المسائل السياسية [3] .

وقد ظهرت المبادئ الليبرالية الداعية إلى الحد من السلطة الفردية للملوك، لتأمين حقوق وحريات الأفراد ودعت بعض المفكرين إلى صياغة أفكار جديدة نقيضة لصورة الحكم

1- www.aiu.edu/university etudiantdz.net

2- د.هالة ابوبكر السعودي، مرجع سبق ذكره، ص141-145

3- مرجع سبق ذكره www.aiu.edu/university etudiantdz.net

المطلق الذي يعيشونه بحيث توقف تعسف وإستبداد السلطة الأخرى، لذا حرصوا دائماً على أن لايتكرر الخطأ وأن لاتكون السلطة مجتمعة بيد فرد أو هيئة؛ لأن ذلك سوفيؤدي إلى تعسف في استخدام السلطة، لذا نرى المفكرين (لوك، مونتسكيو، روسو)يشيرون إلى إقامة نظام تقوم دعائمه على فكرة الفصل بين السلطات بشكلها الصحيحوباستجماع أسس النظام الرئاسي الأمريكي فإنه

يقوم على ركيزتين هما: رئيس منتخب من قبل الشعب يمثل السلطة التنفيذية من ناحية، والفصل بين السلطات من ناحية أخرى[1]إن الدستور الأمريكي أعطى الكونجرس نفس صلاحيات الرئيس في تسيير البلاد لضمان حد من التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفاهيم أسسها بعض الرؤساء الأمريكيين في السابق وأصبحت بمثابة مبادئ في السياسة الخارجية؛ حيث طور نيكسون وكيسنجر معاًبعض المفاهيم ومنها مفهوم الترابط ويعني ربط قضايا السياسة الخارجية وعدم مناقشتهافي عزلة عن بغضها، مما يسمح بالمرونة في المفاوضات. ومن تلك المفاهيم أيضاً مفهوم المفاوضات كأسلوب لتحقيق المصالح الأمريكية، بمعنى عدم الفصل بين القوة والدبلوماسية في التعامل مع القوة المعادية، وأن المفاوضات مع هذه القوى لاتتعارض مع التهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية[2] ، وكذلك مبدأ "مونرو" الذي خدم اندفاع التوسع الأمريكي في القارة الأمريكية الجنوبية، فهذا المبدأ كعقيدة تقوم عليها السياسات الأمريكية والهيمنة المحدودة وكذلك أخذ حق إرساء شروط اللعبة على القواعد الأمريكية في هذا المجال الجيواستراتيجي الواسع[3] .

وهناك ماعرف بمبدأ نيكسون الذي طُرح عام 1969 ويهدف إلى الحد من التورط الأمريكي في الخارج مع الإحتفاظ بالتعهدات وبالإلتزامات الأمريكية تجاه الدول الحليفة والصديقة، وذلك عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية لتلك الدول بدون القيام بعمل عسكري مباشر إلا عندما يكون ذلك ضرورياً بناء على تقويم دقيق للمصلحة على ضوء القدرات الأمريكية[4] .

1- د.ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ط1 (عمان، دار أسامة، 2009)، ص[150]

2- د.هالة ابوبكر السعودي، مرجع سبق ذكره، ص[144]

3- alogili.com/showthread.php (2012

4- د.هالة ابوبكر السعودي، مرجع سبق ذكره، ص[144]

ثانياً: الثوابت الإستراتيجيةلقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد أهداف حركتها الإستراتيجية من جدلية الترابط بين الأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي، تلك الجدلية التي يفترض أن مايهدد أي جزء من أجزاء العالم يشكل بالقدر نفسه تهديداً للأمن الأمريكي، وهذا

الترابط ناجمأساساً عن طبيعة المصالح الأمريكية العالمية الممتدة والغير قابلة للتجزئة، وبعبارة أخرى أن المصالح الأمريكية ذات خصائص عالية وموزعة فيعالم مترابط ومتداخل وأي شكل من أشكال التهديد الداخلي أو الإقليمي أو الخارجي لأي منطقة من العالم يمكن أن يكون ذا أهمية حيوية ويشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي[1] .

وبانهيار الإتحاد السوفييتي كنتيجة للحرب الباردة تحول التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد أمامها أي منافس ذو شأن، بل إن معظم الدول التي تمتلك قدرات إقتصادية مميزة مثل ألمانيا واليابان هي دول حليفة للولايات المتحدة، وفي ظل تحالفها مع معظم الدول القوية إقتصادياً، تبوأت الولايات المتحدة مكانة مهيمنة– سياسياً واقتصادياً– لم تتبوأها أي دولة أخرى في العصر الحديث[2]. ولكن مع التغيرات الجارية على المسرح العالمي أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديات وخيارات مختلفة اختلافا جوهرياً عن تلك التي واجهتها خلال الحرب الباردة، ففي غياب العدو المشترك أصبحت إدارة علاقات التحالف أكثر صعوبة؛ فإستراتيجيةالاحتواء التي حكمت تصرفاتها وعلاقاتها في حقبة الحرب الباردة انهارت، وهناك بالطبع دول تعارض النظام العالمي الجديد، تصفها الولايات المتحدة بأنها دول مارقة، إلى جانب وجود بعض الدول الكبرى كروسيا والصين، التي تعد غير راضية عن الوضع القائم[3]. ولتحديد زعامتها العالمية تعين عليها أن تحول دون حدوث هيمنة معادية على المناطق الحيوية التي تحتوي على موارد اقتصادية وفنية وبشرية كافية بحيث إذا سيطرت قوة معادية عليها فسيشكل ذلك تحدياً عالمياً.

ويمكن القول إن اختيارات الولايات المتحدة في إستراتيجيتها لن تحدد اتجاهها فحسب، بل ستحدد أيضاً اتجاه سائر دول العالم، حيث يمثل تعزيز الزعامة العالمية والحيلولة دون

1– عادل احمد المنتصر،العلاقات الأمريكية الإيرانية، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص[18].

2– تحرير زلمي زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوثالإستراتيجية، 1997)، ص[23].

3– المرجع السابق، ص[9].

بروز منافس عالمي آخر،الهدف الرئيس في هذه الإستراتيجية. فعندما تشرع الولاياتالمتحدة في رسم سياستها لعلاقاتها الدولية تكون خطوتها الأولى في هذا التحديد هي"الأمن القومي" للولايات

المتحدة، وعلى أساسها يجري تقرير مراكز الدول في درجةأهميتها النسبية، ويبنى هذا كله على أساس عنصرين رئيسين هما: مصادر الخطر،ومرتكزات الأمان[1] .

1- المصالح الاقتصادية الأمريكية في الوطن العربي

تعود أهمية وحيوية المنطقة العربية للمصالح الإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة إلى ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

- وجود أكبر احتياطي عالمي للنفط في البلاد العربية والخليجية خاصة.
- قيام الكيان الصهيوني. حليفها الإستراتيجي في قلب الجغرافيا العربية.
- الموقع الجيواستراتيجي المميز للوطن العربي وذلك عند التقاء ثلاث قارات (آسيا- أفريقيا- أوروبا) بما فيه مرور خط التجارة الدولي الرئيسي (تجارة الطاقة) من ممرات بحرية تساحلها البلاد العربية (المتوسط- الأحمر -الخليج) وتحكم البلاد العربية كلاً أو جزءاً في أهم المضائق والخلجان على هذا الخط المائي الممتد من جبل طارق إلى مضيق هرمز مروراً بقناة السويس وخليج العقبة وباب المندب. فمن أجل ضمان مصالحها متمثلة في ضمان تدفق النفط وبأسعار مناسبة وضمان أمن إسرائيل وتأمين خط التجارة البترولية، خاضت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن، معارك شرسة ضد القوى التي اعتبرتها معادية وموطن خطر على مصالحها[2] .

2- العلاقة الأمريكية الإسرائيلية

منذ أن نجحت الحركة الصهيونية في الحصول من الكونغرس على قرار دعم الاتجاه الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين في 1922/6/30 تثبيتاً لوعد بلفور وتنفيذاً له، منذ ذلك التاريختتابعت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية في خط واحد،ومنذ عام 1948 كان لترومان دوره الرئيسي في دعم الآلة الصهيونية الإسرائيلية لتتحولإلى قاعدة مركزية للغرب في المنطقة،والحليف الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه فيالشرق

1-ريتشارد بريس،ترجمة سعد هجرس،أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل، ط1(القاهرة، سينا للنشر، 1991)،ص[5]

2- ادموند غريب وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص[11].

الأوسط والبحر المتوسط، وهكذا فقد استمرت سياسة أمريكا في اعتبار إسرائيلموئلاً لإستراتيجيتها وحصناً للغرب في المنطقة، وتعتبر حجر الزاوية والأداة الفعالة للسياسة الأمريكية للتعامل مع الأقطار العربية ومع المنطقة كلها[1] .

3- الصراع العربي الإسرائيلي

إن الانخراط الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي قديم ويمتد إلى تاريختأسيس دولة "إسرائيل" فهو ليس وليد اهتمام إدارة ما بالصراع، فالمقارنة الأمريكية للصراع تميزت وعلى الدوام بالإنحياز الصارخ للجانب الإسرائيلي، غير أن مصالح أمريكا في المنطقةلايمكن حصرها فقط بإسرائيل، فثمة مصالح تحتم على الولايات المتحدة الاهتمام بالمنطقة, كما أن ثمة حسابات الموقع الإستراتيجي للمنطقة وتحكمها بكثير من المفاصل البحرية والبرية والإستراتيجية، فضلاً عن بروز عوامل أخرى متمثلة بما تصفه واشنطن بحربها على الإرهاب، ومايرتبط بأمنها القومي والإستراتيجي، خصوصاً فيما يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأهمية المنطقة للإستقرارالإقتصادي الأمريكي. ورغم سياسة الإنحياز الكلية والصارخة لإسرائيل، فبعد عام 1967 سعت الولايات المتحدة إلى محاولة إيجادحلول سلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتضاعفت هذه الجهود الأمريكية بعد حرب 1973، ذلك بأن الولايات المتحدة بدأت تدرك بأن استمرار ذلك الصراع دون حلول جذرية له سيعني تهديداً لمصالحها الإستراتيجية الأخرى في المنطقة.

هكذا بدأ الموقف الأمريكي يتطور عبر السنوات الماضية تجاه إيجاد حل شامل للصراع يشمل الفلسطينيين بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، غير أن الإنحياز لإسرائيل بقى دائماً هو الثابت الموجه للسياسة الأمريكية في هذا السياق حتى وإن تضاربت الرؤى والمواقف الأمريكية مع المواقف الإسرائيلية[2] .

4- التحالفات مع دول آسيا

ليس في آسيا تحالف متعدد الأطراف مثل حلف الناتو، وإنما يمثل جوهر العلاقة الأمنيةفي الروابط القائمة بين الولايات المتحدة واليابان من جهة والولايات المتحدة وكوريا من

1- د.علي أبو الحسن، فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة،مرجع سبق ذكره، ص174- ص175

2- www.alzaytouna.net2011

جهة أخرى، ومن مصلحة كل منها الإبقاء على هذه الروابط، وتكتسب دول منطقة جنوب شرق آسيا أهمية بالنسبة للولايات المتحدة وتزداد أهميتها النسبية طالما استمر نمو اقتصاديات المنطقة على وتيرة مثيرة للإعجاب. حيث أن دول الشرق ماتزال تشكل الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة في العالم وخاصة في مجال تصدير المنتجات والسلع الأمريكية إلى أسواقها ذات الكثافة السكانية والإستهلاكية العالية[1].

أما بعد 11 سبتمبر 2001 دخلت مسألة الحرب على الإرهاب على الخط بعدما كانت السياسة الأمريكية تقوم على ركيزتين هما حماية الكيان الإسرائيلي وحماية إمدادات النفط، ولكن هذه المسألة لم تلعب بالنسبة للدول العربية دوراً أساسياً في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط أسوة بالركيزتين الأساسيتين، بل بقيت في إطار تكتيكي وظهرت نتيجة لغزو العراق[2].

حيث تؤرخ أحداث سبتمبر بداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، فقد جاءت لتمكن الرئيس الأمريكي بوش من تجاوز مسألة التشكيك في مدى شرعية أحقيته في الرئاسة، وبدا واضحاً منذ البداية وجود تيارين رئيسين للسياسة الخارجية، أحدهما ينادي بانخراط الولايات المتحدة في قيادة دولية جماعية تأخذ في اعتبارها الآخر، ومن أنصار هذا التيار وزير الخارجية كولن باول.والثاني ينادي بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جراء استخدام القدرات العسكرية وتوظيفها لتعظيم المكاسب الأمريكية على كافة الصعد، ومن أنصار هذا التيار وزير الدفاع رامسفيلد، وبدا واضحاً من بداية حكم الرئيس بوش تأرجح الإدارة الأمريكية بين هاتين الرؤيتين، وقد مهد الحادي عشر من سبتمبر الطريق لانتصار وجهة النظر الثانية، أي غلبة المحافظين الجدد الذين بدورهم بلوروا الهوية الجديدة للنظام الأمريكي في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 التي تتضمن أن العالم صار مسرحاً لعمليات الجيش الأمريكي، وخصوصاً بعد تاريخ 11 سبتمبر وهي نزعة تستند إلى منطق القوة، وتتخذ الحرب وسيلة للتعبير[3] .

1- هشام القروي، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، ط1 (تونس، الدار العربية للكتاب، 1985)، ص133

2-صباح فرحان عزام،قراءات في المشهد السياسي2007، ط1 (دمشق، الناشر للنشر والتوزيع،2008)، ص61

3- د.شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ط1 (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص109

المطلب الثالث:الرؤية الأمريكية للجمهورية الإسلامية الإيرانية

منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979م أكدت الولايات المتحدة الأمريكية وأعلنت على لسان الرئيس كارتر أن أي محاولة من أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج، ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة وستواجه بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية، ولقد تكشّفت أهمية الخليج العربي بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية في الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في استخدام الخليج العربي كمنطقة عبور لها لنقل الإمدادات الأمريكية للإتحاد السوفييتي عن طريق إيران، أيضاً اتضحت معالم الأهمية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لإيران بصفة خاصة أثناء احتدام صراع الحرب الباردة وازدادت ضرورة وأهمية ربطها بالأحلاف وبالمصالح الغربية، حيث كان الاتحاد السوفييتي يشكل خطراً على منطقة الخليج حسب الرؤية الأمريكية، ممادفع الإدارة الأمريكية إلى تشكيل قوة للتدخل السريع[1]. أيضاً إن قضية النفط والسيطرة على منابعه ومنع الآخرين من مجرد الهيمنة على الدول النفطية، تدخل في صميم الأمن القومي للولايات المتحدة. ولكن التغيير الجذري الذي حدث في السبعينيات بسبب تفجر الصحوة الإسلامية على المسرح السياسي العام والمتمثلة في الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والثورة الإيرانية عام 1979 قد شكلت صدمة لعدد كبير من المسؤولين الأمريكيين ودفعتهم إلى الإعتراف بنشوء قوة جديدة كبيرة تشكل تهديداً للمصالح الغربية. ومن بين جميع التطورات الإقليمية تعتبر الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن من أكثر العوامل قدرة على تشكيل الموقف السياسي من الإسلام لدى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكيةوالرأي العام الأمريكي[2] .

فمنذ أواخر السبعينيات ووزارة الخارجية تصدر التقارير المختلفة عن الشرق الأوسط بخصوص أنماط الإرهاب وإمكانية مكافحته في كثير من الدول العربية والإسلامية وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف بوصفه الأولوية الإستراتيجية التي تشغلها.

1- عادل عبدالله المنتصر ،رسالة ماجستير ،مرجع سبق ذكره، ص[23].

2- المرجع السابق، ص[35].

وتبلورت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة إلى الحرب ضد الإرهاب، وضد الدول التي تدعم النشاط الإرهابي، وقد أعلن بوش ذلك في خطابه أمام الكونجرس في 2001/9/20، وخيّر فيه دول العالم بين أن تكون مع الولايات المتحدة أو أن تكون مع الإرهابيين. وتتمحور إستراتيجية محاربة الإرهاب على ثلاثة مرتكزات هي[1]:

– ملاحقة التنظيمات الإرهابية بكل الوسائل.

– السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الأنظمة التي تنتجها وإسقاطها وهي مايسميها الرئيس بوش بالدول المارقة أو محور الشر.

– نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها .

إن وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي تعرض عقيدة بوش الجديدة حول الحرب الإستباقية تضع محصلة تضم فئتين كبيرتين من الأعداء وهما الإرهاب والدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل أو التي يمكن أن تملكه،والتقاء الراديكالية (أي التطرف) مع التكنولوجيا [2].

ولاشك بأن الحشد الأمريكي الذي دفعت به الولايات المتحدة باتجاه الخليج العربي إضافة إلى وجودها العسكري المباشر في العراق وفي بعض الدول العربية على شكل قواعد، لايخرج عن إطار الإستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى، الرامية إلى الحفاظ على تدفق النفط والتحكم بنقله وتسويقه وبأسعار مناسبة، وبطبيعة الحال، الضغط على بعض دول المنطقة التي تتعارض مصالحها مع المصالح الأمريكية وفي مقدمتها إيران [3].

حيث هُزمت أمريكا عندما سقط نظام الشاه، وعندما لم تتمكن من إقامة بديل معتدل للحكم الذي سقط، وعندما قرر قادة الجمهورية الإسلامية، وعلى رأسهم علي خميني، اعتبار الولايات المتحدة عدوهم الأساسي، وخوض معركة شاملة ضد واشنطن، بداية من قضية الرهائن الأمريكيين الذين حُجزوا في السفارة الأمريكية بطهران [4].

فالولايات المتحدة أدخلت إيران في برنامج الدول المارقة التي تولد الشر، وإيران دولة راديكالية لها مواقع داخل الشرق الأوسط، ولها علاقة مع حزب الله، ولها مودة مع

1– د.شاهر إسماعيل شاهر،أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مرجع سبق ذكره، ص[95]

2– بيير هاستر وآخر، ترجمة د.قاسم مقداد، واشنطن والعالم معضلة القوى العظمى،ط1 (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص[151].

3– د.صباح فرحان عزام،، مرجع سبق ذكره، ص[23]

4- هشام القروي، ، مرجع سبق ذكره، ص[121]

حماس والجهاد، ولها علاقات مع الدولة السورية، والكثير من المنابع التي ترى الولايات المتحدة أنها لاتتفق واستراتيجيتها، وبالتالي فإن واشنطن خططت لسياسة الاحتواء المزدوج في وقت سابق، ولكنها فشلت.

فالسياسة الأمريكية تجاه إيران أصبحت في التعامل معها من منظور إزالة المخاطر المتأتية منها عبرأذرعة الإرهاب والقلاقل في منطقة الخليج ومواجهة السعي الإيراني إلى الحصول على السلاح الذي قد يقلب المعادلة [1].

فهي تشجب دعم إيران للعنف السياسي في الخارج وسجلها الملطخ في مجال حقوق الإنسان، وسياستها الخارجية المستقلة بمافي ذلك معارضتها الرسمية لمحادثات السلام العربية الإسرائيلية، لذلك فإن المعارضة النشطة التي تبديها أمريكا تجاه إيران لها سببان رئيسان يعزز كلٌ منهما الآخر [2]:

1- إنها تعارض ظهور قوى مهيمنة إقليمية لأنها تسعى للحيلولة دون تشكيل جيوب للقوة لاتخضع لسيطرتها.

2- تبدي أمريكا معارضتها لإيران؛ لأنها تشكل تهديداً للمصالح الإقتصادية الأمريكية في المنطقة، فسلوك إيران السياسي المستقل في منطقة تطفو فيها المصالح الإقتصادية الغربية فوق بحر من نفط هي مسألة تثير القلق للولايات المتحدة، كما أن موقع إيران الجيواستراتيجي الحساس يلقي اهتماما في الشمال، حيث تتهافت الشركات العالمية بما فيها الشركات الأمريكية على توقيع امتيازات في حوض بحر قزوين.

إن رحلة الشد والجذب القائمة بين الجمهورية الإسلامية والإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، ليست نتاج مماحكات وتباينات آنية أو طارئة في مفاهيم إدارة التنافس والصراع القيمي والبراجماتي، بل هو اجترار لسلسلة طويلة من التنابذ الثنائي، وخطاب سياسي شديد اللهجة يقترب بالأشياء إلى حافة الهاوية وحيناً بالتهديد السافر، كما إن التاريخ المثخن بالعداء والذاكرة البائسة وبالإستقطاب الثنائي بينهما قد جعل من محاولة إعادة العلاقات صعبة جداً.

1- www.theacademysite.com

2- جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص[160].

ثم تتابعت تلك السياسات الأمريكية المعادية تجاه إيران، فقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض على اتباع سياسة الإحتواء المزدوج ضد العراق وإيران في عام 1993،ثم سن قانون مقاطعة الإستثمار عام 1996.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر باتت السياسة الأمريكية أكثر تماساً ومباشرة من ذي قبل خصوصاً بعد تنامي الإتجاهات القوية داخل الإدارة الأمريكية ممن يسمون بالصقور، حيث يضعون إيران كهدف مستقبلي لتدخل أمريكي حاسم ضد إيران والأنظمة المتمردة، حيث يرون في برنامج إيران النووي وبرامجها لتطوير الأسلحة ودعمها لحركات المقاومة الفلسطينية وحزب الله، تعد كافية لتوجيه ضربة عسكرية خاطفة لها. وقد صاحبت تلك الرؤية الراديكالية ظهور دراسات من مراكز أبحاث يمينية ترى بأنه يجب أن تحاصر إيران في قضايا الأمن الداخلي والخارجي بحيث تشغلها عن التقدم ووضع العراقيل أمامها، كما علق ريتشارد بيرل أحد القادة الجمهوريين 2001 بأن الطريق لمواجهة إيران هو تغيير بنية السلطة في إيران [1].

إن التحديات التي تواجه سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي تتطلب منها استخدام وسائل وأساليب تمكنها من الحفاظ على أمنها القومي من خلال تحقيق الأهداف والمصالح الحيوية التي تراها، وبالتالي الوقوف ضد أي دولة تمثل عائقاً أمام طموحاتها ومصالحها. ولكونها قوة عسكرية عظمى فإن منطقة الخليج في قلب الإستراتيجية وهي تتقاطع مع القيم الإسلامية التي اعتمدت الأيديولوجية الإيرانية في نفوذها في المنطقة.

فالولايات المتحدة ألزمت نفسها بأن تكون مساندة لإسرائيل وعلى هذا الأساس لن تسمح بأي قوة أن تهدد إسرائيل. ويعد الوجود العسكري المباشر في العراق وأفغانستان، والإنتشار البحري في الخليج العربي والبحر المتوسط والأحمر، وفي تركيا، وجمهوريات آسيا الوسطى من خيارات الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة لإكمال الطوق العسكري على إيران.

لقد ركزت الإستراتيجية الأمريكية لعقد تحالفات أمنية وتفاهمات مع أهم أعمدة الأمن في المنطقة وهي تحالفات مع تركيا وإسرائيل لمواجهة أي تطور جديد في التوجهات

1- www.mathoum.com

الإيرانية، واستخدمت الولايات المتحدة المساعدات المالية والعسكرية في التأثير على مواقف الأقطار العربية ودفعها لتوقيع سلام مع إسرائيل ومحاولتها تغييب الدول الإسلامية التي ترفض السلام مع إسرائيل كإيران وأندونيسيا [1].

ويعود السبب وراء رفض الولايات المتحدة امتلاك إيران سلاحاً نووياً إلى كونه مهدداً مباشراً لأهدافها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة أنه سيخل بموازيين القوة في المنطقة التي تميل لصالح إسرائيل. فبامتلاك إيران سلاحاً نووياً في منطقة الشرق الأوسط يشكل منافساً ومنازعاً استراتيجياً للولايات المتحدة في المنطقة، فإيران دولة إسلامية تملك نفوذاً ومكانة سياسية يجسدها الدعم لحركات المقاومة والتحالف مع سوريا، إضافة إلى الإمتداد الشيعي في منطقة الخليج، وبالتالي امتلاكها لسلاح نووي سيمدها بزخم عسكري يدعم من مكانتها السياسية، وهذا سيشكل خطراً على الولايات المتحدة وعلى حلفائها في المنطقة وعلى إسرائيل حليفتها الأولى.

وهذا ماأكدته وزيرة الخارجية السابقة (كونداليزارايس) في كلمتها أمام الكونجرس، وماأكده رئيس جهاز الإستخبارات الإسرائيلي (الموساد) أمام لجنة الخارجية والأمن في الكينست [2].

ويتبين بجلاء طبيعة العلاقة بين دور المحافظين الجدد الذين ربطوا بين الحظر النووي الإيراني وبين أمن واستقرار واستمرار الدولة العبرية في منطقة الشرق الأوسط لتبديد الحلم النووي الإيراني، بردع أي قوة تحاول البروز إقليمياً أو دولياً في منطقة تعتبر حيوية ومهمة للولايات المتحدة، ليحققوا بذلك أهم أهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بالحفاظ على أمن الدولة العبرية، والقضاء على أي خطر يهدد المصالح النفطية، وتحييد أي قوة سياسية تتدخل في الرسم الأمريكي للخريطة السياسية في المنطقة[3]، وهذا يقودنا إلى محاولة واشنطن تحجيم دور إيران الإقليمي وقدرتها ومكانتها وسعيها لتغيير النظام الداخلي في طهران.

1- www.alrashead.net/index php.

2-3- www.ahewar.org/debat/show.art.asp

الفصل الثاني

تأثير المتغيرات الإقليمية على العلاقات الأمريكية والإيرانية

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية

المطلب الأول: السلوك الإيراني تجاه دول الخليج

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي تجاه السلوك الإيراني (دول الخليج)

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا

المطلب الأول: السلوك الإيراني تجاه دول وسط آسيا

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي تجاه السلوك الإيراني (دول وسط آسيا)

المبحث الثالث: قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي

المطلب الأول: الرؤية الإيرانية للقضية والصراع

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي

المبحث الرابع: الوجود والتحالف الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا

المطلب الأول: مرتكزات وأهداف الوجود والتحالف الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا

المطلب الثاني: الموقف الإيراني

المبحث الأول: العلاقات الإيرانية الخليجية

تعتبر دول الخليج العربية وخصوصا السعودية إن سقوط الشاه يمثل زعزعة لاستقرار المنطقة وتغييراً لميزان القوى في أمن الخليج. حيث كان نظام الشاه مهتماً للغاية بحماية النظم الملكية في منطقة الخليج, ومنع النظم الراديكالية من الإطاحة بالأراضي المجاورة أو الاستيلاء عليها [1].

إن موضوع الأمن والسلام والإستقرار في الخليج العربي يجب تقييمه تقييماً موضوعياً, بدلاً من القبول بالمقولات السياسية. حيث إن هذا الموضوع يتخلله فجوة بين النظرية والممارسة في وضع القواعد السياسية الواقعية موضع التنفيذ، ولعل مستقبل أمن الخليج يتأثر بصورة أو بأخرى بدور إيران في استقرار المنطقة, وهناك سلسلة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خلقت مجموعة معقدة من التفاعلات بين الدول, في داخل المنطقة وخارجها , كما وضع عقبات في طريق الاستقرار الدائم [2].

المطلب الأول: السلوك الإيراني تجاه دول الخليج

تعد منطقة الخليج الغنية بالنفط مسرحاً لشكلين رئيسين من عدم الاستقرار هما:

أحدهما خارجي ويرتبط بالنزاعات بين دول المنطقة والصراعات الحدودية, والنزاعات والجدل المحتدم حول السيطرة على حقول النفط والغاز الضخمة، والثاني محلي ويشمل المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالهوية, والمشاكل السياسية المتعلقة بالشرعية، فالمتعلقة بالهوية تشمل الانقسامات والتوتر القائم بين الفرس والعرب, وبين الشيعة والسنة, وبين العمال الوافدين والقوى العاملة، وبين النخب الاقتصادية الثرية والطبقات الفقيرة في المجتمع، فالتمايز الشيعي السني يمكن تقسيمه إلى شيعة فرس (عجم) وشيعة عرب، والشيعة العرب ينقسمون إلى شيعة من أصول بحرينية وأخرى سعودية, يضاف إلى ذلك هناك مذاهب متعددة تتقاطع مع الإنقسام الشيعي والسني [3].

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الثورية, فإن سياسة إيران الخارجية تتشكل أساساً

1- ريتشارد بريس، مرجع سبق ذكره، ص30

2- د.عبدالله فهد النفيسي، مرجع سبق ذكره، ص245

2- جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص158

وفق تركيب سياستها الداخلية وتتأثر به. وتتسم السياسة الداخلية لإيران بشعور تاريخي بعدم الثقة تجاه الحكومات الأجنبية، لذلك فإن سلوك إيران الحاضر لا يمكن فهمه دون فهم ماضيها. لقد حافظت إيران على نظامها الثوري, حيث إن القياداتالإيرانية تتملكها الأفكار والثوابت النابعة من نظرتها الأيديولوجية. وقد تمتعت البنية السياسية الإيرانية خلال فترة ما بعد الثورة بالقوة الكافية بما ساعد على بقاء المؤسسات الثورية واستمرار المناخ الأيديولوجي، واستمرت العلاقات مع الحركات التحررية ومجموعة مختارة من الإسلاميين,علىالرغم من التقلبات السياسية الداخلية والخارجية علىالسواء[1].

ونظراً إلى قرب الخليج من إيران بأعداده الكبيرة من الشيعة, كان من الطبيعي أن يقع اختيار الجمهورية الإسلامية عليه ليكون أول منطقة تستعرض فيها عضلاتها الأيديولوجية، ولهذا السبب أثار احتمال تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج إيران تخوفا بين الدول العربية في الخليج [2].

وازدادت حدة التخوف عندما دعا علي خميني عقب توليه السلطة بوقت قصير,لمحاكاة نموذج إيران الثوري, وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة, وإعلان علي خميني على أن الإسلام لايتفق مع النظام الملكي,وقال بأن الملكية تمثل أكثر المظاهر الرجعية المخزية والشائنة, وأعلنت إيران بوضوح أن الملكية رمزاً للطغيان والقمع, وعارض حكام إيران طبيعة الأنظمة الخليجية, بالإضافة إلى الخطب الحماسية المتعصبة التي كان يشجب بها المسؤولون الإيرانيون جميع النظم السياسية في الخليج, بما يتجاوز نطاق سياستها الخارجية [3].وأطلقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حملتها الهجومية لتغيير الوضع القائم داخل إيران وخارجها أيضاً, وقد قوبلت هذه التطلعات والأفكار الإيرانية بمعارضة قوية من جميع الحكومات بالمنطقة وهيمنت موجة معادية لإيران على مستوى العالمين العربي والإسلامي. وتدهورت العلاقات بصورة حادة بين إيران ودول الخليج العربي على وجه الخصوص، وطغت القضايا الأمنية على العلاقات بين الجانبين. وكانت مخططات زعماءالثورة الإيرانية تهدف إلى إعادة ترتيب بناء السلطة في العالم الإسلامي

1- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات، 2008)، ص92.

2- جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص120.

3- رأي تقيه، مرجع سبق ذكره، ص84- ص85.

وذلك بإيصال الإسلاميين في دول أخرى إلى سدة الحكم [1].واعتبرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مبدأ تصدير الثورة الإيرانية, ومساندة حركات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها في الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائي، مستغلة البريق الأيديولوجي للثورة في سنواتها الأولى، وسعت لاستخدامها كأسلوب توحيدي إقليمي في مواجهة العامل القومي العربي، فالوضع الأمثل للريادة الإيرانية في محيطها الإقليمي بل ولزعامتها الإسلامية خارج حدودها في علاقتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهدافها ومصالحها ويمنع الحكومات المعادية لها من التدخل في شؤونها الداخلية. وكذلك تقديم المساعدات والدعم لقوى سياسية خارج إيران لإنشاء حكومات على النمط الإيراني [2].ومن خلال هذا السلوك تشعر دول الخليج العربي بأنها عرضة للتهديدات من جانب الحكومة الإيرانية والنشطاء السياسيين الساعين إلى زيادة حدة التوتر الداخلي في مجتمعات دول الخليج العربية، وهناك أنشطة أخرى تسبب إرباكاً وتساهم في تعزيز هذا القلق, وهي استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية وبرامجها الهادفة لتطوير أسلحتها التقليدية والرغبة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل ورعايتها للجماعات المتطرفة, ودورها في زعزعة أنظمة الحكم في دول الخليج، ومعارضتها لعملية السلام العربية الإسرائيلية, وسعي إيران من منطلق قومي لزيادة النفوذ الفارسي,ومحاولة الهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ذلك الادعاء الدائم لإيران بأنها مركز قيادة العالم الإسلامي بدلا عن نظام الخلافة (السنية) للمسلمين[3]

.

السلوك الإيراني في العراق بعد الاحتلال الأمريكي: تتمتع إيران بنفوذ واضح وواسع في النطاق العراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق, وسقوط نظام الرئيس صدام حسين. ويرجع ذلك للروابط القوية مع القوى السياسية المسيطرة على مقاليد الحكم بالعراق, كالمجلس الإسلامي الأعلى,وحزب الدعوة وغيرهما. وقد اكتسبت إيران نفوذاً في المجتمع العراقي

1–مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، الخليج وتحديات المستقبل، ط1 (ابوظبي، مركز الأمارات للدراسات، 2005)، ص185.

2– جمعة علي مسعود، رسالة ماجستير (العلاقات الإيرانية السعودية وانعكاساتها على مجلس التعاون)، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008، ص20.

3– جمال سند السويدي، مرجع سبق ذكره، ص465– ص466.

الشيعي عبر قيامها بإنشاء المساجد والحسينيات ومحطات توليد الكهرباء في جنوب العراق,بالإضافة إلى أنها قامت بتنفيذ برامج استثماريةضخمة في كردستان العراق,كما وفرت التدريب والتسليح والتمويل للعديد من الميليشيات العراقية. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود درجة عالية من النفوذ الإيراني في العراق وقدرة عالية على التأثير في الأوضاع العراقية [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد وفاة علي خميني وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأت هذه السياسة تتغير في أواخر الثمانينيات, وقامت إيران بأعمال لتخفيف حدة التوتر وانعدام الثقة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي, وانحسرت في فترة ولاية الرئيس رافسنجاني والرئيس محمد خاتمي, فاعتمدت إيران في تلك الفترة على تعزيز العلاقات الودية مع الحكومات العربية وخصوصاً الخليجية منها.

ولكن بالرغم من هذه الإشارات فهناك مشاكل عالقة تنشط التوتر مثل استمرار احتلال الجزر الإماراتية, والخلاف الجوهري فيما يخص مسألة الصراع العربي الإسرائيلي, والبرنامج النووي الإيراني, والعلاقة مع حزب الله, والعراق والوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط, ولّدت مواقف متباينة بين إيران والعرب بصفة عامة والخليج بصفة خاصة [2].وعلى سبيل المثال ترى دول الخليج العربي في استمرار وإدعاء إيران بأحقيتها في امتلاك الجزر الإماراتية خطراً واسع النطاق, وله أبعاد وخلفيات إستراتيجية قوية. حيثإن فرض السيطرة على الجزر المذكورة والإدعاء بأحقيتها يعني ضمناً مد مياهها الإقليمية لتشمل مناطق واسعة غنية بالنفط.

عموماً فإن علاقة إيران مع دول الخليج تنطلق من هدفين متعارضين ومتناقضين فهي من جهة حاجتها الأكيدة إلى توثيق الصداقات وتجنب العزلة الإقليمية والإستمرار في علاقتها التجارية المهمة. حيث يمثل الخليج العربي على الدوام أولوية إيران الإستراتيجية بحيث يشكل المجرى المائي المهم طريق إيران المباشرة إلى الأسواق العالمية للبترول وعصب حياتهاالاقتصادية ومن جهة أخرى رغبتها في انتهاج سياسة خارجية قوية مستقلة

1- digital.ahram.org.eg (2009)

2- مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية، النظام الأمني في الخليج العربي، ط1 (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص98.

وطموحها في الهيمنة على المنطقة,حيث يرى حكام الجمهورية الإسلامية في هذا الخصوص إن إيران جديرة بالهيمنة على المنطقة بالنظر إلى حجمها وموروثها التاريخي, وتبرز الأبعاد المتغيرة لسياسة إيران الخارجية بأكثر الأشكال وضوحاً في تلك المنطقة, وبهذين الهدفين المتعارضين إضافة إلى المشاكل الإقليمية المذكورة سلفاً ظلت العلاقات بين إيران وجيرانها العرب تعاني من التوترات لعشرات السنين وخاصة منذ قيام الثورة, وبالنظر إلى التفاوتات الكبيرة في عدد السكان وحجم الثروة بين دول مجلس التعاون, ودول المنطقة، فليس غريباً أن تحتل قضية الأمن أهمية كبيرة [1].

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي اتجاه السلوك الإيراني لدول الخليج العربي

منذ أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها دور الدولة الضامنة للأمن في منطقة الخليج العربي بدلا من بريطانيا في أوائل السبعينيات, وحاولت أن تحافظ على استقرار المنطقة,من خلال المحافظة على توازن تقريبي في القوة العسكرية بين أقوى دولتين في الخليج, هما العراق وإيران, بالإضافة إلى مجموعة أخرى من السياسات المساعدة لتحقيق أهدافها. وهذا يعني أنها كانت تسعى لدعم النظام الملكي في إيران ضد النظام الاشتراكي المعادي للغرب في العراق, ولكن حساباتها الأمنية تغيرت تغيراً جذرياً مع سقوط الشاه وظهور النظام الثوري، وفي أثناء الحرب الإيرانية العراقية كانت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تؤيد العراق, بقصد إحباط محاولة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة[2].على الرغم من عدم وجود إجماع قوى دائم, فإن الدور الأمريكي البارز في أمن الخليج يتمتع في التسعينيات بتأييد كبير في الحزبين الرئيسين. بل إن هناك ائتلافاً ملحوظاً يجمع بين العرب الأمريكيين, واليهود الأمريكيين, والليبراليين, والمحافظين, ودعاة العلاقات المتعددة الأطراف أو تلك الأحادية الطرف, ودعاة الإنعزال, وأنصار النظام العالميالراهن...الخ, الذين يؤيدون القيام بعمل عسكري أمريكي مباشر وصريح في الخليج,رداًعلى أي عدوان عراقي جديد ضد جيرانهمن

1- رأي تقيه، إيران الخفية، مرجع سبق ذكره، ص84- ص85

2-مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية،أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين, ط1 (أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات واالبحوث الإستراتيجية ,1998) , ص94

دول مجلس التعاون, أو إسرائيل أو الأردن,أو رداً على أي عمل صريح من أعمال الحرب يمكن أن ينسب بوضوح لإيران ضد أي من هذه الدول[1].

منطلقات الوجود الأمريكي الأمني في المنطقة

1- ضمان المصالح الأمريكية: وتتمثل في ضمان تدفق النفط دون أي معوقات وبأسعار معقولة, ووصوله إلى اقتصاديات أوروبا واليابان والولايات المتحدة. وهناك مصالح استراتيجية أخرى ترتبط بهذه المخاوف الأساسية, وهي ضمان استقرار الأنظمة السياسية المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية.

2- المحافظة على توازن القوى: تسعى الولايات المتحدة إلى تطوير سياسة أمنية من شأنها أن تحافظ على استقلال دول الخليج العربي المنتجة للنفط. لأن تلك الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها وهو ما أدى بالولايات المتحدة أن تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو احتواء التهديدات المحتملة، وقد سعت الولايات المتحدة لحث دول مجلس التعاون لدعم العراق ضد إيران باعتبار أن الحل الأمثل هو مجابهة التهديد الذي يمثله النظام الراديكالي, وقد نجحت سياسة توازن القوى في الثمانينيات, حيث انهكت القوتان.

3- الترتيبات الثنائية: وهو استعداد دول المجلس إلى عقد وإبرام اتفاقيات ثنائية عسكرية مع الولايات المتحدة وحق الوصول إلى قواعدها ومرافقها العسكرية.

4- الاحتواء المزدوج: تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية طوال التسعينيات في ضوء غياب أي حاجة حقيقية إلى الاعتماد على العراق وإيران للمحافظة على المصالح الإستراتيجية الأمريكية,من أن تتبنى استراتجية الاحتواء والعزلة ضد النظامين العراقي والإيراني على حد سواء.وتمكنت طوال عقد من حماية مصالحها الأمنية في المنطقة بشكل فعّال وربما برزت الحاجة إلى التهديدات العسكرية أحياناً[2].

وتظهر الإدارة الأمريكية قلقاً عميقاً بشأن تهديدات الأمن المرتبطة بصعود الإسلام السياسي وقوة إيران العسكرية المتزايدة، وهذه التهديدات الكامنة تتضمن الإرهاب

1–المرجع السابق , ص86

2– مركز الإمارات للبحوث وللدراسات الإستراتيجية،المصالح الدولية في منطقة الخليج, ط1 (أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات البحوث الإستراتيجية, 2006) , ص116– ص122

والحصول على الأسلحة النووية وتهديد أمن إسرائيل وبلدان الخليج المصدرة للنفط. وقد حذررئيس مجلس النواب (ينوت غنغريش) من الإسلام الشمولي داعياً إلى(استراتيجية أمريكية متماسكة لمقاومة الإسلام). إن جلسات الكونغرس مليئة بالأسئلة حول التهديد الإرهابي خصوصاً الموحى به من قبل إيران لأمن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام.

وفي عام (1995) انحنت إدارة الرئيس كلينتون أمام رغبات الكونغرس بقيادة رئيس مجلس النواب (غنغريش) وصادقت على 20 مليون دولار لتمويل عمليات سرية لتغيير الحكومة الإيرانية أو على الأقل التأثير في سلوكها. وفي نفس الوقت من العام أعلن الرئيس كلينتون قرار بفرض مقاطعة تجارية شاملة ضد إيران في محاولة لإجبارها على تغيير موقفها السياسي[1]. فالإدارة الأمريكية تسير في الاتجاهات جميعها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية, باعتبار أن المصالح الأمريكية مترابطة مع أمن الخليج العربي بصورة جلية وفي إطار شامل, فالتركيز في الأمد المنظور أصبح حول ما يلي :

ردع ودرء أي اعتداء أو عدوان خارجي أو داخلي يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها وأصدقاؤها داخل منطقة الخليج العربي وخارجها، ومن الأخطار المحتملة داخل منطقة الخليج العربي التي تحتاج إلى ردع وفق التصور الأمريكي وهو ما عبر عنه مسؤول أمريكي, (بالمغامرة العسكرية الإيرانية في الإقليم).

حماية حرية تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل وتأمل الإدارة الأمريكية أن يؤدي نهجها إلى جعل مواقف الحكومة الإيرانية تتسم بالإعتدال وليس التطرف.

تنمية التعاون الأمني الإقليمي, ومن هنا تبرز الأهمية الكبيرة المعطاة للتعاون والتنسيق المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحديث وتحسين القدرات العسكرية عند دول المجلس[2].

إن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية مضاعفة الضغوطات الدولية على إيران–والتي وصلت إلى مستوى خطير–يسبب قلقاً عميقاً للقيادات السياسية الإيرانية.فعلى سبيل المثال أصبحمن المعهود أن تثير الإدارة الأمريكية في كل اجتماع لمجموعة الدول السبع

1– د. فواز جرجس, السياسة الأمريكية تجاه العرب, ط2 (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2006) ص[83]– ص[85]

2– محمد الأطرش وآخرين,العرب وتحديات النظام العالمي,ط1 (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية,1999) ص[215]–ص[216]

الكبرى التي تضم الولايات المتحدة والقوى الصناعية الكبرى في العالم؛ قضية شائكة:وهي معارضة الولايات الأمريكية لاستمرار التعاون الاقتصادي والتبادل التجاريبمعدلات مرتفعة بين إيران من جهة, واليابان وألمانيا وفرنسا على مستوى أقل من جهة أخرى. كما مارست الولايات المتحدة الضغط على روسيا والصين في هذا الشأن أيضاً[1]ووسعت الإدارة الأمريكية من نطاق العقوبات الاقتصادية التي تكاد تكون قد انفردت بفرضها على إيران ونجحت بعض الشيء في حث حكومتي روسيا والصين على الحد من نقل التقنيات النووية إلى إيران.ونجحت نسبياً في الحد من مبيعات الأسلحة الدولية إلى إيران وخاصة أسلحة الدمار الشامل، وإصدار قرار من الإدارة الأمريكية إلى الشركات النفطية الأمريكية بعدم الدخول في الصفقات النفطية الإيرانية. وكرد فعل نظمت إيران مؤتمراً ضخماً عن النفط اشترك خلاله مئة وعشرون شركة أجنبية غير أمريكية, ويرى الإيرانيون أن هذه الصفقات تقصد بها تعزيز التعاون مع الدول الأجنبية (للتنافس للفوز بعشرة مشروعات كبرى في مجال النفط) وتحذيراً لشركات النفط الأمريكية التي ستكون الخاسر في المقام الأول.ولعل النجاح الحقيقي لهذه الجهود, هو مادفع البعض في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشروع في حملة للمقاطعة الاقتصادية في الدرجة الثانية ضد إيران وشركائها التجاريين[2]، وتمثلت في الآتي :

– الحيلولة دون نجاح إيران والعراق في فرض الهيمنة السياسية والعسكرية على المنطقة وردع إيران على تهديد أي من دول المنطقة.

– إجبار إيران على تغيير سلوكها في التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.
– ضمان حرية الملاحة في الخليج, ومكافحة الإرهاب الدولي حسب المفهوم الأمريكي.
– دعم ومساعدة دول مجلس التعاون على توفير احتياجاتهم الدفاعية والحفاظ على استمرارية فاعلية اتفاقيات الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة, وقد ساهم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج,في ردع إيران عن القيام بأي عمل عسكري في الخليج, كما اكتسبت الضمانات الأمريكية الأمنية مزيداً من المصداقية لدى دول الخليج العربية [3]

1– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية,المصالح الدولية في منطقة الخليج، مرجع سبق ذكره, ص[31]

2– المرجع السابق,ص[94]

3– محمود ساسي أمحمد الحراري, العلاقة الأمريكية الإيرانية, رسالة ماجستير , أكاديمية الدراسات العليا, قسم العلوم السياسية, 2009, نقلا عن ملف الأهرام الاستراتيجي, توزيع القوات الأمريكية في الخليج, العدد10, أكتوبر 1996, ص[95]

بخصوص الجزر الإماراتيةتصر إيران على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري للجزر الإماراتية، والإمارات مستعدة للاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، والقبول بكافة النتائج التي يسفر عنها حكم المحكمة. وبالرجوع إلى الماضي قليلاً نجد بريطانيا تركت موضوع الجزر معلقاً وجعلت منه سبباً لتوتر شبه دائم بين الإمارات وإيران، ودأبت أمريكا على دعم الشاه وتشجيعه على احتلال الجزر الثلاث وتحدي المجتمع الإقليمي والدولي حينها، ولعل الكثير من المحللين العراقيين يرون في الموقف الأمريكي تكتيكاً يراد به حالة الضغط على النظام الإيراني ليس إلا. فلم تقدم الولايات المتحدة شيئاً يذكر إلى دولة الإمارات العربية بخصوص ملف الجزر باستثناء (تأييدها) لموقف الإمارات، فلم تضغط واشنطن وتصعد مطالبتها الرسمية لإيران ومن خلال المنافذ القانونية المعروفة لسحب قواتها من هذه الجزر ولم تستخدم نفوذها لإعادة الحق لأصحابه رغم العلاقات المتميزة والشراكات العسكرية والاقتصادية بين الإمارات وبين كل من بريطانيا والولايات المتحدة[1].
بخصوص العراق يمكن الإشارة إلى أن هناك تحسس أمريكي مبكر من احتمالات استغلال طهران لأية عملية تحول سياسي في العراق,وكانت إدارة الرئيس بوش الأب معارضة لتغيير الحكم في بغداد. لقد تكشفت التطورات عن أوراق طهران في المعادلة العراقية فهي كثيرة ومتعددة،وعلى علاقة تاريخية مع المؤسسة الدينية العراقية الشيعية منها، وذات روابط وثيقة مع العديد من

الأحزاب السياسية العراقية.وهكذا وجد الإيرانيون والأمريكيون أنفسهم وجهاً لوجه في عراق ما بعد صدام, وباتت بيئة تفاعلات أمريكية إيرانية مشتركة بامتياز. بيئة تحتاج فيها طهران لواشنطن بقدر حاجة هذه الأخيرة إليها. مع ضرورة الأخذ في الاعتبار نسبية هذه المقولة وليس استبعادها نهائياً.

ويتبين لنا بأن الموقف الأمريكي تجاه سلوك إيران المعادي لدول الخليج،فهو في الحقيقة موقف له حدود واعتبارات ترتبط وتصب في آخر المطاف في المصلحة الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.فالتهديد الإيراني لدول الخليج العربية عندما يكون له علاقة أو يرتبط بتهديد المصالح الأمريكية يكون الموقف الأمريكي حاضراً وبقوة والعكس صحيح.

1- فارس حطاب، الجزر الإماراتية المحتلة والموقف الأمريكي البريطاني (شبكة البصرة) 2012 www.albasrah.net

المبحث الثاني: العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا

إن أكبر الجهود الإيرانية في تحركها تجاه جمهوريات آسيا الوسطى جاءت في الميدان الاقتصادي، وقد ركزت في هذا المجال على حزمة من السياسات التي صممت ليس فقط لتطوير وجودها الإقتصادي في دول آسيا الوسطى ولكن أيضاً لحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح الإقتصادي في آسيا الوسطى.

المطلب الأول:الاعتبارات الأيديولوجية والاقتصادية في علاقة إيران مع دول آسيا الوسطى

ترتبط إيران بروابط خاصة مع دول آسيا الوسطى، حيث تشترك إيران مع بعض تلك الدول في مشاطئة بحر قزوين، وتشترك مع تركمانستان في حدود مشتركة، كما يوجد امتداد عرقي تركماني داخل إيران، أما فيما يتعلق بطاجيكستان فتشترك مع إيران في البعد الخاص باللغة الفارسية وتتسم علاقات إيران مع هاتين الدولتين باهتمام خاص مقارنة ببقية دول آسيا الوسطى الأخرى، وتتمثل أبرز ملامح علاقات إيران مع تركمانستان ببقية دول آسيا الوسطى وتركيا، إضافة إلى وجود مشاريع اقتصادية مشتركة في مجال الطاقة والغاز.وفيما يتعلق بطاجيكستان

تشير بعض التحليلات أن إيران تهدف من وراء تعميق علاقاتها بهذه الدولة إلى تعميم اللغة الفارسية.

وفي هذا السياق تهدف إيران بصورة أساسية إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع دول المنطقة بشكل يسمح لها بالتوسع التجاري والاستثماري على الأمد الطويل خصوصاً في مجال الطاقة، أو في الوقت ذاته تساعد على خروجها من العزلة الدولية والحصار الأمريكي المفروض عليها خاصة في وجود أرضية مشتركة على الصعيد الثقافي والاقتصادي[1].

ومن بين كافة دول آسيا الوسطى، فإن الحركة الإسلامية في طاجيكستان هي التي تقوم بدور مهم، ولديها قدرة حقيقية في التأثير على الساحة السياسية، ومع أن إيران لم تلعب دوراً في ظهور الحركات الإسلامية إلا أنها طورت علاقات وثيقة مع قيادة حزب النهضة الإسلامي، لذا فإن عودة التأثير الروسي وسقوط الإسلاميين شكل نكسة لإيران، ومع اندلاع الحرب الأهلية بطاجكستان، ودور طالبان في أفغانستان. أدت إلى عملية تقييم

1- د.خديجة محمد عرفة، إيران وعلاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى، www.asiaalwast.com

واسعة لسياسة إيران ومصالحها في آسيا الوسطى،حيث ركزت على توثيق مزيد من العلاقات الثقافية مع تلك الدول، مثل التعاون في مجالات التعليم وتقديم المنح الدراسية وتبادل الطلاب[2].

وعلى الجانب الاقتصادي: كانت الدوافع الاقتصادية إحدى أوجه تقارب إيران مع جمهوريات آسيا الوسطى، ويتضح ذلك عند النظر في حجم التبادل التجاري بين إيران وهذه الدول، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 2004 حوالي (1.7) مليار دولار وهو يمثل 2.1% من إجمالي تجارة إيران الخارجية، وذلك مقارنة بـ 884 مليون دولار عام 1994. وركزت إيران على حزمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع تلك الدول، وكذلك بناء شبكة مواصلات برية بين إيران وآسيا الوسطى، بحيث يمر التعامل التجاري مع المنطقة بالضرورة عبر إيران، والدخول معها في تكتلات إقليمية ودولية وأهمها منظمة الدول المطلة على بحر قزوين تضم (إيران- أذربيجان- روسيا- تركمانستان- كازاخستان) ومنظمة التعاون الاقتصادي تضم (إيران- أذربيجان- كازاخستان- طاجيكستان- تركمانستان- قيرغيزيا- اوزبكستان- باكستان- تركيا)[2].

وعلى الرغم أيضاً أن روسيا قد اتخذت مواقف داعمة لطهران في السنوات الأخيرة بدت مختلفة بكل المعايير لحساسيتها البالغة لإيران، لذا حاولت طهران اللعب في الاتجاهين في آن واحد، الاتجاه الروسي والاتجاه الأوروأمريكي.

فرغبة إيران في تحقيق مصالحها الإقتصادية، والحفاظ على الإستقرار في هذه المنطقة يفوق الإعتبارات الأيديولوجية، وأبرز الأمثلة على ذلك هو موقف إيران من الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، حيث تتهم أذربيجان إيران بتسليح وتأييد أرمينيا، وهو ماأكده وزير خارجية أذربيجان، حيث ذكر أن "إيران تزعم الدفاع عن الإسلام بينما هي تسلح أرمينيا، الدولة النصرانية، ضد شعب أذربيجان الشيعي المسلم". والسبب في ذلك باختصار شديد هو تخوف إيران من سعي أذربيجان بالمطالبة بمدينة أذربيجان الواقعة داخل إيران باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان.

كان انهيار الاتحاد السوفيتي يعنى أنه لم يعد في مقدور طهران الإعتماد على موسكو من

1- المرجع نفسه.

2- www.onislam.net

أجل تحييد واشنطن، الأمر الذي أضعف موقف إيران التفاوضي مع الغرب، وأدى إلى زعزعة الإستقرار على حدودها الشمالية، خاصة في جمهورية أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وكازاخستان– وإن ظهرت أمام طهران في خضم هذه الفوضى– فرص جديدة تمكنها من توسيع نطاق نفوذها إلى هذه الجمهوريات المسلمة، التي تربطها بها روابط ثقافية ولغوية ودينية عميقة، ويؤكد التعاون الإقتصادي الوثيق بين إيران وهذه الجمهوريات، والتوقيع على مختلف البروتوكولات خلال السنوات القليلة الماضية، على التزام إيران بتحقيق الإستقرار في المنطقة، وتأثير إيران في جمهوريات آسيا الوسطى فسوف يعتمد على العلاقات الإقتصادية، بما في ذلك البنية التحتية، أكثر من اعتماده على الروابط الأيديولوجية وهناك مجموعة الدول منها روسيا لديها فرص من المرجح أن تمنع إيران من الانفراد بمكانة بارزة بين الأطراف الأجنبية الأخرى التي تتدخل في تلك الجمهوريات [1].

لم تكن المناطق الواقعة على جانبي بحر قزوين– وتضم آسيا الوسطى إلى الشرق ومنطقة القوقاز إلى الغرب بالمناطق المعروفة إلى حد كبير، ولم تكن تحظى بأهمية سياسية أو اقتصادية لدى العالم الخارجي،ومع استقلال ثماني دول عام 1991 مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ووجود النفط والغاز بكميات كبيرة في بعض هذه الدول بشكل نسبي بين هذه الدول وهي (أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان)، ومنذ ذلك الوقت استقطبت هذه الدول الجديدة قدراً متزايداً من اهتمام الحكومات والقطاع الخاص ودوائر السياسة الدولية ووسائل الإعلام، وتصاعد الإهتمام باستمرار اعتباراً من عام 1997 ، وشهدت هذه الفترة بروز المنطقة بوصفها أكبر منطقة جديدة في العالم للإستثمار في مجالات ما قبل إنتاج النفط تشمل الكشف والتنقيب والإستخراج [2].

أدت الجغرافيا والمصالح المتضاربة دوراً مهماً في إضفاء الإعتدال على توجهات إيران الأيديولوجية، وأدركت الثيوقراطية، في نهاية المطاف الحاجة إلى استقرار الخليج العربي، وقبلت إيران بالوضع القائم. هناك أدرك النظام الثيوقراطي، بصورة مماثلة،

1– د.عبدالله فهد النفيسي، إيران والخليج، مرجع سبق ذكره، ص[133].

2– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصادر الطاقة في بحر قزوين، ط1 (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص[23]

عبثية مناصبة جاره الروسي القوي العداء، ولم يعمل على إثارة المشاعر الدينية في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق [1].

حيث اتسمت مقاربة إيران تجاه جيرانها الشماليين والشرقيين بالواقعية الدائمة، على النقيض من سياستها في الخليج والمشرق العربيين وأسهم قرب الدولة الروسية القوية،وإمكانات توقيع اتفاقيات تجارية، وعقد صفقات أسلحة مهمة في إضفاء قدر من البراجماتية الدائمة على سياسة إيران. بدت إيران، بما يدعو للإستغراب، لا مبالية على الدوام بعذابات ونضال مسلمي آسيا الوسطى، بالرغم من مهمتها المعلنة المتمثلةفي تصدير الثورة، فارتبطت إيران بروسيا بعلاقة نفعية، تتجاوز الأيديولوجية لحساب المصالح المادية الملموسة.

تجلت براجماتية إيران بأوضح صورها خلال الأزمة الشيشانية، لم يتمثل رد إيران، بينما أوغل الجنود الروسفي قتل الثوار المسلمين، وقمع التمرد الإسلامي سوى إصدار بيان يعد المسألة شأناً داخلياً روسياً[2].

تعين على الجمهورية الإسلامية الإيرانية التكيف بطريقتها الخاصة مع انهيار الإتحاد السوفييتي، وبروز آسيا الوسطى، نشرت إيران رسالتها الإسلامية، خلال الحقبة السوفيتية، عبر موجات الأثير بلغات محلية عدة, أشبعت تلك الدعاية الأيديولوجية دون توثير العلاقة مع جارها القوى. فتعين على إيران موازنة مايربطها من علاقة إستراتيجية بروسيا، مع مهمتها المعلنة المتمثلة في تصدير نموذجها الثوري إلى البيئة الخصبة الجديدة. عدلت إيران من أيديولوجيتها إلى حد كبير فيما يدلل على ما بلغته من حصافة مؤثرة للإستقرار والتجارة على نشر رسالتها الإسلامية [3].

إن عامل الجغرافيا الذي يفرض إيران كأقرب طريق نحو مياه الخليج لتطوير المبادلات مع العالم الخارجي، حيث إن دول آسيا الوسطى دول منغلقة لا تطل على أي بحر خارجي بالإضافة إلى انتشار الإسلام. وأهمية الأقليات الفارسية والروابط الثقافية العريقة، أدت إلى حرص إيران على صياغة منهج براجماتي يتم بالطبيعةالعملية والسليمة، فلم

1- رأي تقية، مرجع سبق ذكره، ص[80].

2- المرجع نفسه، ص[103] .

3- المرجع نفسه، ص[103]

تسع إيران إلى نشر فكر الثورة الإيرانية في آسيا الوسطى للتباين المنهجي من ناحية ولإدراكها أن النخب الحاكمة في دول آسيا الوسطى تشربت القيم العلمانية بما يجعلها أميل إلى عدم تقبل الفكرالإيراني [1].

وقد ساعد هذا النهج ليس فقط طمأنة النخب السياسية في آسيا الوسطى تجاه إيران، ولكن أيضاً على تشجيع القيادات الحاكمة في تلكم الدول على قبول التعاون مع إيران حيث عبر قادتها عن عدم اقتناعهم بأن إيران تشكل تهديداً وأعلنوا عن رغبتهم في التعاون معها.فكان الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول آسيا الوسطى بمجرد الإستقلال، وقامت إيران بإنشاء "منظمة بحر قزوين"مع الدول المطلة على بحر قزوين، وشرعت في تطوير علاقاتها الثقافية مع

دول آسيا الوسطى فأنشأت في 1992"منظمة اللغة الفارسية" التي تضم إيران وطاجيكستان وأفغانستان، وقدمت مساعدات لتطوير العناصر الفارسية في ثقافات دول آسيا الوسطى.
كما أنشأت إيران مركزاً بحثياً في إطار معهد الدراسات السياسة الدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية يتوافر على دراسة آسيا الوسطى والقوقاز وهذا المركز يصدر دورية فصلية باسم " آسيا الوسطى والقوقاز "[2].

المطلب الثاني: **الموقف الأمريكي تجاه السلوك الإيراني لدول آسيا الوسطى**

أولاً: اعتبارات العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا

في ظل علاقة إيران مع دول آسيا الوسطى والقوقاز على المستوى الدبلوماسي، لم تتناس إيران في ظل هذا الاتجاه الجديد في علاقتها مع دول وسط آسيا أن تعترف بأهمية النفوذ والمصالح الروسية في المنطقة، ورأت أن خير وسيلة لدعم علاقتها بدول آسيا، هو الحصول على تأييد روسيا لها، فاعتمدت على روسيا إلى حد كبير، لذا يعد وضع العلاقات الروسية الإيرانية في الاعتبار كوسيلة لدعم النفوذ الإيراني في المنطقة بدلاً من تقويضه [3].ولمواجهة المحور الأمريكي التركي في المنطقة وبناء علاقات وثيقة وتعاون وتحقيق أهدافها، عملت إيران على توظيف العوامل التالية:

1- أحمد خليفة الرماح، السياسة الإيرانية تجاه عملية السلام العربية، رسالة ماجستير طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ص[149].

2- المرجع السابق، ص[150] .

3- محمد ساسي امحمد الحراري، مرجع سبق ذكره، ص[65]

1- العامل الديني.

2- التعاون الاقتصادي بالاعتماد على إمكانات إيران في ميدان الطاقة.

3- ترقية دور إيران كخط عبور بري لجمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى نحو مياه الخليج، وبالتالي فك العزلة الجغرافية التي تعانيها هذه الجمهوريات[1].

وقد وضع التنافس التركي الإيراني في هذه المنطقة عقبات كبرى أمام تحسين العلاقات، وقد كان له دور مهم في العلاقات الإيرانية–الإذرية وفي العداء المستحكم بين اوزبكستان وإيران، وبررت

الحكومة الأوزبكية موقفها السلبي تجاه إيران بخشيتها من التطرف الإسلامي ودعم إيران للمتطرفين في آسيا الوسطى.

وهناك سبب آخر للعداء والتخوف من اتساع النفوذ الإيراني حيث أن اوزبكستان تسعى لتعزيز أهميتها بالنسبة للغرب بصفتها قوة موازنة لإيران، لكن من الانتصار الذي حققته طالبان في أفغانستان لم تعد إيران المصدر الرئيسي للتهديد الإسلامي المتطرف.

في هذه الأثناء كانت جميع الدول الواقعة جنوبي القوقاز وآسيا الوسطى تقريبا سترحب بإقامة علاقة وثيقة مع إيران وبقيامها بدور إقليمي معقول، لولا المعارضة الأمريكية النشيطة وشنها لحملات ضد إقامة مثل هذه العلاقات.

بالنسبة لجورجيا فقد حرصت على إقامة علاقات وثيقة مع إيران، وحاول شفرنادزة القيام بوساطة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية على أمل إنهاء المعارضة الأمريكية، لكن مساعيه لم تكلل بالنجاح، ومن ثم تحولت جورجيا إلى تركيز على توسعة العلاقات الاقتصادية والسياسة والأمنية مع تركيا وإسرائيل، كذلك انفتحت تركمانستان وكازاخستان وقرغيزيا جميعاً على التعاون الاقتصادي والسياسي مع إيران، غير أن اعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية كانت عائقاً أمام التطوير الكامل لهذه العلاقات[2].

وحتى اذربيجان كانت راغبة في التعاون مع إيران في قطاع النفط، لذلك عرضت أذربيجان على إيران حصة بنسبة 10% في الكونسورتيوم (اتحاد الشركات)، لكنالضغوط الأمريكية وربما البريطانية أيضاً، أجبرت أذربيجان على إلغاء هذا، وتوزيع

1- شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الإستراتيجية والاقتصادية، ط1 (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001)، ص50- ص55

2- سالم مصباح محمد البكوش، إيران والبحث عن دور إقليمي بارز بعد حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008، ص49

الحصة بين تركيا (3%) وشركة أكسون عملاق النفط الأمريكي (7%) [1].

حتى أرمينيا التي تتمتع بأمتن العلاقات مع إيران، عليها أن تحذر الاقتراب كثيراً من إيران لئلا تتأثر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لكن ميل الولايات المتحدة المتزايد لصالح أذربيجان دفع أرمينيا إلى الاعتماد على روسيا أكثر.

وأصبحت باكستان ترى في التنافس مع إيران موقفاً يشكل فيه فوز أحد الطرفين خسارة للطرف الآخر؛ ولذلك قررت عام 1993 إضعاف موقف إيران بصفتها ممر العبور الجنوبي لصادرات النفط بالنسبة لدول آسيا الوسطى، بهدف جعل باكستان المنفذ الجنوبي الطبيعي لآسيا الوسطى. أضف إلى ذلك سعي باكستان إلى استعادة بعض النفوذ المفقود من خلال تحولها إلى أداة لتحقيق السياسة الأمريكية المماثلة في عزل إيران وتطويقها [2].

ثانياً: العلاقة بين دول آسيا الوسطى وحلف شمال الأطلنطي (الناتو)

لجأ هذا الحلف في بداية تأسيسه على فتح باب القبول فيه، فقد سارع في عام 1999 وطرح مشروعاً خاصاً عن استعداد الدول الراغبة في عضوية الناتو في الانضمام للحلف، والذي أطلق عليه مشروع "التقدم للعضوية" ويرجع الهدف من هذا المشروع إلى ضمان أمن خطوط النفط في بحر قزوين، تأكيد حركة التباعد بين دول آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية من خلال تدعيم قدرات تلك الدول عسكرياً بتكنولوجيا عسكرية غربية، أي أن الحلف سعى إلى فرض السيطرة الكاملة على دول المنطقة، وفيما يتعلق بأثر الحلف على الجانب الأمني الإيراني، فإنه لايزال محدوداً؛ حيث إن إيران مازالت دولة ذات ثقل عسكري[3].

ثالثاً: أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على علاقات إيران مع دول آسيا الوسطى

بعد 11 سبتمبر وجدت أمريكا مبرراً لتواجدها في المنطقة، وكان هدفها هو البحث عن أسامة بن لادن، وللتواجد الأمريكي أثر على العلاقة الإيرانية– الآسيوية والذييتمثل في التالي:

1– المرجع السابق، ص[50]

2– شيرين هنتر، مرجع سبق ذكره، ص[57]

3– د.خديجة محمد عرفة، إيران وعلاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى، مرجع سبق ذكره.

1– التدخل في النزاعات بين إيران ودول المنطقة، بهدف إذكاء سوء التفاهم بين الأطراف.

2- عمل أمريكا على تشويه صورة النظام الإيراني بإلصاق تهم تصدير الإرهاب ورعايته.
3- الحيلولة دون مرور خطوط أنابيب النفط عبر إيران.

ومما ساعد الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها، أن دول آسيا الوسطى تشعر بأن التعاون الإستراتيجي مع أمريكا سيوفر التعاون على الجانب الاقتصادي، وربما تتجاهل أن الهدف الحقيقي لأمريكا هو محاصرة هذه الدول والسيطرة على إيران التي تضرب مصالح أمريكا في هذه المنطقة[1].

رابعاً: سياسة الولايات المتحدة بشأن خطوط الأنابيب ونفط بحر قزوين

إن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة رئيسية في نفط بحر قزوين وغازه، وذلك لعدة أسباب جيوسياسية واقتصادية تتعلق باعتمادها المتزايد على النفط المستورد من الخارج خلال العقد القادم. فهي تريد التحوط وحماية نفسها من احتمالات توقف إمدادات الطاقة، وتسعى للتعاون الدولي فيما يتعلق بقضايا الطاقة العالمية، ونستنتج من الأهداف الكلية أن جوهر سياسة الإدارة الأمريكية بشأن موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين هو انتهاج إستراتيجية دعم المسارات المتعددة لخطوط الأنابيب.بيد أن الولايات المتحدة لاتريد أن تكون روسيا هي التي تحدد وحدها قوانين اللعبة الخاصة بنفط بحر قزوين وغازه، كما تعتزم أيضاً استبعاد إيران. وهكذا فالولايات المتحدة الأمريكية تضغط من أجل اختيار "ممر شرقي غربي لنقل موارد الطاقة" أي خط باكو–جيهان، مع امتداد للخط عبر بحر قزوين إلى تركمانستان وكازاخستان[2].

خامساُ: الموقف الأمريكي من مشاريع نقل النفط والغاز من بحر قزوين وخطوط الإمداد

من خلال المشاريع المطروحة لنقل نفط بحر قزوين عبر أنابيب نشأ صراع حول طرق النقل والإمداد وذلك برفض واشنطن القاطع لمرور خط أنابيب بحر قزوين بإيران رغم قلة تكلفته، لأنه يمر بالخليج العربي ليمر بناقلات عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير

1–المرجع السابق

2– مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصادر الطاقة في بحر قزوين، مرجع سبق ذكره، ص97– ص98

أي صراعات أو تغييرات في الخليج العربي على إمدادات المصدرين معاً، أيضاً لكي تحد من المكاسب والمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تحصل عليها طهران من ثروات بحر قزوين، إذا مر

الخط بأرضيها، وللسبب ذاته رفضت واشنطن مرور الخط بروسيا عبر البحر الأسود، وذلك لاعتبارات تتعلق بتحجيم الدور الإستراتيجي لروسيا، أيضاً وترسيخ انفصال جمهوريات آسيا الوسطى من التأثير الروسي الذي ترتبط به تاريخياً مما يسهل دمجها في الفضاء الأمريكي[1].

سادساً: منطلقات المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى

تتمثل مصالح واشنطن في آسيا الوسطى انطلاقاً من عدة نقاط أهمها منع روسيا وإيران من بسط نفوذها في تلك المنطقة، وتحرص أمريكا على منع قيام أية انقسامات عرقية في آسيا الوسطى خوفاً من انتقال عدواها إلى دول حليفة لها مثل باكستان، وأفغانستان وترى أيضاً أن من مصالحها التزام تلك الجمهوريات بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعدم انتقال الخبرة والتكنولوجيا إلى دول معادية لواشنطن، مثل إيران.

ومن الناحية الاقتصادية، فلدى أمريكا مصالحها الخاصة لاسيما في كازاخستان وتركمانستان بسبب مخزونها من النفط والغاز.

وسيكون من نتائج تواجد النفوذ الأمريكي في المنطقة تهيئة كافة الأطراف المعنية للتعامل مع واقع جديد يغلب عليها عنصر المساومة، والذي سينتج عنه تحالفات جديدة، وانقلاب كافة الموازين والحسابات، ومن الدول التي لديها نفوذ في آسيا الوسطى هي تركيا وإيران، والصين[2].

1- عاطف السعداوي- آسيا الوسطى والقوقاز- تواجد أمريكي- وتراجع روسي Alibakeer.maktoobblog.com

2- الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى digital.ahram.org.eg

المبحث الثالث: قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي

إن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، بل والعالم أجمع، ومن هنا يأتي الإهتمام بهذه القضية على المستوى الدولي والإقليمي، وتلقي اهتماماً يتناسب مع خطورتها، وتعتقد قضية مركزية بالنسبة للعرب والمسلمين، ويعتبر القدس الشريف أهم وأعظم وأخطر ركن من أركان القضية الفلسطينية، لما له أهمية في محور الصراع العربي الإسرائيلي. إذ يقول الطرفان لامعنى لفلسطين دون القدس، ولولا القدس ومكانتها لكان الوجود الإسرائيلي في مكان آخر غير فلسطين. فأهمية القدس ينبع من مكانتها الإسلامية والقدس قضية العرب والمسلمين والفلسطينيين.

ويرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة، وتحظى هذا القضية باهتمام سياسي وإعلامي كبير نظراً لتورط العديد من الأطراف الدولية فيه، وغالباً ماتكون الدول العظمى في العالم منخرطة فيه لتمركزه في منطقة حساسة من العالم وارتباطه بقضايا إشكالية تشكل ذروة أزمات العالم المعاصر[1].

المطلب الأول:الرؤية الإيرانية للقضية والصراع

أولاً: السلوك الإيراني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

إن الثقافة السياسية الإيرانية عبر العصور هي ثقافة دينية تستخدم الدين في السياسة، وإعتبار الدين مصدر شرعية حكام إيران ويرى علي خميني أن الإسلام هو عامل الوحدة بين المسلمين، وفيما يخص القضية الفلسطينية فقد حث الخمينى، على دعم النضال المسلح للفلسطينيين، وطالب المسلمين بإنفاق أموال الزكاة لدعم هذا النضال، وطالب كل المسلمين بتقديم المساعدة للفلسطينيين المقاتلين لتحرير القدس وكل فلسطين، وقد انعكست أفكار علي خميني على السياسة الخارجية الإيرانية، فكانت قضية فلسطين إحدى شواغل القيادة الإيرانية، وكانت من نقاط البحث المبكرة لمجلس قيادة الثورة وأعلن رافسنجاني أن إيران تعتبر قضية فلسطين هي قضيتها الأولى، وأن قرار إيران هو الوقوف في الخط الأمامي للجبهة ضد إسرائيل، حيث صرح الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني، بأن السلام

1- www.wikipedia.org

الذي تطرحه إسرائيل وأمريكا أسوأ بكثير من الحرب التي فرضت على الفلسطينيين وأن هذا السلام ليس إلا طريقة جديدة للسطو على حقوق الشعب الفلسطيني [1].

ثانياً: أبعاد التطور في الصراع العربي الإسرائيلي

يمثل الصراع العربي الإسرائيلي تاريخ حافل بالأحداث والمسارات بدأت بما يسميه البعض بالنكبة (1948)، ومرت بالنكسة (1967)، وبينهما حرب (1956) وبعدهم حرب أكتوبر (1973)، ونجد أنه في قلب الصراع تأتي القضية الفلسطينية. ولقد اعتبر العرب إسرائيل منذ البداية قوة استعمارية غربية زرعت في قلب العالم العربي، وتخوفوا من صلتها القوية بالغرب،وتأكد العرب من رغبة إسرائيل في التوسع، وبعد هذه الحروب ساد منهجان لتحرير الأرض العربية، إحداها منهج الرئيس السادات وذلك استمر بسلسلة من الخطوات السلمية لتغيير البيئية الإقليمية،والمتمثلة في معاهدة كامب ديفيد والتي أخرجت مصر من المواجهة المباشرة مع إسرائيل،والمنهج الثاني هو منهج الرئيس حافظ الأسد وكان رأيه ضرورة تحقيق التكافؤ الإستراتيجي مع إسرائيل أولاً، واستمرار الكفاح المسلح ثانياً [2].

ثالثاً: أسباب دعم إيران للفلسطينيين

1– سبب ديني: ويتمثل في نظر الإيرانيين لليهود على أنهم كفرة محتلون وأن واجبهم الديني يقوم على تحرير فلسطين من الاحتلال اليهودي. وارتكز هذا الموقف على ركيزة مبدئية أيديولوجية عبرت عنها المادة (152) ، (154) من الدستور الإيراني، وحددت المادة الأولى، الدفاع عن حقوق جميع المسلمين كأحد مبادئ السياسة الخارجية، والمادة الثانية فقد أكدت دور إيران في دعم النظام المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في الأرض. ومع أن هناك تمازجات إيرانية يهودية تقوم على المصالح التي يستفيد منها كلا الطرفين، ولكن كمبدأ تتمنى إيران طرد اليهود، ليحلوا محلهم ويصدروا ثورتهم.

2– سبب سياسي استراتيجي:وهو تحقيق مكاسب سياسية ولفت نظر المقاومة بأن إيران هي التي تحضنهم ويطمح الإيرانيون أن تكون هذه الفصائل ورقة ضغط على إسرائيل، وتحصل بها على مكاسب سياسية،وتفرض نفسها بقوة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية

1- أحمد خليفة الرماح، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص[140] .

2- عبد المنعم على الحر 2009/12/6 www.elmassihfitunis.com

والغرب بخصوص القضايا الإقليمية والدولية،وتكسبها قوة تفاوضية أكبر وورقة ضاغطة

3- سبب دعائي: ويكمن في تركيزها على قضية محورية إسلامية كفلسطين، ويجعل الشعب الإيرانييتعاطف معها من خلال هذه المبادئ، وكذلك الشعوب الإسلامية، وتجعل من إيران دولة قائدة للعرب والمسلمين [1].

رابعاً: العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

إن الصراع بين البلدين ليس في جوهره أيديولوجياً، بل يتعلق بالتحويلات الكبرى في الجغرافيا السياسية التي حدثت في المنطقة.ففي عهد الشاه كان هناك تعاون ومصالح مشتركة بين البلدين في المجالات العسكرية والنفطية وغيرها والحد من التهديد العراقي وساعد الشاه من فرار اليهود العراقيين.ولا شك عند قدوم علي خميني عام 1979 إلى السلطة أصبح الخطاب الإيراني معادي وشديد اللهجة في العلن،وهناك رفض لفكرة السلام من أساسها مع إسرائيل والحل هو حل هذا النظام الصهيوني. وقال خامنئى في الذكرى الأولى لوفاة علي خميني إن قضية فلسطين هي القضية الشعبية الأولى وأن الكفاح وحده هو السبيل الوحيد لاقتلاع إسرائيل ولكن يقابله شراء أسلحة إسرائيلية أيام الحرب العراقية الإيرانية. وفضيحة (إيران غيث) وهي صفقة السلاح الأمريكية بوسيط إسرائيلي أثناء الحرب نفسها، وما اعترف به رئيس إيران في عهد علي خميني (أبو الحسن بن صدر) على قناة الجزيرة بتلقيه دعما عسكرياً من إسرائيل وبعلم الإمام علي خميني (وفي المقابل نرى إسرائيل تحرض الولايات المتحدة علىمنع إيران برنامجها النوويوضربهاإذا لزم الأمر) فكلاهما يخشي الآخر ويحاول قدر الإمكان إضعافه، وهو الظاهر تفوق المصالح الوطنية لإيران على الهموم القومية الإسلامية. وبعد وفاة علي خميني في عام 1989. حاول القادة الإيرانيون تخفيف لهجتهم ضد دول الخليج لأغراض ومصالح اقتصادية، وتعاونوا مع قوات التحالف ضد العراق. وبعد أفول التهديد العراقي عام 1991. ظهر التنافس الإستراتيجي بين إيران وإسرائيل وتحولت العلاقة بين التحالف إلى التنافس.

وسعت إسرائيل إلى تضخيم الخطر النووي، وبعد أوسلو تداخلت للمرة الأولى المصالح الإستراتيجية والدعاوى الأيديولوجية الإيرانية وذلك عندما قامت إيران بخطوات اتجاه

1- خباب بن مروان الحمد ،المصالح الإستراتيجية الإيرانية في دعم القضية الفلسطينية، ص[72]www.saaid.net/Doat/khabab

الغرب الذي رفضها وتجاهلها، فقامت إيران كنتيجة لهذا الرفض الذي تزامن مع أوسلو وبدأ عصر جديد في محاولة إيران الضغط على واشنطن بتخريب بعض خططها في المنطقة. ومع ذلك لم يتغير منطق التنافس بين إيران وإسرائيل، ويتمثل رد الفعل الإيراني بدعم الجماعات الفلسطينية الرافضة لهذا الإتفاق، ومن هنا يتضح أن المبدأ الذي دفع الإيرانيين لدعم فصائل فلسطين معينة وأنه ليس له أساس ديني، بل هيأوارق سياسية تضغط بها إيران على الدول الغربية لتحصل بعض المصالح الخاصة بها[1].

خامساً: العلاقة الإيرانية المصرية

لقد انهارت العلاقات بين مصر وإيران فى عام 1980، عقب صعود آية الله علي خميني إلى السلطة في الثورة الإسلامية في إيران وقطع العلاقات مع مصر رداً على اعترافها الرسمي بإسرائيل، وخروجها من الصراع العربي الإسرائيلي واختيار السلام مع إسرائيل، وقد قام الرئيس أنور السادات بمنح شاه إيران المنفي تصريحاً بالعيش في مصر إلى جانب دعم العراق في حرب الثمان سنوات مع الجمهورية الإسلامية، وفيالنهاية دفن الشاه في أحد مدافنفي القاهرة.وعلاوة على ذلك يمكن أن تشكل الفجوة بين السنة والشيعة تحدياً كبيراً للعلاقات بين مصر وإيران، وتعمل مصر على تعزيز الروابط مع حلفائها مثل المملكة العربية السعوديةوقطر وحتى تركيا، وليس مع النظام الشيعي في إيران الذي ترى أنه يهدد الأنظمةالسنية من خلال تصدير الثورة وإثارة الأقليات الشيعية ضد حكوماتهم. واتهام الأخيرةبرعاية الإرهاب في الشرق الأوسط، وبدعم الجماعات الإسلامية المسلحة في مصر خلال فترة التسعينيات.

وفي ظل غياب الدور المصري الإقليمي، نتج عنه الهيمنة الإيرانية على مختلف الساحات السياسية العربية في لبنان، وفلسطين والخليج العربي، والعراق،والتحالفات الخارجية، التي أسهمت في تعطيل التقارب وإذكاء عوامل الخلاف.

تعد القضية الفلسطينية وتعاطي مصر معها إحدى أهم القضايا الخلافية بين الدولتين، إذ ترى إيران أن اعتراف مصر بدولة إسرائيل وانخراطها في التطبيع معها، كان حدثاً مفصلياً وترى طهران أن القاهرة كانت دائماً لاعباً عربياً أساسياً في توفير الأمن الإسرائيلي، وتعمل على الحد من نشاط ودور جماعات المقاومة الفلسطينية، وبصفة

1- تاريتا بارسي. www. Alzarerer. Com.2010

خاصة حركة حماس، خلال وساطتها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وهى سياسات تتعارض مع التصور الإيراني القائم على أن حل القضية الفلسطينية هو زوال إسرائيل.

ورغم وجود ملفات خلافية، فإنطهران قد تغلب المصالح على الأيديولوجيا حال تعارضهما فتمكنت على سبيل المثال– من فتح آفاق واسعة، وإقامة علاقات جيدة مع حركة حماس السنية وسوريا، وبالمنطق البراجماتي ذاته، حافظت طهران على حد أدنى من العلاقات مع مصر على المستويين الثقافي والتجارى[1].

سادساً: العلاقات الإيرانية بالسلطة الفلسطينية وحماس

تستند السياسة الإيرانية في التعاطي مع القضية الفلسطينية إلي مقولتين أساسيتين واحدة تنادى بضرورة تقديم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمن يمثل مشروع المقاومة المؤمن بالبندقية والكفاح المسلح كطريق تحرير الأرض الفلسطينية، أما الثانية فتقوم على رفض التعامل مع أصحاب مشروع التسوية السياسية والمفاوضات مع إسرائيل.

ولطالما حرصت طهران على الفصل بين المشروعين وتقديمهما وكأنهما رؤيتان مختلفتان بالكامل، إلا أن بروز قضية المصالحة الوطنية كأولوية للشعب الفلسطيني، والذي قرأته إيران على أنه تنازل مجاني عن مشروع المقاومة لصالح مشروع التسوية، حتم تقليص المسافة بين المقولتين. بينما فسرت نجاح الرعاية العربية بجمع رئيس المكتب السياسيلحركة حماس خالد مشعل بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بأنه إغواء لحركة حماس كي تبتعد عن طهران ومشروعها في المنطقة. لكن إيران وجدت نفسها وفي أحيان كثيرة أمام معضلة حقيقية تجسدت في صعوبة الجمع بين الثوابت الثورية والمصالح الوطنية خلال التعامل مع القضية الفلسطينية. وبين الثوابت والمصالح

تحاول إيران صك معادلة توازن تبقيه لاعباً أساسياً في القضية من جهة، ولاتضر بمصالحها الخاصة المرتبطة بملفات خاصة ذات أبعاد داخلية من جهة أخرى.

شهدت العلاقة بين إيران وحركة حماس شيئاً من التوتر بشأن ترتيب الأولويات في ساحة القضية الفلسطينية، فحين قررت حركة حماس السيطرة على القطاع بقوة السلاح وتفريغه من حكم السلطة الفلسطينية وتحجيم وجود حركة فتح هناك.

1- رانيا مكرم ، الرؤية الإيرانية للعلاقات مع مصر (2001) www. Sigassa.org.eg

كانت إيران الدولة الأبرزالتي وقفت بجانب الحركة ودعمتها كي تكون قادرة على حكم القطاع وإدارته ورأت فيه إعلاء لكلمة المقاومة، وتراجع مشروع التسوية الذي تمثله السلطة الفلسطينية في رام الله، أما التقارب الذي يتم محاولة الوصول إليه بين حماس والسلطة الفلسطينيةوالإتفاق على إنهاء الإنقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية، لم تكن هذه التوجهات الحمساوية الجديدة تشكل أولوية لطهران التي تبدو فيها إيران دائما غير متحمسة لهذا التقارب بين مشروعي المقاومة والتسوية [1].

سابعاً: الدعم الإيراني لفصائل المقاومة

في الصراع أو المواجهة مع إسرائيل عبر لبنان وفلسطين– يبدو الموقف الإيراني مختلفاً، إذ تعلن إيران صراحة عن دعمها لحزب الله في لبنان وفصائل المقاومة في فلسطين على نحو لا يقبل الغموض وإلى درجة الدعم العسكري والمالي لا السياسي فقط. وفى محاولة فهم الإستراتيجية الإيرانية تلك وأسباب اختلافها عن مثيلاتها بشأن العراق وأفغانستان. فإننا أمام قضية تحقق قدراً واسعاً من الشعبية في العالم العربي، خاصة في ظل تراجع النظم والحكومات العربية على الإهتمام والدعم لقضية المقاومة، وهو محاولة تعبئة الرأي العام نحو موقف مضاد لإيران في المنطقة، كما هو يضعف الإنتقادات الموجهة لإيران بسبب دورها في العراق وأفغانستان. وهناك رؤية بأن إيران ترى إندعمها لفصائل المقاومة يحقق لها دوراً ووجوداً ووضعاً هجومياً سواء في العالم العربي أو في المواجهة الخارجية مع الغرب.

وبذلك تكون استراتيجية إيران الهجومية في اتجاهين :

أحدهما في اتجاه اختراق الأمن القومي العربي والتحول إلى دولة قائدة في القضية المركزية للعالم العربي. أي التحول إلى دولة قائدة في أهم مفاصل الصراعات الجارية في المنطقة، والثاني هو اتجاه هجومي نحو الغرب، عن طريق الضغط المكثف على أهم قاعدة غربية في المنطقة وحصارها ودفع الغرب إلى التفاوض حول الدور الإيراني في الإقليم، وهناك رؤية ثالثة تقول إن هذا الموقف الإيراني يربط بحالة الصراع مع إسرائيل في حد ذاتها، كقوة إقليمية منافسة، وباعتبارها القاعدة الغربية التي طالما أجهضت كل محاولات التنمية في محيطها، وأنه لولا هذا الدور الإيراني الضاغط في تلك المواقع

1- عبد القادر طافش. مركز الجزيرة للدراسات (تقارير)studies. Aljazeera.netreporest 2012/12/20

المتقدمة من الصراع مع هذه الدولة، لكانت إسرائيل حولت كل جهدها وطاقتها للحرب على إيران، على اعتبار أن مهمة إسرائيل هي منع أي دولة عربية أو إسلامية في المنطقة من بناء نهضة علمية أو تقنية أو اقتصادية[1].

ثامناً: الموقف الإيراني تجاه المفاوضات والإتفاقيات العربية الإسرائيلية

تبلورت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية إزاء المبادرات والمفاوضات والمعاهدات والإتفاقيات بين بعض الدول العربية وإسرائيل حيث تميز الموقف الإيراني المعلن بأنه يرفض بعنف وبحسم مسألة السلام مع إسرائيل من (كامب ديفيد) إلى (مؤتمر مدريد) إلى اتفاقية (أوسلو)، ورفض مبادرة الأمير فهد وخطة ريغان وقرارات مؤتمر فاس الثاني، ورفضت وهاجمت إيران خطة فهد كقضية مبدأ وكانت المبادرة بالنسبة لإيران خيانة ساخرة، باعتبارها اعترافاً غير مباشر بإسرائيل.وبالنسبة للمفاوضات العربية الإسرائيلية التي بدأت في مدريد 1991. فهيتعتبرها مؤامرة كبرى لتغيير شكل وحقيقة القضية الفلسطينية، ولقد تبنت إيران أسلوبهاالمناهض لأية مباحثات سلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بوسائل مختلفة، وأقامت مؤتمراً رافضاً يقف ضد مؤتمر مدريد للسلام في شهر (10) من نفس العام وكان هذا المؤتمر يهدف إلى كيفية مواجهة السلام المحتمل قبل انعقاده، ومنع اللقاء بين العرب والإسرائيليين على طاولة واحدة.

وبخصوص الموقف الإيراني من مؤتمر آن بوليس للسلام بالشرق الأوسط فقد استنفرت إيران مستوياتها السياسية والعسكرية لمواجهة المؤتمر الدولي للسلام بالشرق الأوسط المنعقد في الولايات المتحدة الأمريكية. فيعتبر الموقف الإيراني من عملية السلام في الشرق الأوسط هو أحد نقاط الخلاف الرئيسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، فإيران مازالت ترفض بشكل مطلق وجود إسرائيل في المنطقة.

أما الموقف الأبرز فقد عبر عنه الرئيس السابق رافسنجانى بقوله: أمن العالم رهن بأمن الشرق الأوسط، والكل يدرك أن إيران هي التي تمتلك مفتاح أمن هذه المنطقة[2].

عموماً أن انشغال الداخل الإسرائيلي بالمقاومة، وتسخين جبهات المواجهة المحيطة به هو

1- طلعت رميح ، نظرات في الإستراتيجية الإيرانية (جريدة الشرق الأوسط) islamicnez.net 12.50-2012

2- أحمد أحمد خليفة الرماح ، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره ، ص[63]- ص[65] .

الذي يعطل إسرائيل عن القيام بدور استراتيجي من ضرب إيران، وبذلك يعد تشجيع إشعال المواجهة، مصلحة إيرانية حيوية واستراتيجية لحماية نفسها ومشروعها في المنطوق السياسي المصلحي، ولذلك فإن واقعية النظرة وعلميتها تقود إلى تشجيع إيران على دعم برنامج وخط المقاومة الذي قطفت ثماره في لبنان، ومازال متاحاً أن ترى ثماره في فلسطين،مسنوداً بجهودها لدعم الأطراف العربية المستعدة لإشعال المواجهة مع الإحتلال.

المطلب الثاني:**الموقف الأمريكي من سياسة إيران تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**

شكلت الإتجاهات الصهيونية عنصراً بارزاً في الحياة الثقافية والسياسية الأمريكية منذ البداية الأولى لاستيطان الأوروبيين العالم الجديد، وكانت اللغة العبرية لغة مهمة في المستوطنات الأمريكية الأولى. ولعل أبرز نماذج أوائل الحركة الصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية ورموزها وليام بلاكستون (1841–1935)، وهو رجل دين ومؤلف ورحالة وثري، ومن أوائل من مارس الضغط المؤسسي والمنظم على صانعي القرارات الأمريكية لمصلحة أهداف الصهيونية اليهودية السياسية.

ومن هنا تبرز أهمية الإتجاهات الصهيونية وتأثيرها لدى الكنائس الأصولية في دعم وتوفير وتشجيع المناخ المناسب لنمو التعاطف مع الحركة الصهيونية السياسية.

وفي سبتمبر 1928 صادقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة نهائية على وعد بلفور، وبذلك دخلت شريكاً مضارباً مع بريطانيا في فلسطين، لبناء الوطن القومي اليهودي، ولضمان مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وكنتيجةهذهالأرضيةالمشتركةبين الحركةالصهيونيةالمسيحيةوالحركةالصهيونيةاليهودية، والقائمة على الأهداف المشتركة بتجميع اليهود في دولة أو كيان وطني يهودي في فلسطين، إذ انتعشت هذه اللجان الدينية المسيحية وزاد انتشارها وساعدهافي ذلك الدعم العلني والسري الصهيوني لها [1].

ومما يجدر ذكره أن دخول الولايات المتحدة للحرب العالمية الأولى ساعد على تنفيذ وعد بلفور عام 1917 لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وأدى إلى معاهدة سايكس بيكو

1– د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ط3 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص37– ص50

بين بريطانيا وفرنسا عام 1916، ومهد لمؤتمر سان ريمو بإيطاليا لاقتسام الشام والعراق بين فرنسا وبريطانيا، ووضع فلسطين تحت الإنتداب البريطاني وتحقيق وعد بلفور، وبالتالي انتقل عش الصهيونية من بريطانيا إلى واشنطن على متن نقاطه الأربعة عشر التي قالوا أنها أسست للسلام العالمي مع تضمينها ميثاق للأمم المتحدة/عصبة الأمم والتي ساعد إنشاؤها على تكريس نتائج الحرب العالمية الأولى وتداعياتها على المشرق العربي وخلق مأساة شعب فلسطين التي مازال آثارها حتى الآن. ومنذ ذلك التاريخ تكرس في الولايات المتحدة ما يشبه التقليد أو العرف وهو أنه لا يأتي رئيس جديد للولايات المتحدة منذ وودرويلسون وحتى دبليو بوش إلا ويزاود في مجال دعم إسرائيل ويقدم لها المزيد عما قدمه سلفه بموجب كشف حساب في إطار تأييد للصهيونية وكيانها العنصري في فلسطين [1].

أولاً: اللوبي الصهيوني والصراع العربي الإسرائيلي:

دور اللوبي الصهيوني في التأثير على القرار الأمريكي تجاه الشرق الأوسط منذ الخمسينيات، حيث تتولى عمل اللوبي مؤسستان، هما مؤتمر (الرؤساء، إيباك)، فمؤتمر الرؤساء، وله هدف أساسي هو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية. وإيباك هي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق، وهي مسجلة رسمياً بهذه الصفة وهي مرتبطة بمجموعات ضاغطة منها أربعة وخمسون لجنة تركز على تأييد إسرائيل من أصل ثلاثة آلاف لجنة، وقد تمكنت من تحقيق نجاحين رئيسيين: **الأول سياسي**..إذ أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية مؤيدة في كثير من الأحيان لإسرائيل.**والثاني اقتصادي**...أن تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي 3 مليار دولار.

ونجح اللوبي في عرض وجهة نظر إسرائيل دون سواها [1]. وتعليقاً على ما سبق بأن هناك تأثير اللوبي الصهيوني على عملية صنع القرار السياسي الأمريكي وهو ما يفسر موقف الولايات المتحدة المعادي للعرب،وأنه يسيطر على أدوات الإتصال والإعلام،

1– د. صباح فرحان عزام ، مرجع سبق ذكره،ص[78] .

1– د. شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سبق ذكره ، ص[49]

وعلى مقدرات الثروة، والسياسة، ومع وجود جماعات ضغط صهيوني على قدر كبير من التنظيم والموارد المالية والسياسية، ولكن من الصحيح أيضاً أن هناك توافقاً بين المصالح الإستراتيجية الأمريكية وما تدعو إليه هذه الجماعات، ومن تم تهيؤ صانعي القرار الأمريكي للتأثر بما يتم الدعوة إليه. وعلى سبيل المثال يكون الرئيس الأمريكي أكثر تحرراً من النفوذ الصهيوني في الفترة الثانية من رئاسته ومع هذا فإن الرئيسين نيكسون وريغان فقد اتسمت نهاية رئاستهما الثانية بالتأييد الإقتصادي والسياسي لإسرائيل ويرى البعض بأن الولايات المتحدة تضخم عمداً دور هذا اللوبي لتبرير مواقفها المعارضة للعرب، وتتخذ منه ستاراً وكأنها غير حرة في صناعة سياستها تجاه المنطقة.لذلك ينبغي أن ينظر إلى النفوذ الصهيوني وتأثيره في السياسة الأمريكية في إطار المصالح الأمريكية في المنطقة والدور الذي تلعبه إسرائيل في تأييد تلك المصالح [1].

ثانياً: وجهة النظر الأمريكية

تنطلقوجهة النظر الأمريكية من ثلاثة أسباب رئيسية

سبب داخلي: وهو تأثير اللوبي الصهيوني حيال الصراع العربي الإسرائيلي، ونجاحه في كسب المجتمع المدني وبخاصة السياسيين وصناع الرأي في أجهزة الإعلام والجماعات، وتنظر الولايات المتحدة إلى إسرائيل على أنها دولة ديمقراطية محاطة بحكومات وثقافات استبدادية، وتعد مخفر أمامي لليبرالية الغربية في بحر من الرجعية والمحافظة العربية الإسلامية. وأن صناع السياسة الأمريكية يعرفون تماماً بأنهم كلما جاهروا بمساعدتهم لإسرائيل كوفؤ أكثر من صناديق الإقتراع.

سبب إقليمي: فحسب وجهة نظر الأمريكيين إن المخاطر الإقليمية ماتزال تستدعى دوراً استراتيجياً إسرائيلياً، ولعل مذكرة التفاهم بين الولايات والمتحدة وإسرائيل عام 1981 توضح أن المستهدف من التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة هو الوطن العربي وخيراته أكثر من التدخل السوفييتي وبعد انتهاء الحرب الباردة فذلك لم يلغ مطلقاً ضرورة التعاون الأمريكي الإسرائيلي وذلك لمواجهة انتشار ما يسمى الأصولية الإسلامية، وهذا يعني أن للولايات المتحدة وإسرائيل عدو من الخصوم الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك يرى كلينتون دولة صديقة معرضة للتهديد من قبل جاراتها

1– د.علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره ، ص51– ص55 .

ومصلحة أمريكا في حمايتها والتي بدورها حماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبمعنى أن الولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن إسرائيل فقط، بل أيضاً في التعاون الإستراتيجي بين البلدين في المنطقة.

أسباب ودوافع دولية: تعتبر إسرائيل موقعاً متقدماً للولايات المتحدة، وأثبتت العلاقة بينهما أن نظرة أميركا لإسرائيل ليست كنظرة أمريكا إلى دول أخرى في المنطقة كدول الخليج، فهي على حد وصف لجنة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فنظامها الديمقراطي ضمانة استقرار وسلوكها يمكن التنبؤ به والإتفاقيات التي تعقد معها لا توضع خلاف لتلك التي تعقد مع دول المنطقة الأخرى، ثم إن فيها إجماعاً بشأن التوجه الموالي لأمريكا يسود كافة قادة الأحزاب السياسية الرئيسية ومهما تكن الائتلافات الحكومية [1].

ثالثاً: التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي

هذا التعاون لا يستهدف فقط إطالة حالة اللاسلم واللاحرب في المنطقة، بل يستهدف أيضاً تشديد خطوة عربية على طريق الوحدة والتقدم الإجتماعي والإقتصادي، وتحقيق التوازن الإستراتيجي مع الكيان الصهيوني، كما يهدف إلى تشديد الهجوم وتوضيح سياسة كامب ديفيد على الوطن العربي بأسره إلى جانب تصفية القضية الفلسطينية، ويستهدف أيضاً تعديلاً، أساسياً وخطيراً على المعادلة السياسية في الشرق الأوسط، كما قال الكاتب العربي، حبيب قهوجي في كتابه " ستراتيجية الصهيونية وإسرائيل " قائمة على:

1 – المحافظة على الوضع الراهن في بلدان المواجهة العربية مع إسرائيل.

2 – منع نشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان.

3 – الحفاظ على تجريد سيناء من السلاح.

4– منع دول المواجهة العربية أو دول المواجهة المحتملة من الحصول على سلاح نووي[2].

رابعاً: النفط والصراع العربي الإسرائيلي

بعد الحظر النفطي في علم 1973. وارتفاع أسعار النفط ، أصبحت قضية أمن _____

1– يوسف أمحمد صالح علي ، جماعات الضغط اليهودي والسياسة الأمريكية ، رسالة ماجستير ، أكاديمية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، 2009 ، ص[102] ، نقلاً عن فواز جرجس ، السياسة الأمريكية تجاه العربي 1998 ، ص[91].

2–د. على أبو الحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص[179]– ص[180].

الخليج من الموضوعات المثيرة لدى الفكر الإستراتيجي السياسي الأمريكي، وطرح مفهوم معين لأمن الخليج يعكس النظرة الأمريكية للموضوع وتنطلق من أمرين:

1 – الطابع العسكري للتهديدات التي يواجهها الخليج.

2– الحرص على الفصل بين أمن الخليج والأمن العربي، وتشجيع الإتجاهات الإقليمية الخليجية وطرح أمن الخليج بأنه يتحقق بشكل أكثر استقراراً في حال معالجته بشكل متميز عن القضايا العربية المعقدة، كالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي والحرب اللبنانية، ويطرح هذا الفكر أن مركز الثقل وعنصر الجاذبية في المنطقة قد انتقل من الشرق العربي (قضية فلسطين) إلى منطقة الخليج .

وكان لهذه الفكرة دوافعها، وهي إعطاء الإنطباع بعدم أهمية الصراع العربي الإسرائيلى وفقدان الأهمية التي كانت من قبل، وهى تصور تحقيق أمن الخليج دون تحقيق تقدم على مستوى القضية الفلسطينية.

إن هذا التصور للعلاقة يقوم على معادلة مفادها أن تزايد الإهتمام بالخليج لابد أن يتضمن بالقدر نفسه نقص الاهتمام بالقضية الفلسطينية[1].

خامساً: معاهدة انتشار السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي

إن لإعلان أوباما قبل أيام من انطلاق مؤتمر مراجعة معاهدة منع الإنتشار النووي في نيويورك متجاهلاً تماماً مصالح وأمن أصدقائه العرب الذين فوجئوا باقتراح أمريكي حول الربط بين انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم الإنتشار النووي، وبين توقيع اتفاق سلام نهائى مع العرب.

يحمل هذا الإقتراح دلالات خطيرة، حيث يعنى أن لإسرائيل الحق في امتلاك ترسانة نووية وتهديد جيرانها العرب. طالما استمر الصراع العربي الإسرائيلي. وبما أن الدول العربية تجاهلت المعاهدة خلال الصراع العربي الإسرائيلي، فلا يوجد مبرر أن تتحجج واشنطن بالسلام لإعفاء إسرائيل من هذا الإستحقاق. فاقتراح أوباما يعتبر تكراراً لسلفه بوش عندما ربط بين انضمام إسرائيل لتلك المعاهدة وبين قرار سلام نهائي في الشرق الأوسط. وهو ما رفضته الدول العربية إلا أن توقيت إعادة طرحه كان يهدف بالأساس إجهاض أية ضغوط على إسرائيل خلال المؤتمر وخاصة بعد أن أثارت مصر وتركيا

1– د. على الدين هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص221– ص222.

هذه القضية، ومن ناحية أخرىفإن هذا الإقتراح المشروط بالسلام مع إسرائيل والمزاعم حول عالم خالٍ من الأسلحة النووية، المقصود بها تكثيف الضغوط على إيران خدمة لأهداف إسرائيل في المنطقة [1].

سادساً: معاهداتالسلام

حيث ظهر مصطلح (العلاقة الطبيعية)، بين مصر والكيان الصهيوني لأول مرة في نصوص معاهدة السلام (معاهدة كامب ديفيد) الموقعة في 1979/3/26، وتتضمن الإعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والثقافية، ثم مؤتمر مدريد الذي تم فيه ترجمة العلاقات

الطبيعية في إطارها العملي عام 1991، حيث ساهم هذا المؤتمر في تحقيق هدف إسرائيل وهو الجلوس مع العرب على طاولة واحدة وعقد اتفاقيات اقتصاد وتعاون في بعض المجالات، كما تمت إنهاء المقاطعة الإقتصادية للكيان الصهيوني منقبل دول مجلس التعاون الخليجي.وجاءت اتفاقية (أوسلو) عام 1993 الإسرائيلية الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة الإسرائيلية الأردنية، تعبيراً واضحاً على الإستراتيجية والأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها.فهذه الاتفاقيات ساعدت إسرائيل في التخلص من عزلتها التي أحاطتها بها الدول العربية من بداية الصراع العربي الإسرائيلي، وتم التعامل معها على أنها كيان طبيعي.كل هذه الأهداف والمكاسب تحصلت عليها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية.وفى هذا الشأن عملت الإدارة الأمريكية على وضع مسألة التعاون بين الجانبين العربي والإسرائيلي في أولويات عملية التسوية [2].

ومع تدمير القوة العسكرية العراقية واحتلاله، وضعف النظام العربي وانقسامه، والتواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وانعدام أي تماسك عربي أو موقف موحد، تزامنت هذه المتغيرات على الصعيد الدولي والإقليمي مع تزايد الرغبة الأمريكية والإسرائيلية في إعادة رسم المنطقة العربية والحيلولة دون خروج لاعب إقليميي مهيمن في المنطقة، وذلك بتجزئة المنطقة من خلال نظام إقليمي (شرق أوسطي جديد) يكون تحت الهيمنة الأمريكية[3].

1- سيد حسين، الحوار المتمدن، 2010/9 .www.alhewar.org

2- محمد محمد على سويب ، المشروع الشرق أوسطى، رسالة ماجستير،طرابلس/ليبيا، قسم العلوم السياسة .1998، ص[121].

3- المرجع السابق، ص[16] – ص[20] .

سابعاً: مشروع الشرق الأوسط الجديدلقد برزت فكرة السوق شرق أوسطية بشكل واضح، في أعقاب مؤتمر أوسلو 1991 فقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبعض الدول الأوروبية، فكرة السوق شرق أوسطية، باعتبارها الآلية القوية لرفع المقاطعة العربية عن إسرائيل، بتمكينها من الإندماج إقتصادياً في المنطقة.فبعد الإتفاقيات التي وقعتها مع كل من الأردن والسلطة الفلسطينية، جاء انعقاد مؤتمر القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدار البيضاء، في عام 1994،لتتويج النجاح الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لخلق شرق أوسط جديد، تصبح فيه إسرائيل عضواً شرعياً فى المنطقة، ورفع الحظر عنها. وبدأت الدول العربية مهيأة أكثر

لقبول مساحة أكبر من العلاقات مع إسرائيل.وقد قدمت إسرائيل مجموعة من المشروعات في إطار التعاون الإقتصادي مع الدول العربيةمن أجل تحقيق أهدافها مباشرة والتي يمكن إيجازها في جذب واستيعاب أعداد متزايدة من المهاجرين، وفتح الأسواق العربية أمام العمالة الإسرائيلية،وتوسيع طاقة الإقتصاد الإسرائيلي، ونقل أعباء بقاء الدولة اليهودية من على كاهل الولايات المتحدة إلى كاهل العرب،وقطع الطريق على العرب لتطوير إمكاناتهم،وتمكين إسرائيل من ممارسة دور إقليمي مهيمن.وترتبط الدول باتفاقيات سلام ملزمة مكفولة من أمريكا وحلفائها الغربيين مع دول العالم، واعتباراً من قيام نظام الشرق الأوسط الجديد تجمد الحدود بين دوله، بحيث لاتستطيع دولها أن تتحد، وتلتزم الدول الموقعة بإزالة كل عناصر العداء بين شعوبها،بما في ذلك صياغة البرامج التعليمية وغيرها.

وتأسيساً على ما سبق، فإن عناصر المشروع تتعارض مع المشاريع الإقليمية التي تطرحها إيران، مثل مشروع أمن الخليج 6+1+1 ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتجاه البرلمانات الإسلامية، ومشروع وحدة العالم الإسلامي، ومشروع الحكومة العالمية للإسلام، حيث جعلت إيران العالم الإسلامي كله يدخل من ضمن اهتماماتها، ولا شك أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة في المنطقة، تضم العالم العربي، وإيران، وتركيا، ودول آسيا الوسطى الإسلامية، والمنطقة الإسلامية في أفريقيا، كما ترى إيران أن مشروع الشرق الأوسطية، سابق لأوانه وأنه في أحسن الأحوال، يجب أن يكون تالياً لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني[1].

1- احمد احمد خليفة الرماح، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص[70]

ثامناً: احتلال العراق و القضية الفلسطينية

لقد اعتبر الرئيس بوش في خطاب له قبل الحرب على العراق في معرض حديثه عن رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط بعد زوال الحكم في العراق،إن تغيير النظام في العراق سيفتح المجال أمام تغييرات إيجابية من كامل منطقة الشرق الأوسط كما أنه سيساعد في السير قدماً نحو تنفيذ الرؤية الخاصة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي كما سيشكل بداية مرحلة جديدة للسلام في الشرق الأوسط،ويحرك التقدم نحو دولة فلسطينية ديمقراطية حقاً[1].

هذا هو الإطار العام أو الأبعاد العامة للحرب على العراق التي اتخذتها مدخلا استراتيجياً لخلخلة العالم العربي، بالإضافة إلى استراتيجية أخرى تتمثل باختصار، إلى هدف إقتصادي (منابع النفط)، وهدف سياسي وهو السيطرة والنفوذ على منطقة الشرق الأوسط، وهدف ثقافي يتمثل في تكريس ثقافة الهزيمة والخنوع للإنسان العربي.

وقد اعتبروزير خارجية أمريكا السابق (كولن باول) في جلسة للإستماع أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ 6-2-2003 إن الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين يمكن أن يعيد تشكيل الشرق الأوسط بطريقة تعزز مصالح الولايات المتحدة، وتساعد في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي [2].

ومن هنا يتضح بشكل شبه نهائي من خلال هذه التصريحات أن تدمير العراق واحتلاله هو من سيعيد خريطة الشرق الأوسط والرؤية الخاصة بالصراع العربى الإسرائيلي، بطريقة تعزز مصالح الولايات المتحدة، وليس احتلال إيران واحتلاله هو من يحقق هذه الأهداف.

1- نقلاً عن خطاب الرئيس بوش بعرض رؤيته للسلام في الشرق الأوسط في خطاب بمعهد اميركان انتدبرايزفى 26 فبراير 2003 ، www.stat.gov

2- عبد المنعم على أبو عائشة ، الحرب الأمريكية على الإرهاب وآثارهعلى المنطقة العربية رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2005 – 2006 ، ص[92] .

المبحث الرابع: الوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط ووسط آسيا

منذ منتصف الأربعينيات بدأت أهمية الشرق الأوسط تتصاعد في تصريحات الرئاسة الأمريكية أو وزراء الخارجية الأمريكية. ومنذ الخمسينيات أصبحت هذه الأهمية إحدى نقاط الارتكاز الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، واهتمام كل الرؤساء الأمريكيين من عام 1953 ومروراً بالرئيس جيمي كارتر بقضايا الشرق الأوسط، وهذا الإهتمام الذي تولدت عنه اتفاقية كامب ديفيد أيلول 1978 والتي أصبحت واشنطن بموجبه شريكاً كاملاً في المنطقة.

المطلب الأول:مرتكزات وأهداف الوجود الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط وآسيا الوسطى

أهمية المنطقة العربية بالنسبة للولايات المتحدة في ضوء التوازن الإستراتيجي العالمي تنبع من الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، كمركز متوسط بين أوربا وآسيا وأفريقيا، علاوة على الممرات والمنافذ البحرية التي تتحكم في التجارة العالمية، ووجود احتياطي ضخم من النفط والغاز.

ونظراً للثروة النفطية الهائلة والموقع الجغرافي، فإن منطقة الخليج ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام العالمي، فأثناء سنوات الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي كان كلا منهما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشبكة الخليجية.

أما بخصوص آسيا الوسطى فإن استقراء تاريخ السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز طوال السنوات الماضية يشير إلى أن المنطقة تحتل مكاناً بارزاً في الإستراتيجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وغدت منطقة بحر قزوين مفردة حاضرة في أدبيات ما يعرف بالجغرافيا السياسية الأمريكية، وتمكنت الولايات المتحدة من تحقيق درجات متضاربة من التغلغل السياسي والإقتصادي والعسكري في تلك المنطقة [1]،

فهي امتداد طبيعي للعالم الإسلامي، وهو ما يضيف قيمة إلى أهميتها الإستراتيجية المتمثلة في موقعها الهام الرابط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، وتوصف بأنها حلقة وصل حرجة بين الشرق والغرب، وجسم يربط بين أوروبا وآسيا، أو بالأحرى بين المسيحية والإسلام وهي تتمتع بموقع له أهمية على صعيد الجغرافيا السياسية.

1– يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، ط1 (بيروت، دار النهضة العربية، 1986)، ص159– ص161

وعلى مرمى حجر من منطقة الخليج، ذات الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية بالنسبة إلىالغرب، وأمن الكيان الإسرائيلي.وهذا الموقع الإستراتيجي يزداد أهمية إذا ما عرفنا أن المنطقة تحتفظ بثروة مادية هائلة، وهي تمتلك احتياطي ضخم من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، والمواد المعدنية، والمعادن النادرة، فضلاً عن المراعي والأراضي الزراعية الشاسعة، غير أن الأهم هو إعلان اكتشاف كميات ضخمة من النفط في بحر قزوين[1].وترتكز السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على مواضيع أساسية بعضها يرتبط بشكل وثيق بقيمة جغرافية محددة وبعضها الآخر يرتبط بمضاعفات إقليمية لدول المنطقة، وهي كالتالي:

– الموضوع العراقي: ومضاعفات تطوراته على مستقبل العلاقات السنية–الشيعية في المنطقة وعلى النفوذ الإيراني والفكر الجهادي الإسلامي.

– الموضوع الأفغاني: ومضاعفاته في باكستان واحتمالات انتشار الأسلحة النووية.

– الموضوع الإيراني: ومضاعفاته على انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

– العملية السلمية في الشرق الأوسط [2].

بينما تتركز السياسات الأمريكية في دول آسيا الوسطى على تجريدها من السلاح النووي المتبقي من الترسانة النووية السوفيتية خاصة في كازاخستان ومنع تسرب الخبرة والمواد النووية إلى الدول الأخرى، حيث أدى انهيار الإتحاد السوفييتي إلى توزع القوة النووية على أربع جمهوريات (روسيا– روسيا البيضاء– أوكرانيا– كازاخستان). ومع اتساع عدد الدول القادرة على إنتاج السلاح النووي وإمكان وقوع ذلك في أيدي مغامرة أو إرهابية مما يجعل المسألة تحتاج إلى احتراز شديد ودقيق. وتتمثل مصالح واشنطن في آسيا الوسطى انطلاقاً من منع روسيا من بسط نفوذها في تلك المنطقة، وتحرص على منع قيام أي انقسامات عرقية خوفاً من انتقال عدواها إلى دول حليفة لها مثل:باكستان، وأفغانستان، وترى أيضاً أن من مصلحتها التزام تلك الجمهوريات بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم انتقال الخبرة والتكنولوجيا إلى دول معادية لواشنطن[3].

1– أسعد طه، قناة الجزيرة، 2002/1/31 www.aljazeera.net

2– ترجمة وإعداد تحسين الحلبي، الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط2010 www.safsaf.org

3– القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى 2005 alasr.ws/articles/wew

أ/ مرتكزات الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط والخليج العربي ودول آسيا الوسطى

ارتأت الإدارة الأمريكية كذلك أن تنظر إلى الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية من منظور استراتيجي وجيوسياسي، فمصالحها وأهدافها وارتباطاتها مع هذه المنطقة الحساسة، تداخلت مع متطلبات وجود دولة إرتكاز قوية كإسرائيل قادرة على حماية المصالح الأمريكية السياسية والإقتصادية والإستراتيجية. واعتمدت السياسة الأمريكية نظرة تقليدية إلى القضية الفلسطينية باعتبار أنها صُفيت بقيام دولة إسرائيل عام 1945 [1].

وتشير المعادلة الإستراتيجية الأمريكية منذ نشأة إسرائيل، أنه كلما زادت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، كلما زاد ارتباطها بإسرائيل، حتى أصبح هذا الارتباط عضوياً. وعمدت أن يستند أمن إسرائيل على الإعتبارات الأمنية أولاً. وأن ينطلق من ضرورة إحداث التفوق الساحق على الدول العربية مجتمعة، وأن هذا التفوق لابد أن يقوم على أساس استراتيجي حربي، ولذلك فهي تدعم جميع المعطيات الإستراتيجية التي ترتبط بعلاقات توازن القوى بما يضمن أن يكون منحنى هذا التفوق صاعداً باستمرار.

ب/ مرتكزات الوجود الأمريكي في الخليج العربي ودول آسيا الوسطى

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد درجت سياستها الخارجية على خلق انطباع عام واسع الانتشار بأن الحلف الأطلسي واليابان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم الدول الصناعية الرأسمالية الأغنى في العالم (24 دولة)، والأعضاء الستة الذين يشاركونها القمة الاقتصادية السباعية تمثل المكانة أو المكانات التالية في أولويات سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية. فهذه جميعاً هي الحليف وهي "ركيزة الأمن".

ومن يدقق قليلاً في خطوط تفكير السياسة الخارجية الأمريكية ومواضع انشغالها، فإنه يجد المملكة العربية السعودية محشورة ومتضمنة ضمن هؤلاء، وباعتبارها مرتكزاً مهماً من مرتكزات أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل وأمن هذه الدول جميعاً، فهذا المرتكز يحقق اقتصاد التحالف الغربي من نمو وازدهار ووجود أسواق للتصدير مطردة الاتساع.

وهذا المرتكز الذي تمثله السعودية ودول الخليج العربي المنتجة للنفط متميز في اتجاهين، فهو أكبر مستودع منفرد ومؤكد للنفط في العالم كما أنها في سوق النفط وسياساتها هي القوة المحافظة والتي تعمل على كبح ارتفاع أسعاره، ومراعاة عنصر مصلحة الإقتصاد

1– د.مصطفى كامل محمد، أطراف الصراع العربي–الإسرائيلي والموقف الراهن، 2012/11/28

الغربي في اعتدالها واستقرارها بقدر الإمكان، ومن الناحية الأخرى تعتبر من أهم الأسواق المستوردة للسلع التي ينتجها الغرب وخصوصاً من الولايات المتحدة[1] .

إن خريطة الطريق الأمريكية البريطانية العسكرية على مايبدو تضاهي الدخول إلى آسيا الوسطى عبر الشرق الأوسط. وهكذا أصبح الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان مرتكزات لتمديد نفوذ الولايات المتحدة في الإتحاد السوفييتي السابق والجمهوريات السوفيتية السابقة في آسيا الوسطى، وتعد أيضاً دول وسط آسيا هي نقطة الإقتراب من روسيا.

ويعتبر العديد من علماء آسيا الوسطى وروسيا والمخططين العسكريين والسياسيين والأمنيين والإقتصاديين أن آسيا الوسطى هي (نقطة الاقتراب من روسيا) وهي سهلة الإختراق وأنها "الخاصرة الرخوة"للإتحاد الروسي، وأن الشرق الأوسط الحديث يمثل أداة سيطرة على منطقة القوقاز ودول آسيا الوسطى [2].

ج/ أهداف الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط والخليج ودول آسيا الوسطى

يعتبر الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط أضخم وجود مباشر من نوعه تمتلكه الولايات المتحدة في تلك المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن حجم وطبيعة انتشار ذلك الوجود يدفعان إلى وصفه بمثابة طوق حصاري يحيط بالمنطقة من معظم جوانبها، إذ يمتد ذلك الوجود بأشكال مختلفة من تركيا، واليونان، والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ومروراً بمصر والقرن الأفريقي، حتى بحر العرب ومياه الخليج، بما في ذلك طبعاً القواعد والتسهيلات المتوافرة للقوات الأمريكية على أراضي شبه الجزيرة العربية نفسها في كل من المملكة السعودية وسلطنة عمان وإمارة البحرين...وغيرها. وقد عززت الولايات المتحدة وجودها في المنطقة المحيطة بمنابع النفط العربية وطرق مواصلاتها، وقد تحولت هذه المسألة إلى أولوية أساسية على صعيد

الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في العالم، وذلك تحت شعار حماية النفط وطرق إمداداته في وجه التهديدات التي يحتمل بروزها سواء كانت تلك التهديدات داخلية أم خارجية [3].

1- ريتشارد بريس وفريق من المحللين، ترجمة اسعد هجرس، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر-تنافر المستقبل، ط1 (القاهرة، سينا للنشر، 1991)، ص[6]

2- مهدي داريوس نازمروايا، 2012/11/7 www.neelwafurat.com

3- هشام القروي، مرجع سبق ذكره، ص[111]

أما بالنسبة لدول آسيا الوسطى فكان الاهتمام واضحاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة منذ استقلالها عام 1991، بالإضافة إلى أهميتها من الناحية الجيوسياسية. إلا أنه تزايد الإهتمام خاصةًإقتصادياً في ظل اكتشاف النفط والغاز، والموارد الطبيعية الأخرى.

ولهذا اكتسبت المنطقة إهتماما من نوع آخر تجاوز الإهتمام بالموارد وخطوط الأنابيب إلى الاهتمام بالبعد الإستراتيجي العسكري للمنطقة وماتملكه من موارد وبنية أساسية يمكن استخدامها في الحرب ضد الإرهاب، ليصبح الوجود العسكري الأمريكي بعد 11 سبتمبر هو الأضخم في آسيا منذ حرب فيتنام، كما أنه التمركز الأول للقوات الأمريكية في أراضي الإتحاد السوفيتي السابق، ولم تكن قد وصلت هذه القوات إلى الحدود الصينية منذ العمل مع باكستان في الستينيات، ويعتبر أول وجود غربي في تلك المنطقة [1].

وهذا البعد الجديد من الإهتمام الأمريكي بالمنطقة لم يكن لضمان نجاح الحملة الأمريكية ضد أفغانستان، ولكنه طرح في إطار منظور أوسع لضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، ومن جهة أخرى إن هذا الوجود لم يكتسب اهتمام الولايات المتحدة فقط بل اكتسب اهتمام وقلق الأطراف الأخرى الفاعلة والمجاورة لها، خاصة روسيا والصين، وإيران التي نظرت بقلق إلى هذا الوجود ودوافعه الحقيقية، والفترة التي تنوي البقاء خلالها. وفي أعقاب 11 سبتمبر لجأت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، إضافة إلى باكستان، وذلك من أجل توفير مناطق ارتكاز وتعبئة لعملياتها ضد حركة طالبان [2].

ثانياً:الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج ودول آسيا الوسطى

1- إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط والحفاظ على أمن إسرائيل وهيمنتها كقوة إقليمية هو جوهر السياسة الأمريكية.

2- الهيمنة على مناطق البترول في المنطقة لتأمين احتياجات أمريكا، وكأداة ضغط أمريكية في الإستراتيجية الدولية.

3- دعم الأنظمة السياسية الموالية أو ذات العلاقة الجيدة معها، وإعادة بناء النظم السياسية الأخرى مايخدم الأهداف والمصالح الأمريكية.

1- عبير ياسين، الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، المصدر الأهرامarabicpeople.com.cn

2- القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى، 2005 alasr.ws

4- تأمين خطوط الملاحة وخطوط التجارة الدولية في المنطقة مما يضمن تدفق النفط والبضائع من المنطقة وإليها،بشكل آمن وبأسعار معقولة، وبما يخدم الإحتياجات والمتطلبات التجارية والإقتصادية للمنظومة الغربية وشركائها.

5- الاستفراد بالهيمنة على المنطقة، ومنع أي قوى كبرى أخرى من المنافسة على النفوذ فيها [1].

يمثل النفط أهمية قصوى في الإستراتيجية الأمريكية، فمن خلال حكومة موالية في أفغانستان، واحتلال فعلي في العراق، وقواعد عسكرية في دول الإتحاد السوفييتي السابق النفطية المتاخمة لبحر قزوين (آسيا الوسطى) يمكن للولايات المتحدة أن تحد من الأدوار المحتملة للفاعلين الأساسيين المنافسين للولايات المتحدة. إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل الندرة المقبل عليه العالم في الطاقة. بالإضافة إلى تعزيز دور الحلفاء الإقليميين فيها وفي مقدمتهم (إسرائيل) وتحجيم وتقليص أدوار دول أخرى مثل إيران [2].

وهكذا نلاحظ أن النفط في عالم مابعد الحرب الباردة سيكون أحد العوامل الأساسية الذي يعطي للصراع الدائر في المنطقة الآن أبعاده واحتمالاته، النفط كطاقة،والنفط كأسعار ،والنفط كإمدادات. وعلى ضوء هذا الصراع كنتائج على الأرض، ثم كعلاقات بين أطراف التحالف، ونصيب كل طرف من هذه الكعكة سيحدد طبيعة النظام الذي يمكن الوصول إليه أو فرضه للمرحلة القادمة.

المطلب الثاني:الموقف الإيراني من الوجود الأمريكي

تمثل إيران مركزاً أساسياً وقلقاً في وجهة الصراع والتنافس والتعاون الدولي الدائر في الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى، فهذه الدولة الكبيرة والغنية والممتدة من آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين والخليج والشرق الأوسط والذي يجعلها أكثر من دولة إقليمية، وهذا دور يقتضي في ميزان القوى الدولية تحالفات وتفاهمات متناقضة يستحيل التوفيق بينها. وتهيأت لإيران فرص جديدة ومهمة في التسعينيات بعد العاصفة الإستراتيجية والجغرافية التي حلت بالعالم لتعيد بناء قوتها وبرامجها السياسية والإقتصادية والإقليمية باتجاه _____

1- محسن صالح، الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، 2012 www.aljazeera.net

2- عبدالمنعم علي أبوعائشة، الحرب الأمريكية على الإرهاب وآثارها على المنطقة العربية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، اكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2006، ص[112]

بحر قزوين والدول المجاورة في الشرق، والشراكة مع روسيا والصين، وكانت تحقق في ذلك نجاحات واستقراراً سياسياً رسخته بتحسين العلاقات مع دول الخليج والدول العربية ووقف مشروعاتها لتصدير الثورة، أو بتعبير أدق التطلع غرباً على سبيل الجيرة والتعاون [1].

النفوذ الإيراني: بعد سقوط أفغانستان وسيطرة الإدارة الأمريكية على خط الحديد الرابط بين شرق وغرب آسيا، أضاف بُعداً جديداً في تطورات المنطقة وفقاً للرؤية الأمريكية، وهي العلاقات العسكرية والأمنية الواضحة بين دول آسيا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية، بل إن سقوط بغداد 2003 جعل من إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وتوسيعه ليضم دول آسيا الوسطى أمراً ضرورياً ومتمماً للمشروع الأمريكي (الشرق الأوسط الكبير) إلا أن إيران ظلت عائقاً أمام تنفيذ ذلك خاصة بعد تعثر الإدارة الأمريكية في السيطرة الكاملة على حركات المقاومة العراقية وتعاظم الدور الشيعي العراقي في ذلك، مما أدى إلى استفادة إيران من التطورات السياسية في المنطقة، وتوطيد علاقاتها ببعض الدول العربية، فضلاً عن التقارب السوري الإيراني من جهة، ودعم وجودها الاقتصادي في آسيا الوسطى، والتقارب الروسي الإيراني من جهة أخرى. أصبحت الإدارة الأمريكية تواجه جملة من الأزمات السياسية والعسكرية في العراق، وفي هذا الخضم من الأحداث تأكد حضور الشيعة كرقم رئيسي في أي معادلة سياسية متوقعة؛ الأمر الذي يضاعف منالنفوذ الإيراني، ويقلص من أي محاولة خارجية لتقويض أركان الجمهورية الإسلامية، وبالتالي تكون طهران استفادت بشكل مغاير لكل المقدمات والتوقعات التي سبقت الاحتلال، وجنت مجموعة من

الثمار السياسية التي حمتها من الوقوع في فخ الحسابات الأمريكية وتناقضاتها الواضحة في المنطقة [2].

علاقات إيران بدول الخليج العربي والشرق الأوسط ودول آسيا الوسطى في ظل الوجود الأمريكي

بخصوص الخليج العربي باتت الولايات المتحدة فاعلاً محورياً في تفاعلات النظام الإقليمي والخليجي، وفي ظل الإصرار الأمريكي على لعب دور القوى العظمى المهيمنة في الخليج، ولذلك فإن المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران يمكن إدراجها ضمن إطار

1- www.merebpress.net

2- النزاع الأمريكي الإيراني www.albainah.net

الصراعات الصفرية، ومن هنا تسعى إيران للتأثير في التوازن الإقليمي، بالسعي لأبعاد القوى الأجنبية عن معادلة الأمن الخليجي؛ فهي لم تتوقف عن الإلحاح منذ انتهاء حرب الخليج الثانية على زوال كل صور البقاء للقوات الأجنبية في المنطقة، وضرورة ترك أمن الخليج لمسؤولية شعوبه [1].

وانطلاقاً من قناعة إيران بأمن الخليج- فقد أخذت بتطوير علاقاتها مع هذه الدول على نحو هادئ ومع وجود خلافات مهمة لم تمنع معظم دول الخليج العربي من تطوير علاقات ثنائية اقتصادية وأمنية بل ودفاعية مع إيران؛ غير أن الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية وامتلاك أسلحة دمار شامل،وزيادة النفوذ الإيراني في العراق أدت إلى تراكم الشكوك في النوايا الإيرانية.وعموماً اعتمد الإيرانيون سياسات واستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، والمتمثلة في سياسة الترغيب وذلك بتقديم كافة أنواع الدعم والمساعدة للدول المجاورة، والانخراط في منظومة أمن إقليمي يحقق المصالح المشتركة لكل دول الخليج، وسياسة الترهيب وذلك بإظهار قدر أعلى من الحزم والقوة لمواجهة أي تهديد.أما الأساليب والإستراتيجيات المتبعة مع القوى الدولية تتمثل في استراتيجية استثمار أخطاء الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومثال على ذلك احتلال أفغانستان والعراق، واستراتيجية خلط الأوراق، حيث تحاول إدخال موضوع الملف النووي،في تغيير الحسابات الإقليمية والدولية بشكل أضعف الموقف التفاوضيالأمريكي داخل مجلس الأمن وأحدث انقساماً بين الدول الكبرى، إضافة إلى استراتيجية التحالفات

الإقتصادية في مواجهة الضغوط الأمريكية من خلال ارتباطها بالإتفاقيات الإقتصادية مع دول كبرى تكون مضطرة للدفاع عن مصالحها الإقتصادية مع إيران، ومثال على ذلك النموذج الصيني في مجال النفط والغاز [2].

وفي أعقاب حصول دول آسيا الوسطى على استقلالها عام 1990 اتخذت قراراً بالإسراع نحو تأسيس منظومة علاقات قوية مع كل من دول آسيا الوسطى، ترتكز في آن واحد على دبلوماسية متعددة الجوانب، وعلى تقوية الروابط الثنائية مع كل تلك الدول، وقامت إيران بإطلاق برنامج شامل لتصدير ثورتها لهذه الدول، على أن هدف إيران من وراء

1- بسمة إمحمد العريفي، القوة الصاعدة في النظام وإنعكاساتها على مجلس الأمن، ط1 (دمش، دار هادي للنشر، 2010) ص186

2- المرجع السابق.ص188

تلك الخطوة، كان العمل على استمالة هذه الدول واللحاق بهم، قبل أن تكون عرضة للسقوط في شباك دول الغرب، كذلك كانت إيران لديها الرغبة في أن تكسب صداقة هذه الدول لكي تكون عوناً لها وسنداً يزيد من قوتها الخارجية، فقامت بالكثير من الخطوات التي تهدف إلى معاداة الغرب، بإرسال المزيد من عملائها، وعناصر أجهزتها الإستخباراتية لمعرفة النشاطات الأمريكية والإسرائيلية هناك. وقد شاع في بعض الدوائر السياسية الإقليمية أن طهران تسعى دوماً لتغذية الحركات الإسلامية المعارضة، مادياً ومعنوياً انطلاقاً من تبنيها منهجاً لتصدير الثورة [1].

أما على المستوى المتعدد الأطراف ساهمت سلطات إيران بشكل واسع بتشجيع دول آسيا الوسطى الجديدة للانتساب إلى منظمة (ECO)، وبخصوص العلاقات الثنائية فقد أقامت إيران بسرعة كلية، بعثات دبلوماسية في كل عواصم آسيا الوسطى، وتمّ التوقيع على اتفاقيات اقتصادية وتجارية وتقنية وثقافية مع كل دولها،وتم تبادل العديد من الزيارات الرسمية بشكل ثابت منذ مطلع 1992. وتسعى للعب دور الوسيط في النزاعات المحلية والإقليمية.

وتحتل تركمانستان مكانة خاصة بفعل قربها من إيران ومحاذاتها الحدودية، أما طاجكستان فتحتل مكانة خاصة بسبب انتمائاتها الثقافية، وفيما يخص تركمانستان فهي طريق وصول إيران إلى كل آسيا الوسطى، وبالنسبة إلى أوزبكستان فهي الأكثر سكاناًفي آسيا الوسطى وذات ثقافة فارسية

في الكثير من مناطقها، وبالتالي فهي ذات أهمية خاصة لإيران. وفيما يخص كازاخستان المجاورة لبحر قزوين تحاول أن تنمي علاقاتها الإقتصادية وتحقق تعاوناً بترولياً ثنائياً بشكل مقايضة بينهما، وأما قيرقيزستان فإن أهميتها الإستراتيجية محدودة لإيران، لكنها تشكل مكان عبور بري بين إيران والصين[2].

المعادلة الإيرانية (الروسية–الصينية)

تعمل الزعامة الروسية –بدافع وطني– إلى عرقلة الجهود الدولية لفرض العقوبات على إيران، وفي نفس الوقت بيع التقنية النووية لإيران. كذلك قامت بالرد بقوة على اتهامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول امتلاك إيران للتقنية النووية. والموضوع الإيراني هو

1– تنامي الدور الإيراني في آسيا الوسطى www.samanews.com 2010

2– بسمة إمحمد العريفي، مرجع سبق ذكره، ص168– ص169

أحد القضايا الخلافية بين روسيا والولايات المتحدة، لاسيما فيما يتعلق ببرنامج الدفاع الصاروخي الذي ترغب الولايات المتحدة بنشره في أوروبا درءاً لصواريخ هجومية مصدرها "دول مارقة" كما تدعي أمريكا. وتنشط روسيا في إعادة الحياة لعلاقاتها الإيجابية مع الشرق الأوسط، وهي العلاقة التي تشكل تحدياً مباشراً للنفوذ الأمريكي في المنطقة، وتنصب المراهنة الروسية لبسط نفوذها في الإقليم على إيران وسوريا. إذ تمتلك إيران السيولة المالية لشراء التقنية العسكرية الروسية، وتتميز سوريا بتوفيرها مجالاً وحضوراً جغرافياً هاماً في المنطقة. لاسيما في بناء قاعدة بحرية على شواطئها المطلة على البحر المتوسط [1].

ويدخل اللاعب الصيني إلى المنطقة ليزاحم نفوذ الولايات المتحدة أيضاً، وتتميز الصين بمتانة وضعها الإقتصادي وعلاقتها القوية مع روسيا، ونجحت الصين في تبوء المركز الأول في التبادل التجاري مع روسيا، إضافة إلى مشاريع أنابيب نقل الغاز من سفوح سيبيريا إلى المراكز الصناعية في الصين [2].

ومن هنا يأتي اهتمام إيران بفتح علاقات اقتصادية وسياسية متينة وتبادل تجاري مع روسيا والصين، وذلك لكبح النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

التعاون الإيراني (الأوروبي–الآسيوي)

إيران ترغب في أي توافق مع الولايات المتحدة يمنحها مزيداً من الوقت لتدعيم قوتها الذاتية عسكرياً واقتصادياً، كما يمنحها الفرص المطلوبة لتطوير برنامجها النووي وكذا توسيع نطاق نفوذها في المحيط العربي والآسيوي. حيث شرعت إيران في تطوير علاقاتها مع الهند وباكستان عبر خط الغاز الذي سيصل إلى الهند عبر باكستان، وكذا بحكم أن إيران قد نجحت في مد نفوذها في المحيط العربي عبر آليات وقوى متعددة.

حيث بات النفوذ الإيراني يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى تماس كبير مع قوة الاتحاد الأوروبي، إذ ارتفع التبادل التجاري بين أوروبا إلى نحو (15 مليار) يورو خلال عام 2006، في تماس مع القوى الصاعدة في آسيا جميعها سواء في الصين أو روسيا أو حتى كوريا.

1- المصدر. روسيا اليوم، روسيا والصين تنافسان أمريكا في الشرق الأوسط Arabic.IT.com

2- المرجع السابق

وإذا راجعنا الاختلافات الأمريكية الإيرانية نجد أن الخلاف الراهن هو حول الدور الإقليمي لإيران، وحول تمتع إيران بدرجة قوة عسكرية واقتصادية تجعلها قادرة على تحقيق النفوذ في المنطقة العربية والإسلامية، إذ أن الولايات المتحدة لم تبدِ فعلياً أي اعتراض جدي على الأوضاع الداخلية في إيران ولا على نظامها السياسي، فالولايات المتحدة الأمريكية ركزت جهدها على العراق وأفغانستان لا على إيران، بل بالتحالف مع إيران في احتلال العراق وأفغانستان. فالتحالف الإيراني الروسي يمتد عبر أهم كتلة جغرافية وسكانية في العالم المعاصر، إذ أن روسيا وإيران خط عازل وواصل بين الشرق والصين وكوريا، وبين الهند وباكستان ومنطقة بحر قزوين، في مرحلة وضعت فيها الولايات المتحدة ثقلها للضغط لإنقاذ مصالحها في تلك المنطقة من العالم، وهذا الخط يدفع إلى حالة تضاغط مع الوجود الأمريكي في آسيا كلها.

ويلاحظ أن إيران قد صعدت من لهجتها إلى حد غير مسبوق، خاصة حينما قال خامنئي إن إيران ستضرب المصالح الأمريكية في الخارج (وهي إشارة إلى توسع العمليات باتجاه المنطقة والعالم)[1].

1– طلعت رميح، 2007 www.almoslim.net

الفصل الثالث
تأثير المتغيرات العالمية على العلاقات الأمريكية الإيرانية

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي (القطب الواحد) هيمنة الولايات المتحدة
المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي
المطلب الثاني: إيران والنظام الدولي

المبحث الثاني: الملف النووي الإيراني
المطلب الأول: الرؤية الإيرانية للسلاح النووي وأحقية إنتاجه وتملكه
المطلب الثاني: الموقف الأمريكي والرؤية الغربية وموقف المجتمع الدولي
المطلب الثالث: المواقف الإقليمية من إشكال الملف النووي الإيراني ومواقفه الموقف الأمريكي والرؤية الغربية والمجتمع الدولي

المبحث الأول: طبيعة النظام الدولي (القطب الواحد) هيمنة الولايات المتحدة

إن الحماس الأولي لفكرة نظام عالمي جديد تأسس على أمل أن تقوم الأمم المتحدة وفقاً لما كان مقرراً لها أصلاً، سلطة عالمية تحافظ على القانون الدولي، أي منظمة للأمن الجماعي. غير أن

الأمم المتحدة أكثر فاعلية في حفظ السلام والأعمال الإنسانية منها كمنظمة للأمن الجماعي، وأن النظام العالمي الجديد الذي أوجد مثل هذا الأمل يوماً ما. وهذا النظام يطبق فيه المجتمع الدولي القانون الدولي على الدول المخالفة لذلك، وهذه كانت الفكرة من وراء إنشاء عصبة الأمم والأمم المتحدة، اتخاذ إجراء جماعي ضد منتهكي القانون الدولي، ومن المؤكد أن هذا سيكون نظاماً جديداً حيث لم يطبق عملياً، لكن الذي اتضح وفُهم من بداية إخراج العراق من الكويت وغيرها من الحروب بأنها ليست حرب مبادئ، وإجراء أمني جماعي، بينما كانت في الواقع دفاعاً جماعياً عن المصالح الغربية قام به الغرب، ولو لم تكن الكويت بلداً نفطياً، لما جرى تجميع تحالف ضخم لخوض الحرب. فالحرب على النظام القديم وليس خلق نظام جديد [1].

المطلب الأول: طبيعة النظام الدولي

إن التغييرات التي طرأت على الساحة الدولية أعطت واقعاً جديداً على صعيد التوازن الدولي، وأفرزت نظاماً جديداً، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المسيطر والمهيمن فيه. ومن النتائج التي أفرزتها التغيرات الدولية، ظهور مفاهيم ومصطلحات جديدة دخلت أدبيات العلاقات السياسية الدولية، ومن أبرز هذه المصطلحات (النظام العالمي الجديد) والذي تم الإعلان عنه منذ مطلع التسعينيات. ويعتبر الرئيس جورج بوش أول من استخدم هذا المصطلح على أنه عالم جديد خالٍ من التوترات ويتم فيه حل النزاعات الإقليمية.

أولاً: عوامل ظهور النظام العالمي الجديد

بدأ مصطلح النظام العالمي الجديد منذ أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، حيث أصبح شعاراً لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، نتيجة عدة عوامل، أهمها انهيار الإتحاد

1– روبرت كوير، تحطم الأمم، النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة د.زهير السمهوري، ط1 (الرياض، العبيكات للنشر، 2005)، ص109– ص111

السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى تفكك منطقة النفوذ التابعة له، وحل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الإشتراكية، وتراجع المكانة السوفيتية على المستوى العالمي، وترتب على ذلك تغيرات جذرية وجوهرية على مستوى النظام العالمي؛

الأمر الذي أظهر الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي، تتوافق مع المصالح الغربية بوجه عام، ومع الأهداف الأمريكية بوجه خاص، ومن هنا كانت الدعوة الأمريكية مع مطلع التسعينيات إلى إقامة النظام العالمي الجديد، الذي سيطر فيه المفهوم الإقتصادي والقوة الإقتصادية، ومنطق القوة أصبح منطقاً تقليدياً بالنظر إلى البدائل الاقتصادية والتجارية الحديثة. بل إن السياسة الخارجية الأمريكية كانت قادرة على جمع تحالف بلدان أوروبا الغربية المعادية للشيوعية بشكل طوعي [1].

وأدى غياب القطب المنافس إلى تفرد الولايات المتحدة كقطب وحيد مسيطر.

بعد أن استقرت الأحداث العالمية، وأتاح فرصة انتزاع زمام المبادرة لطرح رؤيا متكاملة لنظام عالمي جديد يقوم على حرية السوق وتدويل الإنتاج والاستثمار [2].

القطبية والتوازن: يعتبر مفهوم القطبية والتوازن من جملة المفاهيم التي تطرح متلازمة، وكان كل قطب منها يمثل بدوره محوراً أو مركزاً يجتذب حوله باقتدار دولاً تدور في فلكه، لكل قطب حدود لقدرته وحيزاً لنفوذه، وتشكل هذه الحدود والحيوز وضعاً يطلق عليها " التوازن"، وكلما تحقق التوازن تحقق معه السلام، وكلما غاب أطلت الحرب بوجهها، وهذه هي معادلة الحرب والسلام، وقانون التوازن. وعلى مدى التاريخ كلما كانت إحدى الدول المشاركة في حالة التوازن تتفوق على باقي الدول الأخرى من حيث القوة كانت تطيح بحالة التوازن السائدة، وتفرض حالة جديدة تنشأ عن إرادتها هي، فتقوم بنقض هذا التوازن ساعية لفرض قوانين وأصول جديدة محل الحالة السابقة. وفي مثل هذه الحالة إذا استطاعت هذه الدولة وحلفاؤها فرض نظام جديد فإنه سيقوم على توازن جديد لصالح هذه القوى المستجدة، وإذا لم توفق فإنها ستخرج مهزومة في لعبة التوازن.

1- يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، ط1 (بيروت دار النهضة العربية، 1986)، ص159- ص161

2- عمر المبروك سباقة، الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، قسم العلوم السياسية، 2004، ص33- ص37

لقد ملأ التناقض بين القوى والتوازنات المؤقتة تاريخ العالم اليوم بكثير من حالات السلم والحرب، إلا أن التوازن كان يزداد يوماً بعد يوم، وتزداد الحرب شراسة أيضاً بسبب نقص هذا التوازن الذي كان يسود كلما امتزجت العلاقات الدولية أكثر بالتكنولوجيا والزيادة البشرية، وكلما زادت العلاقة

بين الدولة والحكومة، والإنسان تعقيداً؛ إذ كان يفضي كل توازن إلى سلام، وكل سلام يتبعه العديد من حالات عدم الرضا التي تؤدي بدورها إلى السعي الدءوب للحصول على القوة لتحقيق الرضا، وبالحصول على هذه القوة تشتعل حرب يتبعها تفسح للقوات ويؤدي إلى تصفيتها، بسبب الضعف الناشئ عن هذا التفسح. ثم يظهر في أعقاب ذلك سلام جديد وتوازن جديد [1].

ثانياً: النظام الدولي ودور القوى الكبرى

إن القضية الرئيسية هنا هي هل تستخدم القوة إطار المبادئ الواردة في ميثاق هيئة الأمم المتحدة أم بالإلتفاف على مجلس الأمن الدولي. وتدعو غالبية الدول ومنها روسيا بشكل قاطع إلى صيانة آلية هيئة الأمم المتحدة، بينما تعتقد الأقلية، ومنها الولايات المتحدة؛ وبقية أعضاء حلف شمال الأطلسي، بأنه يجب لدى تنفيذ العمليات لدوافع إنسانية عدم انطلاق من الممارسات التقليدية لهيئة الأمم المتحدة، لأن آلية الهيئة الدولية ثقيلة الحركة بسبب حق (الفيتو) تمثل عرقلة، وأحياناً تحبط تنفيذ العمليات العاجلة اللازمة [2].

وتعتبر أزمة الشرق الأوسط أزمة محدودة في المكان والزمان، ويكتسب الطابع الشامل لها مؤشراً عاماً، هو القدرة على تحويل الإتجاه من ممارسة آلية هيئة الأمم المتحدة إلى الأفعال الوحيدة الجانب أو الجماعية للدول اللاعبين الرئيسين على الساحة الدولية. وفي أواخر القرن العشرين أدى تطور هذا الإتجاه إلى استخدام القوة المسلحة ضد يوغسلافيا، وهي ذات سيادة، وغزو العراق بالإلتفاف على هيئة الأمم المتحدة. حيث أصبح يسود مايسمى (الغزو لاعتبارات إنسانية) والمدعم بالأحكام التي تفسر بحرية جداً حول مكافحة الإرهاب الدولي.

كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة،

1- د.بيثرن اينردي، ترجمة سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ط1 (القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000)، ص69

2- يفرجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر شرق الأوسط والصراع الدولي، ط1 (بيروت دار النهضة العربية، 1986)، ص159- ص161

ودفع القوى المنافسة لها في أوروبا الموحدة واليابان وروسيا قبل هذه الأحداث، إلى بناء علاقة شراكة جديدة بين الجانبين. وبينما كانت السياسة الخارجية الأمريكية تعمل بانفرادية، أقنعت

أحداث الحادي عشر من سبتمبر جميع القوى الدولية، بأن الإرهاب أصبح يمثل تهديداً حقيقياً وإن أياً من هذه القوى لاتملك بمفردها الوسائل الكفيلة لمواجهة هذا التهديد. ويمكن للمتابع رصد هذا التحول في العلاقة من خلال تغير لغة الخطاب السياسي الأمريكي بعد الأحداث والتي طالبت بالعودة من جديد للحوار والتعاون والتنسيق مع أوروبا القديمة[1].

ثالثاً: سياسة مراكز القوة وتأثيرها على العلاقات الدولية

إن هذه السياسة تعتمد في الأساس على القوة؛ والقوات المسلحة، ويشكل سباق التسلح جزءاً لايتجزأ من هذه السياسة. فهي ليست في الواقع إلا تعبيراً مباشراً عن مصالح الاحتكارات الكبيرة التي تستفيد من سباق التسلح، وهي على استعداد لاستخدام القوة المسلحة في سبيل الإبقاء على سيطرتها.

إن غالبية فقهاء القانون الدولي الأمريكيين لا يأخذون بمفهوم الخط " الواقعي " لكنهم لاينتقدونه بشكل جدي وفي نفس الوقت يبدون أسفهم من تضائل الدور الذي يقوم به القانون الدولي. والفكرة الأساسية لدى المدرسة الواقعية، التي تعبر عن الصراع في سبيل التفوق وسيطرة دولة على أخرى، ويكون مصير الضعيف يخضع لحكم القوى؛ وبالتالي هيمنة القوى على الضعيف، وهكذا ترتفع النداءات إلى تعزيز وسائل إخضاع واستعباد الشعوب، وعلى إنماء الطاقة العسكرية، ولاسيما الذرية منها لدى الحلف الأطلسي وغيره من الأحلاف العسكرية.

ومن الواضح أن مفهوم "المدرسة الواقعية" يعكس الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية للدول الإمبريالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع التناقض في هذه المدرسة، والتي يقول عنها الواقعيون إنها عالمية، وليست في الحقيقة إلا قوانين إمبريالية[2].

1- www.anewar.org

2-د.عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، ط1(بيروت، دار النسيم، الشركة العالمية للنشر،1992)،ص28-ص34

رابعاً: هيمنة القطب الواحد

من أجل تحديد اتجاهات العالم بعد أحداث 11 سبتمبر يجب أن توضع هذه الحوادث في سياق ماسبقها من تطورات عملاقة في النظام الدولي خلال السنوات العشرين الأخيرة. فأحداث 11 سبتمبر هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة، منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة، وحرب الخليج، ومضايقة روسيا على إثر انهيار الدولة الإتحادية الكبرى ومضايقة كل الأنظمة التي لاتخضع للنفوذ الأمريكي المباشر. ومن هذا المنظور يمكن القول إن أحداث 11 سبتمبر هي من متفرعات حرب الخليج، وهذه الحرب قد حصلت بالشكل المثير لأن العالم كان قد دخل في ظل نظام القطب العسكري المهيمن الأوحد. والحقيقة أن الولايات المتحدة هي القطب الواحد من الناحية العسكرية، وعلى صعيد السلاح ذي التكنولوجيا الرفيعة المتقدمة، ولاتضاهيها أية دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري على الأسلحة الفتاكة الحديثة، ويبدو أنه ليس هناك دولة من الدول مستعدة لإنفاق ماتنفقه الولايات المتحدة في موازنة دفاعها، وهذا مايفسر ضعف الموقف الأوروبي والياباني تجاه أمريكا في كثير من المواقف في السياسة الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية [1].

ليس للولايات المتحدة مصلحة في أن ترى نشوء عالم عالي التكامل. فالقوى الكبرى الأخرى معرضة بالمثل للتهديدات التي تطرحها العولمة، بل هي أقل قدرة على مواجهة هذه التهديدات بمفردها، كما أنها ليست في وضع يمكنها من تحدي الولايات المتحدة مباشرة. وماتحتاجه هو فترة ممتدة من الإستقرار الدولي لكي تتمكن من التركيز على التنمية الاقتصادية والنمو (في حالة الصين، روسيا، الهند، اليابان)والتطور السياسي (في حالة أوروبا) والروابط الحسنة مع الولايات المتحدة هي مقياس جوهري لتحقيق ذلك[2].

1- أحمد بيظون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر،ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004) ص[11]- ص[12]

2- ريتشارد-هاس، ترجمة اسعد كامل إلياس، الفرصة لخطة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ط1 (الرياض، العبيكات للنشر، 2007)، ص[173]

المطلب الثاني:إيران والنظام الدولي

إن مايسمى بالنظام العالمي الجديد يعني الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي في ظل انعدام وجود إرادة دولية مستقلة، وتهميش دور القوى الإقليمية وغياب دور الأمم المتحدة. وتعمل على توسيع مجال هيمنتها وتأثيرها وفرض قيمها الغربية، المتمثلة في الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق وخاصة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية لاسيما في الوطن العربي، بغية تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتكيفا بما يتوافق مع المصالح الغربية. وتستخدم الولايات المتحدة قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان حجة للتدخل أوحصار الدول التي تعارض قيمها ومصالحها، دبلوماسياً، وعسكرياً، واقتصاديا، وتكنولوجيا، أو عن طريق الأمم المتحدة التي تحولت أداة في يدها. وتدخلها في شؤون دول العالم بحجة القضاء على الإرهاب، وإطفاء بؤر التوتر في العالم، بالإضافة لحجة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وضبط الدول التي تحاول تصنيع هذه الأسلحة، وتسعى إلى فرض العقوبات عن طريق الأمم المتحدة، وعن طريق عقوبات أحادية الجانب [1].

وبما أن النظام الدولي يهيمن عليه الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تناقض بين القواعد القانونية الدولية التي تحكم التفاعلات الدولية، وبين توزيع القدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض أوجد حالة من الفوضى في معالجة المشكلات الدولية، وذلك لعدم ملاءمة القواعد القانونية لحكم التفاعلات الدولية الجديدة، وأسفر عنه وجود أزمات عدة في هذا النظام وبدت فيه الشرعية الدولية عاجزة عن حل المشكلات الدولية، وفي نفس الوقت بدت آليات تسويتها تعكس التوزيع الجديد للقدرات الشاملة في النظام الدولي، وهذا التناقض دفع بالدول الرأسمالية المهيمنة إلى أن تعد ميثاق الأمم المتحدة غير صالح لحكم التفاعلات الدولية الجديدة [2].

1– سيد حسين، الموقف الإيراني يفضح مؤامرة اوباما على الشرق الأوسط، الحوار المتمدن، العدد:3130–2010/9/20–48–21 المحور: العولمة وتطورات العالم المعاصر www.ahewar.org/debat/show

2– محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2004)، ص130– ص133

أولاً: الدور الإقليمي لإيران

بحكم ما تملكه إيران من مقدرات القوى الشاملة للدولة، كانت عبر مختلف العصور واحدة من أقطاب دائرة الخليج العربي وآسيا الوسطى، وتعتبر قوة رئيسة في منطقة الشرق الأوسط ولها دور محوري إقليمي في المنطقة، لاعتبارات تتعلق بحجمها، واقتصادها وثرواتها وموقعها في خريطة العالم، ودورها التاريخي والحضاري للمنطقة والعالم، وتشابك هذه العوامل مع مصالح القوى الكبرى. ومن تم فقد ارتبط تحقيق المصالح والأهداف الإيرانية من ناحية، وصعود أو انكفاء دورها الإقليمي من ناحية أخرى بطبيعة ومدى التفاعل في العلاقات الإيرانية العربية وتأثرها بالمتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة. فقضية الصراع العربي الإسرائيلي مثلاً تعد من أبرز قضايا الشرق الأوسط، إن لم تكن القضية الأولى من حيث الاهتمام سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، ولذلك من الطبيعي أن يكون لإيران رؤية وموقف تجاه الصراع بأبعاده المختلفة ومحاوره المتعددة [1].

وبعد احتلال العراق، وتفكك القوات المسلحة العراقية تحولت إيران إلى قوة إقليمية عسكرية تقليدية مهيمنة في منطقة الخليج، فضلاً على تفوقها بالمساحة الجغرافية وبعدد السكان.فلا شك أن تصاعد الدور الإيراني واندفاعه لتحقيق طموحاته الإقليمية في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، ماهو إلا نتاج الاستثمار الجيد من النظام الإيراني للمتغيرات الجارية سواء لمعالجة الأزمات والمشاكل التي يمر بها العالم ولايستثني أي من الدول أو تلك المرتبطة بإعادة تشكيل النظام الدولي بكافة أبعاده وآلياته ودوائره، وإن كانت تعطي الأولوية للمنطقة الحيوية الممتدة مابين المنطقة العربية وحتى جنوب آسيا ومجالها الحيوي في الشمال والجنوب، لما يتوفر لها من ثروات وطاقة وتزدحم به من أزمات وقضايا تحمل أكثر التهديدات للأمن والسلم الدوليين، وفقاً للرؤية الدولية والمتمثلة في الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل [2].

وعلى الرغم من تغير الظروف الدولية، إلا أن حدة العداوة بين إيران والولايات المتحدة

1- عبدالمنعم منصور علي الحر، مرجع سبق ذكره www.elmessihfitunis.com

2- محمد عبدالحميد محمد النجار، الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية واسلوب مواجهتها، زمالة كلية الدفاع الوطني، مصر/القاهرة، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2010

مازالت موجودة، حيث تعتبر الأخيرة أن إيران تمثل خطراً حيوياً على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا، وأن الوسيلة المثلى للقضاء على هذا الخطر هو احتواء إيران وعزلها داخل حدودها الطبيعية. فواجهت إيران أسلوب الولايات المتحدة من خلال انتهاج سياسة خارجية قائمة على أسس الاعتماد على الذات، وتقوية القدرات الوطنية، وتدعيم النظام داخلياً، وتدعيم التعاون مع القوى الإقليمية والدولية التي ترتبط بعلاقات مع إيران، ولجأت إيران إلى إحداث نوع من الموازنة في القوة، فلم تجد مفراً من توثيق علاقاتها مع بعض الدول الكبرى مثل روسيا والصين، ودعمت علاقتها مع سوريا وبعض المنظمات والأحزاب الشيعية والمجموعات الثورية في المنطقة مثل المنظمات العراقية واللبنانية والخليجية والمنظمات الفلسطينية المسلحة مثل حركة حماس والجهاد، وبعض المجموعات في الأقطار الإسلامية، إلا أن هذا التغلغل الإيراني يأخذ أحياناً شكل الإمداد العسكري [1].

1- المجال الكيماوي والبيولوجي: لقد عملت السياسة الإيرانية على تطوير برامج أبحاث وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وقد عبرت القيادة الإيرانية عن جّل اهتمامها بتطوير امتلاك هذا النوع من الأسلحة وأعدته رادعاً قوياً لأي مواجهة محتملة، وضد التهديدات الخارجية الأمريكية المستمرة لها، وأخذت المنظمة الإيرانية لأبحاث العلوم والتكنولوجيا بمسئولية هذا الأمر ومن بين المنشآت الإيرانية التي تقوم بالبحث في هذا المجال[2] برنامج خراج، شركة رازي للكيماويات، مركز مارميدانشنت، شركة بولي أكيل.

2- الدعم الإيراني لسوريا وحزب الله: تعتبر سوريا من أكثر الدول العربية تقدماً في مجال تطوير أسلحة الدمار الشامل، حيث تتوفر لديها ترسانة كبيرة من مئات الصواريخ من طراز أرض-أرض التي يمكنها أن تغطي معظم أجزاء إسرائيل، وبفضل المساعدة الإيرانية وكوريا الشمالية، استطاعت سوريا أن تطور رؤوس حربية كيميائية لهذه الصواريخ، مما يشكل تهديداً استراتيجياً لإسرائيل. لقد

خلقت هذه الترسانة العسكرية توازناً فاعلاً للرعب بين سوريا وإسرائيل، والتحرك في هذا الاتجاه يعود وبصورة كبيرة إلى بقاء إيران إلى حد كبير وكوريا الشمالية، كدول صديقة وحيدة مستعدة لتوفير موارد

1- بيئة النظام الدولي والسياسة الخارجية الإيرانية www.albainah.net

2- اسلحة الدمار الشامل وآثرها على السياسة الخارجية الإيرانية 2010/10/25 www.alrashead.net

مالية وفتح مخازن أسلحتها لسوريا. أما بخصوص الأسلحة الكيماوية والبيولوجية فقد تم تصنيعها محلياً بمساعدة إيران وكوريا الشمالية وتم تزويدها لسوريا، ومن جهة أخرى فإن حزب الله جزءاً من التخطيط الإستراتيجي السوري ضد إسرائيل وبمساعدة الإيرانيين، ووفقاً للتقارير فإن إيران قامت بتزويد حزب الله بعشرات الصواريخ والتي تبلغ مداها (75،125،225) كيلومتر، وتستطيع بالتالي الوصول إلى ضواحي تل أبيب [1].

إن حزب الله يشكل لإسرائيل قضية قديمة، وكثيراً ماكانت إسرائيل تربط مابين سوريا وحزب الله، كما ترى أن حزب الله أداة في يد إيران، والمعروف أن الهدف الإستراتيجي من التصعيد الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، يرتكز على اعتقاد حكومة إسرائيل- بأن مايفعله حزب الله في لبنان هو جزء من مخطط إيران لإحباط عملية السلام، وأن هذا الإعتقاد راسخ في كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وتركز على سوريا أولاً في هذا الخصوص باعتبارها المشكلة الأساسية وليست إيران، لأن سوريا هي المسؤولة عن ضبط الأمن في لبنان، وهي طريق عبور الأسلحة إلى حزب الله[2].

3- العلاقات الدفاعية الإيرانية السودانية: تحصلت (حريات) على معلومات موثوقة بأن خبراء أجانب في أسلحة الدمار الشامل يتواجدون حالياً بالخرطوم للعمل في مصنع أسلحة الدمار الشامل، في إطار التعاون الحكومي السوداني الإيراني، وكانت حكومتا السودان وإيران قد وقعتا في الخرطوم 7 مارس 2010 على اتفاق تعاون عسكري (بيني)، شمل الجوانب الفنية والصناعية والعلمية والتدريب، وبحسب صحيفة الشرق الأوسط 8 مارس 2010 قال وزير الدفاع الإيراني إن مثل هذه الإتفاقات تساعد على استتباب الأمن والسلم، وسبق أن نشرت وكالة شيمابرس في مايو 2010 أن (قوات القدس) الحرس الثوري الإيراني قد أقامت في السودان مصنعاً للصناعات العسكرية، وجاء إنشاء المصنع تنفيذاً للملحق غير المعلن، من الإتفاقية الدفاعية التي وقعها وزير

الدفاع الإيراني أثناء زيارته للخرطوم في مارس 2008، والتي وصف خلالها السودان بأنه حجر الزاوية في الإستراتيجية الإيرانية بالقارة الأفريقية. ويتضح هدف إيران الأساسي من وراء إقامة

1- سوريا وأسلحة الدمار الشامل 2009/1/25 www.defense-arab.com

2- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات، 1997) ص1- ص4

هذه التحالفات تكون قد أمنت لحلفائها استمرار إمدادهم بأسلحة نوعية مصنعة بخبرة إيرانية خارج إيران، ولاتحمل هذه الأسلحة علامات إنتاج إيرانية، ومن السهل تخزينها كأسلحة احتياطية في السودان تكون تحت إمرة الحرس الثوري في ساعة الحاجة إليها أو إذا أراد إمداد حلفائه كالحوثيين والصوماليين وغيرهم، ناهيك عن الإستمرار بدعم حركة حماس بقطاع غزة بالأسلحة والصواريخ. حيث يقوم هذا المصنع بمد حماس بمختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة وبإشراف من قبل مهندسي الوحدة التكنولوجية لقوات القدس بالحرس الثوري [1].

4- الثقل الإيراني في العراق: يبدو أن الأطراف المتصارعة في العراق، طرحت أوراقها بشكل علني أن الحكومة الإيرانية تدعم الجماعات المسلحة، وتدرب المقاتلين من جيش مقتدى الصدر أو جماعة بدر، وتدعمهم بالمال والسلاح، وقد أعلنت إيران بشكل واضح عن تدخلها وفاعليتها في الشأن العراقي، فالأطراف المرتبطة بها في العراق والتي تخوض الصراعات، هي جماعات ترتبط بشكل مباشر بها، فالمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة والتيار الصدري، يرتبطون بشكل مباشر بإيران وتدار عملياتهم من قبل جهات إيرانية متعددة الولاءات ترتبط بهذا الزعيم الإيراني أو ذاك، حيث يرتبط المجلس الأعلى بالإطلاعات الإيرانية، فيما يرتبط التيار الصدري بقوات القدس والحرس الثوري الإيراني، ولحزب الدعوة ارتباطه المباشر بالسيد علي خامنئي.

إن المتابع يلمس حقيقة التدخل الإيراني وحجمه، من خلال التصعيد الذي حدث في البصرة في عام 2007، ورافقه إيقاف كامل لأي عمليات إرهابية في المناطق التي تهيمن عليها الأحزاب الدينية، مما يعني أن إيران ترسل رسالة واضحة للقيادة الأمريكية عن قوة تأثيرها على اللاعبين السياسيين في العراق وأنها قادرة على تحريك الأوضاع في أي منطقة تريد وقادرة على إثارة المعارك والإضطرابات في غرب العراق وشرقه وجنوبه. فبعد اشتداد المعارك في وسط وجنوب

العراق، والفوضى التي خلفتها المعارك، أرسلت إيران إلى مجموعاتها المسلحة في العراق لاجتماع طارئ في أراضيها للوصول إلى اتفاق لم يعلن عن كثير من بنودها، فشارك علي الأديب القيادي في حزب الدعوة والعامري عن منظمة بدر ومقتدى الصدر، في مفاوضات بإشراف ورعاية إيرانية،

1- أسلحة دمار شامل إيرانية بالخرطوم 2011 www.sudanjem.com

فأصدر مقتدى بيانه بإيقاف القتال وانسحاب المالكي من البصرة فوراً، وفعلاً انسحب المالكي وأوقفت الإعتقالات والمداهمات والعمليات العسكرية، وهذه رسالة قوية لأمريكا عن القدرة الإيرانية وتأثيرها في الشأن العراقي، وأن لا مفر لأمريكا من التفاوض معها. وفعلاً طلبت القيادة الأمريكية من الحكومة العراقية البدء بجلسة مفاوضات ثلاثية تزامنت مع إعلان أحمدي نجاد عن قيام إيران بتشغيل 6000 جهاز طرد مركزي لتخصيب اليورانيوم، والوجه الثاني من هذه الرسالة الإيرانية إلى البيت الأبيض أنهم قادرون على التأثير على الإنتخابات الرئاسية بإشاعة الفوضى وإثارة الإضطرابات في العراق، مما سيجعل بقاء الجمهوريين بالبيت الأبيض من المحال[1].

5- إيران والقضية الفلسطينية: تدعم إيران القضية الفلسطينية من خلال دعم المقاومة المتمثلة في المجموعات المسلحة مثل حركة حماس والجهاد، وتعتبر أن الصراع المسلح وإخراج الإسرائيليين من فلسطين هو الحل الوحيد لحل هذه القضية، وفي هذا الإطار تحاول إيران أن تكسب أوراق ضغط أخرى، وذلك بتوثيق علاقاتها مع سوريا ودعمها للوقوف ضد مشاريع التسوية مع الإسرائيليين، وإقامة علاقات استراتيجية، والتعاون مع سوريا لدعم المقاومة الفلسطينية وأيضاً حركة المقاومة الإسلامية اللبنانية (حزب الله) بالمال والسلاح، والذي تربطه به علاقات عقائدية ودينية.

يشير تقرير استخباراتي إسرائيلي خاص صدر عن (مركز المعلومات الإستخباراتية للإرهاب) إلى وجود علاقة عسكرية وتواصل بين إيران والمقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس في قطاع غزة، ويبرز التقرير أن القدرات العسكرية لحماس وفصائل المقاومة والتي تم بناؤها في قطاع غزة أنها بمساعدة إيرانية مكثفة، مشيراً إلى وجود مخازن أسلحة كبيرة تحتوي على الآف الصواريخ، سواء كانت صواريخ إيرانية، أو صواريخ محلية الصنع، من خلال استعمال تكنولوجيا إيرانية.

وتشمل صواريخ متوسطة المدى من نوع فجر 5 الإيراني، وصواريخ محلية الصنع من نوع 1475. ويشير التقرير إلى أن وحدة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني هي المخولة في دعم المقاومة الفلسطينية، وتصدير الأسلحة خارج البلاد، كما أنها تعمل على تدريب المقاومة،

1- الحوار المتمدن 2008/4/1www.aherar.org/debat/show.art.asp

وهي مسؤولة عن شحن المساعدات العسكرية للمنظمات الفلسطينية وتهريب أسلحة وتدريب ونقل معلومات تكنولوجية ونقل أموال [1].

أما موقف إيران من مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، فهي محل رفض إيراني وتعتبرها مؤامرة كبرى، وخيانة للشعب الفلسطيني، وتتصدى وترفض أي مؤتمر للسلام مثل مؤتمر مدريد، واتفاقية أوسلو، ومن قبل معاهدة كامب ديفيد. ولقد تابعت إيران أسلوبها المناهض لأية مباحثات سلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بوسائل مختلفة، حيث تطرح إيران مشاريع إقليمية تتعارض مع مشاريع التسوية، ومثل هذه المشاريع هي: مشروع أمن الخليج6+1+1، ومشروع السوق الإسلامية المشتركة، ومشروع اتحاد البرلمانات الإسلامية، ومشروع وحدة العالم الإسلامي، ومشروع الحكومة العالمية للإسلام، حيث جعلت إيران العالم الإسلامي كله يدخل من ضمن اهتماماتها، ولاشك أن مشروعات الوحدة والتعاون الإيرانية تسعى لرسم خريطة جديدة في المنطقة، تضم العالم العربي، وإيران، وتركيا، ودول آسيا الوسطى، والمنطقة الإسلامية في أفريقيا[2].

6- البرنامج النووي الإيراني وأمن إسرائيل: إن مجرد وجود سلاح نووي لدى إيران سيقود إلى تغيير استراتيجي في مشهد الشرق الأوسط. فالبيئة الإستراتيجية لإسرائيل ستكون أقل استقراراً، وستخلق إيران تهديداً بأبعاد جديدة تجاه عدد من الدول، وعلى رأسها إسرائيل، وقد تشجع إيران عناصر راديكالية في المنطقة وفي العالم الإسلامي، وتوسع تأييدها للمنظمات الإرهابية،وينتج عنها محاولة دول أخرى في المنطقة من الإنضمام إلى سباق التسلح النووي مثل مصر والسعودية وسوريا وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطر على المصالح الأمريكية في المنطقة، كما تمنح إيران سوريا مظلة نووية، علنية أو ضمنية؛ فيعتقد النظام السوري وحزب الله أن حرية عملياتهما

ضد إسرائيل قد زادت، بالإضافة إلى أن تهديد القنبلة النووية الإيرانية، قد يولد في إسرائيل أجواء رعب قد تؤثر سلباً، في القدوم إلى إسرائيل والهجرة منها، وفي الإستثمارات الأجنبية فيها [3].

1- تقرير استخباراتي: إيران تسلح المقاومة الفلسطينية بغزة http//www.destqlal.com/ar/index.php

2- سالم مصباح محمد البكوش، إيران والبحث عن دور إقليمي بارز بعد حرب الخليج الثانية، مرجع سبق ذكره، ص[155]

3- أفرايم كام، إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2008)، ص[61]

وحسب شهادة مائير داغان رئيس المخابرات الخارجية الإسرائيلي (موساد) في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، إن احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل أكبر تهديد لإسرائيل منذ إنشائها، وأنها اقتربت من نقطة اللارجوع ويمكن لإيران التهديد بالسلاح النووي، في حالة امتلاكها له، إذا شعرت بأن الولايات المتحدة على وشك شن هجوم تقليدي واسع ضدها على غرار ما حدث في العراق.وتدرك إيران أن امتلاكها للسلاح النووي سيؤثر على موازين القوى الإقليمية، كما أنه سيؤثر على سلوكية كل دولة من جيرانها بما في ذلك إسرائيل، ويمكن أن تلجأ إيران في بعض الحالات إلى نوع من الإبتزاز السياسي من خلال فائض القوة التي يؤمنها سلاحها النووي، ولكن يبقى ذلك ضمن إطار النظريات السياسية التي قد تروج لها إسرائيل ، من أجل تأليب الرأي العام الإقليمي والدولي ضد إيران وسعيها لامتلاك القنبلة النووية، ويذهب الإسرائيليون في حملتهم ضد إيران (النووية) إلى اعتبار أن إسرائيل تشكل الهدف الأساسي بالنسبة للسلاح النووي الإيراني [1].

7- <u>الرغبة في الزعامة الإسلامية</u>:هناك نوعان من النفوذ السياسي والطائفي، غير المباشر لجمهورية إيران، في كل من العراق وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وبعض دول الخليج، وفي أجزاء أخرى من بعض البلدان العربية، حيث توجد أقلية من المنتمين إلى المذهب الشيعي، ويذهب البعض إلى أن هذا التغلغل الإيراني يأخذ أحياناً شكل الإمداد العسكري، ولقد باتت إيران الزعيمة الشيعية، تنظم حركتها وفق مصالحها العقائدية نحو بناء الإمبراطورية الشيعية العظمى، على حساب حطام العراق، والفتنة الطائفية في لبنان، والتذكير بحقوق الشيعة في الدول الخليجية، ومساندة تحركاتهم سياسياً وعقائدياً، والأحداث جميعاً تشير إلى تحرك شيعي مدروس وثابت التوجه، بدأ في لبنان، وانتقل إلى سوريا، ثم أصبح العراق مرتكزاً أساسياً له، مروراً بما يحدث في البحرين من مظاهرات للشيعة وحمل لافتات ذات معنى وتوزيع المنشورات المناهضة للحكم، وسط دعم كامل من النخبة الدينية الإيرانية، وكل هذه الأحداث تشير إلى

نجاح الدور الإيراني في بروز تيارات الإسلام الشيعي السياسي، وفي دول شرق أوسطية كثيرة، والهدف واضح وإيران لم تخفه، وهو مساعدة الشيعة في كل مكان على المطالبة بحصتهم في السلطة السياسية [2].إن ازدياد نفوذ ودعم إيران الإقليمي للأحزاب والحركات العسكرية الشيعية وتنامي دورها، يعتبر تهديداً للأمن القومي العربي، حيث إن التدخلات الإيرانية واضحة للغاية في العديد من القضايا العربية.

1– مجلة الدفاع الوطني، العدد 330 www.lebarmy.gov.lb/articleasp

2– محمد عبدالحميد محمد النجار، الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية واسلوب مواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص53

المبحث الثاني:الملف النووي الإيراني

إن تقنيات تصميم الأسلحة النووية وإنتاج المواد الإنشطارية لم تكن مصونة أو مضمونة جيداً في السنوات الأربعين أو الخمسين الأخيرة، وقد أصبحت المعارف الفكرية المطلوبة لتصميم رأس نووي وتجميعه قديمة، ولم تعد القدرة النظرية على إنتاج الرؤوس الحربية النووية مقتصرة على دولة دون أخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التقنية التي كانت حصرية ذات يوم أخذت تفلت من قبضة نظام الضمانات الذي يهدف إلى منع الانتشار النووي، وأصبحت هذه التقنية متاحة الآن للدول التي تطمح إلى امتلاك زمام السلاح النووي، وتعد صناعة الرأس الحربي النووي عملية تجميعية تتصف بالدقة والتعقيد، وتعتمد على مواد عالية الجودة والنقاوة، وتتطلب هذه الشروط التقنية والمادية وجود بنية تحتية مجتمعية وصناعية قادرة على الجمع بين العديد من المعارف العلمية والهندسية، ووسائل الإنتاج المتقدمة، والتعاون مع دول أخرى [1].

المطلب الأول:الرؤية الإيرانية للسلاح النووي وأحقية إنتاجه وتملكه

بدأ البرنامج النووي في الخمسينيات، وتم بناء البرنامج النووي عام 1960 بمساعدة ودعم وتشجيع الولايات المتحدة وحكومات أوروبا الغربية، وفي أول يوليو 1968 وقعت إيران على معاهدة الحد من تجارب الأسلحة النووية وإنتاجها، وأصبح التوقيع نافذاً من 5 مارس 1970، وجاء في نص القرار في الفقرة الرابعة منه " أن إيران لها الحق في تطوير وإنتاج واستعمال الطاقة النووية الذي وقعته إيران للأغراض السلمية دون تمييز يذكر، وامتلاك الأجهزة والمواد والمعلومات التكنولوجية والعلمية.

واستناداً إلى المعاهدة تمكنت إيران من استيراد ماتحتاجه من مختلف المصادر لبناء مفاعلات نووية، كما اتخذت من هذا التوقيع مسوغاً لتطوير التكنولوجيا النووية، وبدأ التفكير الجاد في امتلاك مفاعلات طاقة كبيرة من أوائل العام 1972[2].

واستمر التطوير لتلك المفاعلات بالإتفاق والتعاون مع الولايات المتحدة لشراء مفاعلات نووية وأنظمة ليزرية لتخصيب اليورانيوم، كما وقعت مع فرنسا اتفاق لتوريد مفاعلين

1- جون لأرج، مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص[3]

2- ويكبيديا، برنامج إيران النووي ar.wikipedia.org/wiki

لإنتاج الماء الثقيل، واتفاق مع شركات من ألمانيا والأرجنتين والهند واستراليا والدانمارك وجنوب أفريقيا [1]، واستمر هذا التعاون حتى قيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه عام 1979، وتم إيقاف البرنامج النووي مؤقتاً وإعادة تشغيله مجدداً بقليل من المساعدة الغربية. وقد أنجزت شركة سيمونز الألمانية بنسبة 75% من مفاعل بوشهر إلى عند قيام الثورة، وشرعت الحكومة الإيرانية من جديد في هذا البرنامج عام 1985، ولما فشلت الحكومة الإيرانية في استمالة الغرب لاستئناف البرنامج النووي، وقعت اتفاقاً مع روسيا عام 1995 لاستكمال مفاعل بوشهر، بالإضافة إلى التعاون لاستخراج خامات اليورانيوم، وقد أدى هذا الاتفاق إلى غضب شديد في الولايات المتحدة، وحاولت عرقلة البرنامج، وهددت عام 1991 بفرض عقوبات اقتصادية على كل الدول التي تتعاون مع إيران في المجال النووي، وفي أعقاب انتصارها في حرب الخليج أصدرت قانوناً بحظر تصدير أي معدات نووية أو مزدوجة الاستخدام لإيران والعراق.

ثم أصدرت قانون (داماتو) عام 1995، الذي يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر أكثر من 40 مليون دولار في تطوير صناعة النفط في إيران، ومع أن روسيا قررت المضي في التعاون مع إيران إلا أنها تأثرت في آخر المطاف بالضغوط الأمريكية الإسرائيلية، فجنحت إلى عدم التعاون مع إيران، وفي العام 2003 قامت المعارضة الإيرانية في الخارج بإفشاء معلومات عن إخفاء أنشطة نووية سرية عن أعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنها أنشأت معملاً لتخصيب

اليورانيوم، وآخر لإنتاج الماء الثقيل لتندلع الأزمة التي مازالت مستعمرة حتى الآن، حيث تعددت العقوبات على إيران، بينما هي تصر على استكمال برامجها دون اهتمام بتلك العقوبات [2].

وتبرر إيران لنفسها حق امتلاك السلاح النووي بوجود قوة في المنطقة تمتلك هذا السلاح في الشرق الأوسط وهي إسرائيل، لاسيما في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وكذلك البيئة الغير مستقرة المحيطة بها، حيث تجد نفسها محاطة بالقوى المعادية لها، ففي السابق

كانت العراق، وكذلك قوى غير موثوق بها مثل (باكستان وروسيا)، أو متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية مثل (أذربيجان وتركيا وأفغانستان)، ويزيد مؤشر عدم

1- برنامج إيران النووي ar.wikipedia.org/wiki

2- خلفية تاريخية عن البرنامج النووي الإيراني www.moqatel.com

الإستقرار، الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز مع تصاعد المواقف العدائية ضد طهران.

وبعد انهيار العراق كقوة إقليمية عسكرية وسكانية كبرى، ودخول معظم دول الخليج تحت مظلة الحماية الأمريكية، من خلال القواعد العسكرية المنتشرة في هذه الدول، وهذا من شأنه أن يغري إيران لتطوير قدراتها النووية، وذلك لمواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، بالإضافة إلى أن البرنامج النووي يعد مصدر فخر للإيرانيين ويأتي في مصلحة الحكومة والنظام الإيراني على الصعيد الداخلي والخارجي [1].

ويعد الملف النووي الإيراني من أكثر الملفات التي يبدو فيها ويتضح التشدد الإيراني، حيث تتمسك إيران بحقها في حيازة التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وتعده حقاً أصيلاً لها تقضي به معاهدة منع الانتشار النووي، وهذا التشدد يجد تفسيره في مجموعة من الدوافع والاعتبارات، والتي تجعل طهران متمسكة بهذا الخيار.

الدوافع والاعتبارات النووية الإيرانية: تتوزع الدوافع والاعتبارات مابين اقتصادية وسياسية وعسكرية وإستراتيجية:

فالدوافع الاقتصادية تتمثل في تأمين 20% من الطاقة الكهربائية بواسطة المواد النووية، وذلك لتخفيض استهلاك الغاز والنفط.

أما الدوافع العسكرية فتأتي ترجمة للفكر الإستراتيجي الإيراني الذي ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية–الإيرانية والتي وقف فيها الغرب إلى جانب العراق، وغض الطرف عن استخدام صدام حسين المكثف للأسلحة الكيماوية والبيولوجية، الأمر الذي دعم اتجاه الحكومة الإسلامية لتطوير برنامجهاالنووي.

أما الدوافع الإستراتيجية لتطوير القدرات النووية فتندرج في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً، يقوم على تحقيق هدف أساسي، وهو بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج والإستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي، مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة، ولذلك فإن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية

1– وليد محمد الصويعي، إشكالية منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009، ص111

لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وثمة هدف استراتيجي آخر تسعى إيران لتحقيقه يتمثل في إحداث تقارب في موازين القوى مع إسرائيل، والتي تعتبر الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية في منطقة الشرق الأوسط [1].

استحوذت أعمال تطوير أسلحة الدمار الشامل مجالاً واسعاً من برنامج التطوير والبحث في إيران، ويعد هذا العمل جزءاً من مشروعها الهادف إلى تحويل هذا البلد إلى قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الخليج العربي، حيث قامت بشراء مفاعل من الهند تبلغ قوته (10) ميغاواط، ومنذ العام 1990 كان البرنامج النووي الإيراني يتبع إستراتيجية المرحلتين:

المرحلة الأولى: الحصول على المساعدات لإعادة عمل مفاعل بوشهر.

المرحلة الثانية: الحصول على مفاعلات نووية جديدة وأخرى للأبحاث.

أما في مجال البحث العلمي فمثل التعاون الإيراني الروسي من خلال تدريب الخبراء وتقديم المعدات والمواد الضرورية لتشغيل المفاعلات والإستعانة بأكثر من (50) خبيراً نووياً خير دليل على هذه السياسة، وقد سربت معلومات تشير إلى أن إيران حصلت على ثلاث قنابل نووية

روسية عن طريق كازاخستان، وفضلاً عن شراء طائرات ميغ/27 من روسيا الإتحادية، التي يمكنها حمل هذا النوع من القنابل.

مركز الأبحاث النووية: ويحتوي على مفاعل طاقته (5) ميغاواط أنشئ من قبل الولايات المتحدة عام 1967، ومركز أصفهان للأبحاث النووية– ومركز خرج للأبحاث النووية– مركز دار فوفين– جرجان– معلم قلابة– ساغاند (يزد)– بوشهر[2].

الإدعاء الإيراني بحق امتلاك السلاح النووي:

يجاهر قادة إيران علناً بأن التعليق الدائم لبرنامج التخصيب غير مقبول لديهم، محذرين من أن قرار التعليق قد يُلغى في غضون أشهر في حال لم تثمر مفاوضات دول "الترويكا" الأوربية مع إيران عن شيء. وفي داخل إيران، عمد النظام الحاكم إلى استثارة المشاعر الوطنية لدى المواطنين لغرض الوقوف بوجه المطالب الخارجية الرامية إلى حرمان إيران من حقها في تطوير تقنيات نووية متقدمة، فيما انتقد بعض السياسيين الإيرانيين

1– البرنامج النووي الإيراني www.kna.kw/clt/run

2– أسلحة الدمار الشامل وأثرها في السياسة الخارجية الإيرانية www.ansar.com

الإتفاقية التي تفرض على إيران التضحية بقدراتها النووية مقابل "وعود جوفاء" من جانب أوروبا. أما على الصعيد الدولي، فقد ناشدت إيران دول حركة عدم الانحياز الوقوف إلى جانبها، متهمة الدول الغربية بالسعي إلى حرمان إيران، وعلى نحو تمييزي من "حق" امتلاك تقنية نووية سلمية وفقاً لأحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية [1].

تركز سياسة الأمن القومي الإيراني على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة في البيئة الإستراتيجية المحيطة بإيران، وتركز أهداف السياسة الدفاعية الإيرانية على محورين رئيسيين:

المحور الأول: امتلاك القدرة على الدفاع عن الأرض الإيرانية في مواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، التي زادت عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

المحور الثاني: يتمثل في تعزيز الدور الإستراتيجي الإقليمي لإيران، سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين، أو وسط آسيا أو جنوب غرب آسيا [2].

اتفاقيات التعاون النووي الإيراني:

سعت إيران للحصول على الدعم الخارجي من عدة مصادر، ووقعت مع باكستان اتفاقية للتعاون النووي عام 1987. وبدأ مختصون من مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية التدرب في باكستان، وقامت إيران بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصينالشعبية، ووقعت الدولتان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990، لكن هذا التعاون بدأ في الواقع عام 1985، ووقعت إيران اتفاقية لبناء مفاعل بحوث بأصفهان مع الهيئة الصينية للعلوم والتكنولوجيا وصناعات الدفاع الوطني في 21 يناير 1991.

وسعت إيران لامتلاك مفاعلات أكبر حجماً، وتفاوضت مع أسبانيا من أجل إصلاح وإكمال المفاعلات التي بدأ الشاه بناءها في بوشهر، ومع ألمانيا أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وعندما فشلت تلك الجهود، اتجهت إيران إلى الصين وروسيا، ففي 10 سبتمبر عام 1992 أعلن وزير الدفاع الإيراني عن إتمام صفقة بيع مفاعل واحد من جمهورية الصين الشعبية، وفي يوليو 1994 أعلنت إيران وجمهورية الصين الشعبية أنهما وقعتا إتفاقية تقوم الصين بموجبها بناء مفاعل نووي قرب طهران. وأجرت إيران

1–جاري سامور،مواجهة التحدي النووي الإيراني،ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2006)، ص[26]

2– وليد محمد الصويعي، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص[111]

مفاوضات مشابهة مع روسيا، وبدأت سعيها للحصول على مفاعلات نووية، ووردت تقارير بأن روسيا وقعت عقداً لبيع مفاعلين نوويين لإيران أواخر الثمانينيات. وفي نوفمبر 1994، أعلنت إيران أن روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل بوشهر، ووقعت الاتفاقية مع روسيا في 18 يناير 1995. إضافة إلى ذلك يعمل 150 فني روسي في موقع المفاعل، وإرسال شحنات ضخمة من المواد، وإرسال 2000 عامل روسي، وتدريب 500 فني إيراني، وأرسلت 50 خبيراً نووياً الأمر الذي أقلق الأمريكان والغرب، وظهرت ردود فعل إدارة كلينتون معلنة حظر تجاري على إيران [1].

إن البرنامج النووي الإيراني يركز أساساً على مجالات محددة هي:تخصيب اليورانيوم، ونظام الفصل الليزري، ووسائل الإيصال (5)، فالأهداف المحركة لإيران لامتلاك السلاح النووي نابعة

من رؤيتها لقوى إقليمية تمتلك أو تسعى لامتلاكه مثل العراق سابقاً، وإسرائيل، والهند، وباكستان، وبعض دول آسيا الوسطى، فلابد أن يكون هناك في إيران من يفكر في أن الطريق النووي يمثل السبيل الأسهل والأكيد نحو الأمن المطلق، ولكن هناك صعوبات تتعلق بالجانب الفني، والضغوط الدولية.

وفي ضوء هذه القيود والصعوبات يبدو ومن غير اليسير بالنسبة لإيران أن تصل بسهولة إلى مرحلة إنتاج وتطوير الأسلحة النووية وعلى الرغم من التقديرات سالفة الذكر بشأنتوقيت امتلاك إيران للسلاح النووي.

إن المشكلات الفنية والبشرية المختلفة، والاقتصادية ومشكلات نقل التكنولوجيا النووية، التي يواجهها هذا البرنامج تطرح صعوبات كبيرة في مجالات محددة، ولاسيما تلك المتعلقة بصعوبة الحصول على اليورانيوم أو البلوتونيوم اللازم لإنتاج السلاح النووي علاوة على أن الضغوط الهائلة التي تمارسها الإدارة الأمريكية على كل من روسيا الاتحادية والصين لوقف تعاونهما النووي مع إيران، يمكن أن تدفع هاتين الدولتين في المستقبل القريب للرضوخ للضغوط الأمريكية، وبالذات في ظل احتياجهما المتزايد لعلاقات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة، وكذلك في ظل النفوذ الكبير الذي

1–أنتوني كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، ط1(ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية)،ص124–ص128

تمارسه الولايات المتحدة على الساحة الدولية في الفترة الحالية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وهو مايمكن أن يؤدي إجمالاً إلى الحد كثيراً من تطور البرنامج النووي الإيراني [1].

المطلب الثاني:الموقف الأمريكي والرؤية الغربية وموقف المجتمع الدولي

على الرغم من أن القوى الدولية والإقليمية المعنية بالأزمة كانت تتفق من حيث المبدأ على ضرورة التزام إيران بمعاهدة منع الانتشار النووي، لاسيما وقف عمليات تخصيب اليورانيوم إلا أنها تتباين في إدارتها للأزمة، ليس فقط بحكم اختلاف تصوراتها بشأن سبل إدارة الأزمات المتعلقة بمنع الانتشار النووي[2].

برزت مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، مخاوف من أن تتسرب بعض الرؤوس النووية الجاهزة أو على الأقل المواد المشعة الجاهزة لصنع سلاح نووي في الشرق الأوسط أو شبه القارة الهندية، خصوصاً بعد أن شهدت السوق السوداء لتجارة المواد المشعة حركة نشيطة وغير اعتيادية، استدعت تحركاً دبلوماسياً أمريكياً واسعاً وضاغطاً باتجاه عدد من الدول كالعراق وإيران وكوريا الشمالية وباكستان.

وتبدلت مصادر التهديد النووي فلم يعد هذا السلاح محصوراً في دول كبرى، ومن هنا تبدل التقويم الأمريكي لمصادر وحجم التهديد الجديد، وحتى في عدم اللجوء لاستعمال ذلك السلاح، إلا مجرد امتلاكه في مناطق تشكو من حالة عدم استقرار سياسي وأمني في

آسيا والشرق الأوسط سيؤدي إلى إخلال كبير في موازين القوى المحلية والعالمية، ومنذ هجمات 11 سبتمبر أصبح موضوع أسلحة الدمار الشامل الهاجس الأساسي الذي يحرك سياسة الولايات المتحدة سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الأمني، ويمكن اعتبار امتلاك أسلحة دمار شامل وخصوصاً النووية والبيولوجية، من قبل جماعات إرهابية أو دول مارقة، أو معادية للولايات المتحدة يمثل أكبر تهديد للأمن الأمريكي وبالتالي للأمن والإستقرار الدوليين [3].

1- احمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني:التطور والدوافع والدلالات والإستراتيجية،1998 digital.ahram.org.eg

2- وليد مختار السني الحضيري، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، قسم العلوم السياسية 2011، ص[92]

3- www.lebarmy.gov

موقف الوكالة الدولية من البرنامج النووي الإيران:كان للقرار الإيراني الذي أدى إلى نزع الأختام التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضعتها على المنشآت النووية الإيرانية واستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في تلك المنشآت، خلافاً للتفاهمات التي وصلت إليها الوكالة المذكورة مع طهران، خلال المفاوضات السابقة التي جرت بين الجانبين على مدى الثلاثة أعوام الماضية، كفيلاً بتحويل الجدل الدائر منذ فترة طويلة، حول البرنامج النووي الإيراني وأهدافه المحتملة إلى أزمة مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها مواجهة شاملة ذات أبعاد خطرة وواسعة النطاق بين إيران والمجموعة الدولية. وتحتل هذه الأزمة مقدمة الاهتمامات الإقليمية والعالمية، والظاهر حتى

الآن على الأقل أن الأزمة الإيرانية وبما تشتمل عليه من جوانب تتعلق بجهود طهران النووية خصوصاً بالتوجهات الأوسع إطاراً التي تعتمدها طهران حالياً في صياغة سياستها الخارجية، وكما تبدو واضحة من خلال التصريحات والمواقف التي تصدر في صورة متكررة عن رئيسها محمود أحمدي نجاد والقادة الإيرانيين والسياسيين، باتت تتخذ مساراً تصاعدياً متسارعاً[1].

تسهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الضغوط التي تمارس على إيران، فمنذ مستهل عام 2003، ترسل الوكالة بصورة دائمة مفتشيها لتفقد المواقع النووية في إيران، ونصب وسائل مراقبة في المواقع المعروفة، وتنشر كل ثلاثة أشهر تقارير عن وضع نشاطات إيران النووية، ولم تؤكد الوكالة على أن إيران تسعى لامتلاك سلاح نووي، أما الجديد فيموقف الوكالة في سبتمبر 2005، خلص محافظو الوكالة إلى أن إيران لاتفي بتعهداتهافي إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية،ولذلك قررت الوكالة نقل ملف برنامج إيرانالنووي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن دون أن يحدد موعداً له، ونوفمبر 2005 أكد رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي لأول مرة، إمكانية توصل إيران إلى السلاح النووي إذا واصلت تخصيب اليورانيوم؛ وعلى هذه الخلفية قرر مجلس محافظي الوكالة في فبراير 2006 بأغلبية كبيرة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، ومنذ ذلك الحين فإن الملف يعالج ضمن إطار مجلس الأمن الدولي[2].

1- الملف النووي الإيراني، قراءة إستراتيجية 2007/12/3 islamstory.com

2- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة ثروت محمد حسن، إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات للبحوث، 2008)، ص[11]

الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيران:

ظلت الإدارة الأمريكية مشككة بقوة إزاء احتمالات نجاح صيغة الترهيب والترغيب التي يتبعها الأوروبيون في إدارتهم للأزمة النووية مع إيران، بما في ذلك الصفقة التي اتفق

عليها الأوروبيون والإيرانيون في نوفمبر 2004. فالإدارة الأمريكية تصر على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إذا لم توافق إيران على العرض الأوروبي، ولم تشارك الولايات المتحدة في هذه الجهود الأوروبية لأنها مشككة أصلاً في جدواها، وكانت الصيغة الوحيدة المطروحة من

جانب الإدارة الأمريكية هو التعاون الكامل من إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوقف الكامل والشامل لعملية تخصيب اليورانيوم، أو نقل الملف إلى مجلس الأمن.

تتكون السياسة الأمريكية تجاه إيران من توليفة من العناصر هي: استمرار جهود المنع– التقدم باتجاه الاحتواء والتفكير في الإنهاء من خلال تغيير النظام أو تغيير السياسة، ومن أجل هذه الغاية استخدمت المؤسسات الدولية بشكل غير منظم، وقد نجحت واشنطن في دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار يطالب الدول بسن قانون وطني لتنفيذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومنع انتقال المواد إلى أيدي إرهابيين، وعبر حمل الدول على تحمل مسئولياتهم بالالتزامات الدولية، وقد شكل قرار مجلس الأمن رقم 1540 منعطفاً بالغ الأهمية في التعامل مع احتمال وصول الإرهابيين إلى المواد النووية.

والنجاح الآخر للولايات المتحدة كان خارج الأمم المتحدة وتمثل في خطة أمن انتشار الأسلحة النووية التي أطلقتها من خلال تفاهمات ثنائية، فأصبحت تضم مايزيد عن 60 دولة. إن السياسة الأمريكية في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني والإهتمام به يقومكما هو الحال في التعامل مع البرنامج النووي العراقي سابقاً، على أساس عدم الفصل بين ثلاث قضايا مترابطة يمكن تلخيصها بمايأتي:

1– السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

2– أمن الكيان الإسرائيلي من المنظور الدولي.

3– موقع إيران الإقليمي، ودورها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية [1].

1– وليد مختار السني الحضيري، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص92– ص97

تطورأزمةالملفالنووي الإيراني

التاريخ		الحدث
1/14	2006	بوش يدعوإلىحلالأزمةالإيرانيةبالسبلالدبلوماسية
1/31		وكالةالطاقةالذريةتتهمطهرانبعدمالتعاون
1/25		بوش يطرحخطةلتغييرإيران
3/5		إيرانتهددباستئناف تخصيب اليورانيوم

3/16		اجتماع مجلس الأمن يكرس الانقسام حول إيران
4/5		إيران تجريالمزيدمنالتجاربالصاروخية
4/8		خبراءنوويوندوليونيبدءونزيارةإلىإيران
4/16		فشل محادثات موسكوبشأنفرضعقوبات على طهران
4/23		البرادعييجريمباحثات في طهرانحولبرنامجهاالنووي
4/24		أحمدي نجادلاحاجةإلىالتفاوض معالأمريكيين
4/26		اجتماعبينالمندوب الإيرانى ودبلوماسيين فيفيينا
5/7		لااتفاقبينأعضاء مجلس الأمنحول ملف إيران النووي
5/27		مباحثاتروسية إيرانيةبطهران
6/4		خامنئييهددبقطع إمدادات النفطإذاهوجمت بلاده
8/19		الجيش الإيرانييقومبمناورات عسكرية
8/27		عنانيزور إيران فيما تتصاعد الخلافات
9/1		إيرانتتجاهل انقضاءالمهلةالتيمنحت لها
10/3		اقتراحبإنشاءكونسورتيوملتخصيب اليورانيومفيإيران
12/26		البرلمانالإيرانيقديجبرالإنسحاب من المعاهدة النووية
12/27		مجلس الأمن يصدرالقرارقم1727والذيفرض عقوباتدبلوماسيةواقتصاديةعلىطهرانبسبب أنشطتها النوويةالمدنية
12/28		واشنطنتحثطهران على الامتثالالفوري لقرارات مجلس الأمن
1/4	2007	كبيرالمفاوضينالإيرانيين يزور «بكين»لبحث الملف النووي
1/22		أوروبا تؤكد: سنطبقالعقوبات ضد إيران بشكلكامل
1/26		الوكالةالذريةتطالب إيرانبالسماحبدخولالمفتشين إلى اراضيها
1/29		إيرانتقللمن أهمية اقتراحالبرادعي وتطالب بوقت لدراسته
1/27		كورياالشماليةتنفى تعاونهاالنوويمعإيران
2/10		يزعمبيريز أن2007عام الحسم مع ملفإيرانالنووي

إحصائياتمجمعةمنعدة مصادرأهمها: شبكة CNNالعربية– Taqrir Washington– وزارةالخارجيةالأمريكية،مكتبرامجالإعلامالخارجي«يواسإنفو»- جريدةالشرقالأوسط.

الموقف الروسي بشأن برنامج إيران النووي:

انضمت روسيا إلى الضغوط الأمريكية الأوروبية الممارسة ضد إيران، وإن كان اتصف بالتحفظ، ومنذ نهاية عام 2005، طرح اقتراح روسي للتسوية، يقضي بقيام الروس بتخصيب اليورانيوم

لمصلحة إيران، ونقله إليها تحت الرقابة بهدف استخدامه في المفاعلات النووية، إلا أن إيران رفضت هذا المقترح. وأوضحت إيران أنها لن تتنازل عن مواصلة تخصيب اليورانيوم حتى لو قامت روسيا بهذا العمل لصالحنا، ودفع إخفاق المحادثات إلى توجيه انتقاد علني روسي لإيران، وتأييد نقل الملف الإيراني إلى مجلس الأمن [1]. "موقف روسيا بشأن البرنامج النووي الإيراني أكثر تأثراً بحالة العلاقات الأمريكية الروسية من تأثره بتهديد خطر الانتشار الفعلي الذي تشكله جهود طهران" في محادثات 14 أبريل في اسطنبول، أظهرت روسيا مجدداً أنها تستطيع أن تصبح لاعباً جماعياً. ولكن الجانب التعاوني لموسكو مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن+ ألمانيا لاينبع من رغبة خالصة لتسوية القضية النووية الإيرانية وإنما من محاولة لكسب النفوذ في العلاقات مع واشنطن.بالنسبة للروس هناك قضايا أخرى في العلاقات بين البلدين عادة ما تلقي بظلالها على البرنامج النووي الإيراني، وأثبتت طهران أنها صديقة لروسيا في أوقات الحاجة من خلال المساعدة في تعزيز السلام والإستقرار على سواحل بحر قزوين وفي آسيا الوسطى، والحد من تدخل بلدان أخرى في الشؤون الإقليمية، ومكافحة الإرهاب، كما أن لموسكو مصالح اقتصادية معينة في إيران، ونتيجة لذلك لا يوجد مجال كبير لمواجهة طهران بشأن المسألة النووية. وتستخدم روسيا إيران كورقة في علاقتها مع الولايات المتحدة من خلال البنود السابقة، وعلى مدار العشرين عاماً الماضية لعبت روسيا بورقة إيران من أجل كسب النفوذ في تعاملاتها مع واشنطن. ففي أوقات التقارب والتوترات الشديدة مع الأمريكيين، عمدت روسيا إلى تجميد أو تعزيز تعاونها مع طهران. ولذا فإنه في عام 1995، وفي أعقاب المصالحة مع واشنطن وقعت موسكو على اتفاقية (غور–تشيرنوميردين)، التي ألزمت الحكومة الروسية بوقف تنفيذ تعاقدات صادرات الإمدادالعسكرية إلى إيران، وفي المقابل،

1– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة ثروت محمد حسن، إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل مرجع سبق ذكره، ص[11]

عندما ارتفعت حدة التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، حدث انسجام وتقارب في الحوار بين روسيا وإيران. إن قواعد اللعبة بسيطة، فموسكو

ستكون أكثر مرونة واستعداداً لمناقشة المشكلة الإيرانية إذا أظهرت السلطات الأمريكية منهجاً بناء لحل المسائل التي تثير غضب الروس. وهذه المسائل هي:

– نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ في أوروبا الشرقية.

– وجود قوى ثالثة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

– الحد من تقدم حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق.

– إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز ينظر إليه على أنه يهدد المصالح الاقتصادية للنخبة الروسية.

ومن وجهة نظر الروس، إن البرنامج النووي الإيراني في حد ذاته لا يمثل تهديداً خطيراً، لكن امتلاك نظام إسلامي متطرف لأسلحة الدمار النووي الشامل هو أمر غير مقبول بالنسبة لموسكو، ولا يخفى الروس بأن هذا النظام يقوض نفوذ موسكو في مناطق الإتحاد السوفييتي السابقة، ويزعزع الوضع والإستقرار في الشرق الأوسط، واتضحت تلك المخاوف بعد أن تم الكشف عن البرنامج النووي الإيراني السري في عام 2002. وراجعت موسكو على الفور مبادئ محددة تشكل الأساس لتعاونها مع إيران. وبحلول عام 2005 كانت قد وقعت عدد من الاتفاقيات مع طهران تضمن عودة الوقود النووي المستخدم من محطة الطاقة في بوشهر إلى روسيا، مع الحد بشكل عام من التعاون مع إيران، ورفضت أخيراً جميع محاولات طهران الرامية إلى الحصول على تراخيص لإنتاج الأسلحة الروسية في إيران، ولاتزال موسكو لا ترى ضغطاً زمنياً عاجلاً فيما يتعلق بالمحادثات مع إيران، وترى أن الإيرانيين على المدى المتوسط لن يتمكنوا من صنع ذلك السلاح [1].

الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني:

ارتبطت أوروبا بمصالح اقتصادية مع إيران ورغم العقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران منذ منتصف الثمانينيات إلا أن أوروبا حاولت النأي بنفسها من تطبيق تلك العقوبات والتركيز على الحوار والمفاوضات لتداعياتها الخطيرة على المنطقة، إلا أن انكشاف

1–موقف روسيا بشأن برنامج إيران النووي،معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى2012/4/19www.washingtoninstitate.org

البرنامج النووي الإيراني للاستخدامات العسكرية دفع الأوروبيين بتشكيل وفد من ثلاث دول (الترويكا) بريطانيا وألمانيا وفرنسا لإقناع إيران بتجميد برنامجها النووي مقابل حزمة من الحوافز الإقتصادية، إلا أن المفاوضات التي استمرت حتى منتصف عام 2006 لم تحقق نتائج إيجابية بل زاد من إصرار إيران على استكمال البرنامج، لذلك تم إحالة الملف إلى مجلس الأمن، وفي فترة الرئيس خاتمي قدمت الحكومة الإيرانية في حينها مبادرات بغية التوصل إلى حل الأزمة. إلا أن الموقف الأوروبي بدأ بالتحول والتصعيد بل والتناغم مع الموقف الأمريكي في التشدد من البرنامج بعد وصول المتشددين بقيادة الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى سدة الرئاسة الإيرانية.

وعلى هذا الأساس ونتيجة لإصرار إيران على استمرار البرنامج وإدراك الأوروبيين بأن إيران تحاول استخدام المفاوضات معهم كغطاء في كسب الوقت لذلك أوقفوا المفاوضات واتفقوا مع الولايات المتحدة الأمريكية، والوكالة الدولية لتحويل الملف إلى مجلس الأمن الذي اصدر أربع قرارات شملت عقوبات على قطاعات مختلفة من الإقتصاد الإيراني، كاستيراد المواد النووية الحساسة، والأصول المالية للحكومة، كما توسعت العقوبات لتشمل قطاع صناعة الأسلحة، وتطوير الصواريخ، وجرى فرض عقوبات إضافية لتشمل قيود على بعض السلع وتقنيات تصلح للإستخدامات المدنية والعسكرية[1].

أشار مصدر دبلوماسي غربي أن الدول الست الكبرى ستحيل مشروع قرار ينتقد بشدة أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية إلى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأوضح المصدر أن هذه كدول عبرت عن قلقها البالغ بشأن مواصلة إيران تحدي مجموعة القرارات الدولية لتعليق نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم [2].

الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني:

تستند الصين اليوم في موقفها المعارض لفرض عقوبات جديدة على إيران على أسباب ذات طبيعة اقتصادية بحتة، تصب مباشرة في المصالح الإستراتيجية الصينية، فكما هو معروف تعتبر إيران ثالث أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، التي تعتبر ثاني أكبرمستهلك للطاقة في العالم، حيث صدّرت إيران إلى الصين (2361) مليون طن متري

1– د.عامر كامل أحمد، موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني www.iasj.net/iasj?func

2– الدول الكبرى تنتقد الملف النووي 2012/9/12 www.almanar.com

من النفط الخام في العام 2008، ويذكر أن الصين ليست الإقتصاد الآسيوي الوحيد المرتبط بالنفط الإيراني بل حتى اليابان.

أما بالنسبة لصادرات الصين لإيران، فقد بلغت عام 2007 إلى أكثر من 7 مليارات، وتعتبر الصين أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، وأن الصين تبيع البنزين إلى إيران بعد تكريره، وعلى الرغم من هذه العلاقات أيدت الصين جميع قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الملف النووي الإيراني بخصوص فرض عقوبات على إيران، وآخرها القرار (1803). وفي هذا الإطار تحاول بكين إمساك العصا من المنتصف، أولاً: من جهة تأييد الجهود الدولية لمنع إيران من دخول النادي النووي.

ثانياً: من جهة استخدام الدبلوماسية لحل الأزمة دون اللجوء إلى عقوبات تضر بقطاع الطاقة الإيراني وبالتالي تتضرر مصالح الصين النفطية مع إيران [1].

إن الغضب الدولي الذي أحدثه البرنامج النووي الإيراني، ليس مردّه إلى التهديدات المحتملة التي يشكلها البرنامج، على أمن دول مجلس التعاون فحسب، بل–أيضاً– بسبب دعم إيران– وهو الدعم الذي يمر في معظمه عبر سوريا، لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، والجهاد الإسلامي، وحزب الله، علاوة على عدد من المنظمات الأخرى في الشرق العربي. وإن المواجهة الناجمة ضد الغرب، إنما تخلق مخاطر عظيمة محتملة على إمدادات الطاقة العالمية؛ وهذا حدا بروسيا والصين والهند إلى أن تنضم إلى الولايات المتحدة وأوروبا، في الضغط على إيران لتغيير سياستها النووية.ولم يتضح بعد هل ستكون الدبلوماسية وسيلة فاعلة في تخفيف حدة المواجهة أو لا؟ وتتسم الاستفزازات الإيرانية بطبيعتها الحادة والمتعمدة لتأجيج النزاع عن قصد؛ ربما لمنع أي تقارب مع الولايات المتحدة؛ وهو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه الكثير من الجماعات الإصلاحية الإيرانية [2].

1- الحوار المتمدن، العدد 2950، 2010/3/20 www.baath-party.org/index.php

2- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007)، ص80

المطلب الثالث:المواقف الإقليمية من إشكال الملف النووي الإيراني ومواقفه مع الموقف الأمريكي والغربي والمجتمع الدولي

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT):

تلزم هذه المعاهدة الدول الخمسة المقرة بامتلاك السلاح النووي (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي، المملكة المتحدة، فرنسا، الصين) أن لاتحوّل الأسلحة النووية، أو أي أدوات متفجرة نووية أخرى، أو تقنيتها إلى أي دولة لا تمتلك سلاحاً نووياً. وتتعهد الدول الغير مالكة للسلاح النووي أن لا تكتسب أو تنتج أسلحة نووية أو أدوات متفجرة نووية، وهم مطالبون أيضاً بقبول التفتيش لاكتشاف انحرافات المواد النووية من النشاطات السلمية، من توليد الطاقة، إلى إنتاج الأسلحة النووية أو الأدوات المتفجرة النووية الأخرى، وهذا يجب أن يعمل به بموجب اتفاقية تحمي الأفراد، وقعت بين كل دولة لا تمتلك سلاحاً نووياً والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). وتحت هذه الاتفاقية تعتبركل المواد النووية في الوسائل السلمية الخاضعة لاختصاص الحالة المدنية يجب أن تعلن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي يقوم مفتشوها بزيارات روتينية إلى المنشآت للمراقبة والتفتيش الدوري، وإذ أن المعلومات من التفتيش الروتيني ليست كافية لإنجاز المهمة، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد تقوم بما يخص التفتيش بأعمال ضمن أو خارج وسائل التفتيش المعلنة.

(NPT)هي أكثر اتفاقية مقبولة على نحو واسع للحد من الأسلحة وابتداء من عام 2000 كانت مجموع عدد الدول الأعضاء (187) دولة، وتعتبر كوبا وإسرائيل، الهند، باكستان، هي الدول الوحيدة التي لم تكن من الأعضاء في (NPT)[1].

موقف مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإسلامية:

في خضم الأزمة المتصاعدة حول البرنامج النووي بين إيران والمجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1737 في ديسمبر 2006،

والقاضي بفرض عقوبات على إيران، تجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام مأزق الخيارات المتناقضة، فهي من ناحية مدفوعة بفعل الأخطار

1- معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ar.wikipedia.org

الأمنية والبيئية المحتملة لهذا البرنامج، إلى تبني سياسة نووية جديدة في المنطقة، وتدعيمالتعاون العسكري مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها من ناحية أخرى لا تتحمل التداعيات الخطيرة لأية مواجهة عسكرية قادمة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية لأنها تدرك أنها سوف تكون أول من سيدفع ثمنها.من هنا ينطلق موقف دول الخليج من أزمة الملف النووي الإيراني، وتداعياته المحتملة، ومن التحركات الإقليمية الإيرانية خصوصاً داخل العراق ولبنان وفلسطين [1]. ويمثل قرار مجلس التعاون الخليجي ومجموعة الدول العربية بأكملها، على لسان الوزير الشيخ حمد بن جابر آل ثاني في تصريحه هذا فحواه:

1- إن دول مجلس التعاون لن تضغط على الجمهورية الإيرانية الإسلامية للعدول عن مشروعها النووي.

2- إن حل الخلاف بين الدول الغربية وإيران بخصوص هذه النقطة يجب أن يكون بالمفاوضات الدبلوماسية ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

3- إن دول مجلس التعاون تتطلع إلى أن تكون منطقة الشرق الأوسط بكاملها بما في ذلك إيران وإسرائيل خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل مهما كان نوع هذه الأسلحة وطبيعتها، وإن هذا الموقف الذي أبدته دول مجلس التعاون الخليجي ليس جديداً ولم يأت من فراغ بل هو نابع من قرار جماعي عربي سبق لمجلس جامعة الدول العربية أن اتخذته ويمكن تلخيص الموقف العربي الموحد،وبالتالي:إن الدول العربية كافة تؤيد سياسة منع انتشار الأسلحة النووية مبدئياً، بشرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء (بما فيها إسرائيل)، وإن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تلتزم أطرافها وغير أطرافها، وتخضع برامجها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، سواء انضمت إلى المعاهدة أم لا، ولا تشعر بأي قلق من امتلاك إيران للتكنولوجيا. وموقف الدول العربية لايخرج عن موقف دول عدم الانحياز، ماعدا التحفظات التي قدمتها بعض

الدول الإسلامية التي تجاور إيران من جهة الشمال، ونرى الدول الإسلامية تسير على محورين، عدم الموافقة على إيقاف النشاط النووي الإيراني إلا إذا انضمت

1- البينة، دول الخليج العربي في ظل التحديات النووية الإيرانية2006/5/26www.albainah.com/Index.aspx?function

إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي وأخضعت منشآتها النووية القائمة للضمانات الدولية ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية [1].

إن الحكومات العربية في علاقتها مع إيران تنطلق بالأساس من رؤية وحسابات كل دولة لمصالحها وأهدافها وتوازناتها مع إيران بشكل منفرد، وليس من منطلق جماعي وقومي يعتمد الإطار العربي مرجعية وخطاً حاكماً لتلك العلاقة.

أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي:

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل في التعامل مع الملف النووي الإيراني بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهراً أم باطناً، وبين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، وبين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم، وفي العموم فقد وقف الوضع العربي الرسمي عند حدود موقف لا يتعداه و يتمثل بضرورة جعل (منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل).وربما بدأ الوضع في نظر البعض مطمئناً إلى أن نتائج المطاردة الأمريكية ستقضي إلى شطب البرنامج النووي الإيراني ولو بالقوة العسكرية، ما يعني أن الموقف العربي لن يكون مؤثراً في النزاع والنتيجة هي انتفاء الحاجة إلى تبني موقف عدائي منه مادام الموقف الأمريكي والدولي على هذا الحال، ويرجع اختلاف المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي من الممكن أن يحققها البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على المحيط العربي ككل والخليج بالأخص، حيث ستمتد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج بشكل أكبر من باقي الدول العربية من تلك الأخطار وهي تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج من زاويتين، تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث إن حقائق الجغرافيا السياسيةتشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها

هو الغرب، حيث دول الخليج، لأن الشرق هناك قوى نووية (الهند، باكستان، الصين)، وفي الشمال هناك روسيا. ونشير أيضاً إلى الأضرار البيئية إذا ما حدث تسرب المواد النووية المشعة من أحد المفاعلات النووية الإيرانية نظراً لعدم ضمان الآلات النووية وقرب دول الخليج منها [2].

1- د.إحسان هندي، موقف الدول العربية والإسلامية من الملف النووي الإيراني 2006/6/23
1-print.veiw.asp?filername thawra.alwnda.gov.sy

2- حصن حزم، الملف النووي الإيراني وآثاره الإقليمية والدولية 2009/12/23 Alharah2.net

الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني بصفة عامة:

إن مواقف الدول العربية بصفة عامة من أزمة الملف النووي الإيراني شبه متقاربة إلى حد ما وهي مطالبة إيران بتقديم ضمانات إلى المجتمع الدولي بأن البرنامج النووي لن يتعدى الإستخدام للأغراض السلمية، وأن استخدام الخيار العسكري ضد إيران لإجبارها بوقف برنامجها النووي غير مقبول ونتائجه وخيمة رغم الضغوط الأمريكية باتخاذ مواقف متشددة بحجة أن البرنامج النووي يستهدف بالدرجة الأولى جيرانها من الدول العربية.وكذلك فإن الموقف العربي يرى في خيار القوة لحل الخلافات لم يعد له مكان في العلاقات الدولية، وأن استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حق لكل الشعوب وليس لأحد الحق باحتكار العلم والمعرفة لبلدان وشعوب بذاتها، وأن على المجتمع الدولي العمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، والضغط على إسرائيل لوضع منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفتحها أمام المفتشين الدوليين.

الموقف الإسرائيلي من البرنامج النووي الإيراني:

تعتمد إسرائيل على عدة ركائز أساسية في مواجهة إيران وتوسعها الإقليمي وبرنامجها النووي في الآتي:

1- الجمع بين نظرية بيجين التي تؤكد بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وبين نظرية بن جوريون الداعية لاحتواء أطراف الصراع، ومن ثم إقامة إسرائيل علاقات مع دول آسيا الوسطى وخصوصاً مع أذربيجان بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الضغط المستمر خاصة على الولايات المتحدة في هذا الموضوع الذي قد يمس سياسياً وضع إسرائيل النووي.

3- احتمال توجيه ضربات استباقية على المنشآت النووية الإيرانية قبل انفلات الأمر.
4- استغلال ملف الإرهاب لفتح الباب على مصراعيه لاتهام إيران بإيواء الجماعات الإرهابية والإستمرار في دعم الإرهاب لتحقيق غرضها الأساسي.
5- تربط إسرائيل موافقتها على أي مبادرات سلمية أو مشروعات إقليمية مقترحة لنزع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بشرطين هما:
أ/ التوصل لاتفاق سلام مع الدول العربية، ودائماً تضيف لها إيران.
ب/ التطبيق الكامل للقيود على كل النظم التسليحية لدى الدول العربية وإيران بحيث يتم إزالة أسلحة الدمار الشامل بصورة كاملة مع القبول ضمنياً بأسلحة نووية إسرائيلية بقدرات أقل تكون مقبولة من الأطراف الأخرى [1].

منذ العام 1978 تعهدت الولايات المتحدة بعدم استخدام السلاح النووي ضد دول لا تمتلكه، وقد التزمت الدول النووية الرسمية الخمسة بذلك بشكل علني عند إقرار معاهدة الحد من نشر الأسلحة النووية في العام 1994 بعد 26 عاماً على توقيعها، وفي عام 1996 وقع الرئيس "بيل كلنتون" مذكرة رئاسية تراجع فيها عن التعهد الذي أقره في العام 1978 استخدام السلاح النووي نفسه.

العقوبات المفروضة على الشركات المتعاونة مع إيران في مجال الطاقة: قانون أمريكي وقع عليه الرئيس باراك أوباما في أغسطس أعطى سلطة فرض عقوبات على الشركات التي تساعد إيران في تطوير مواردها في مجال الطاقة وهو مصدر أساسي للعائد للبلاد.

واشنطن (رويترز) قالت هيئة رقابة حكومية أمريكية إن سبع شركات على الأقل من الصين والهند وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، مازالت لديها استثمارات في قطاعي النفط والغاز الإيرانيين مع وضع طهران تحت الرقابة الدولية بسبب طموحاتها النووية.

واستهدفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قطاع الطاقة الإيراني بالعقوبات في محاولة للضغط على إيران لوقف السعي لامتلاك أسلحة نووية، وقالت إيران إن برنامجها لأغراض سلمية وتشترط الولايات المتحدة على مشتري النفط الإيراني القيام بتخفيضاتكبيرة في مشترياتهم من النفط وإلا فإنهم سيجازفون باستبعادهم من النظام الأمريكي،ومعظم الشركات التي مازالت تقوم بدور في

قطاع الطاقة الإيراني من دول حصلت على إعفاءات لمدة ستة أشهر من العقوبات لأنها خفضت تجارتها النفطية [2].

وفي هذا الخصوص أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن شركة مجموعة (عوفربراذرز)الإسرائيلية باعت ناقلة نفط لحساب إيران في سبتمبر 2010 بمبلغ 8.65 مليون دولار، ومن ثم انتهكت العقوبات الاقتصادية المفروضة، فتم إدراجها في قائمة الشركات التي تنتهك العقوبات الاقتصادية على إيران [3].

1- النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى (مارس2005) .www.albainah.net/in

2- تقرير أمريكي، بعض الشركات مازالت نشطة في قطاع الطاقة بإيران ara.reaters.com

3- زينب مكي، الصفقات الإيرانية الإسرائيلية..حقيقة أم ادعاءات أمريكية ?www.alfanonline.com/show-file.aspx

وتعتبر إسرائيل بأن الحظر النووي الإيراني سيكون موجهاً بالأولوية ضدها، وهذا مايدفعها إلى التخطيط لضربة عسكرية تدمر فيها المنشآت النووية الإيرانية، وتقدر مختلف التقارير بأن إسرائيل قد ذهبت في خططها إلى أبعد من استشعار أو تقويم الحظر الإيراني، وهناك قناعة لدى القيادات الإسرائيلية حول ضرورة القيام بضربة استباقية ضد إيران على غرار الهجوم الاستباقي الذي نفذته على المفاعل العراقي عام 1981، واعتبر شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، أثناء زيارته للولايات المتحدة أنه (لايمكن لإسرائيل أن تسمح تحت أية ظروف لإيران بتملك أسلحة نووية). وتلتقي المخاوف الإسرائيلية مع المخاوف الأمريكية من أن تتمكن إيران من تطوير سلاح نووي، تملك في

المقابل إسرائيل شعور بالإحباط من جهة فعالية نظام وآلية التحقق من قبل الوكالة الدولية من المسار السلمي للبرنامج النووي الإيراني [1].

إن إسرائيل تعتبر القدرات النووية الإيرانية تهديداً لها وتصف الحلول المطروحة حتى الآن لوقف البرنامج النووي لإيران بالفاشلة، ويرى الإسرائيليون أن الحظر المفروض على إيران قد فشل حتى الآن، وأن المساعي المبذولة لوقف إيران عن طريق المفاوضات، ما هي إلا مبادرة عقيمة منذ البداية. ويظهر أن إسرائيل ترى كون السياسة الغربية تجاه إيران لينة ومع كل ذلك فلم تتخذ هي

بدورها موقفاً واضحاً حتى الآن بشأن ما يجب القيام به، فالسيناريوهات يكاد أغلبها لايتعدى حدود الشائعات.

ومن المسلم به أن أكثرية الشعب الإسرائيلي يرى المشروع النووي الإيراني تهديداً عليهم، لكن الحكومة الإسرائيلية تستغل هذا التصور للتستر على المشاكل الأخرى الداخلية، والرسائل شديدة اللهجة لإيران موجهة للرأي العام الإسرائيلي ولليهود القاطنين في الولايات المتحدة [1].

تصحب سياسة إسرائيل الرسمية في عدم إنكار أو تأكيد حيازتها السلاح النووي إجراءاتتكتم شديدة وعزل للقضية عن السياسة الوطنية، ولم تكن إسرائيل طرفاً في معاهدة منع الإنتشار النووي، ولم تبرم أي اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن

1- مجلة الدفاع الوطني، 2006/1/1 www.lebarmy.gov.lb/article.asp

1- د.سرهان أركن، 2012/10/3 ?www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsdetail.aspx

المنشآت النووية، كما رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسماح لها بتفتيش منشآتها النووية في ديمونة [1].

تركيا والأزمة النووية الإيرانية:

إلى جانب ماتتعرض له من ضغوط غربية شديدة الوطأة للمشاركة في مساعي تضييق الخناق على إيران وتقويض برنامجها النووي، وعلى خلاف مواقف باقي دول الجوار الإيراني، بدأ الموقف التركي حيال ما يمكن تسميته " التهديد النووي الإيراني المحتمل" محاصراً بين مطرقة الحسابات المصلحية الإستراتيجية للدولة التركية والقائمة على توازن المصالح وحسن الجوار والمستندين بدورهما على توازن القوى مع الجار الإيراني من جانب، وسندان الاعتبارات الأمنية التركية التي لا تنقصها المخاوف من اختلال موازين القوى والمصالح هذه جراء تمكن طهران من إنتاج السلاح النووي ومنظومة إيصاله من الصواريخ الباليستية متوسطة وطويلة المدى على الجانب الآخر.

البراجماتية وتوازن القوى: على صعيد المصالح المشتركة يستند التصور التركي للعلاقة مع إيران على حزمة من الركائز أبرزها توازن القوى القائم بين الطرفين طيلة قرون، وبناء على هذا التوازن حرص الطرفان على تلافي الإنزلاق إلى دائرة مفرغة من صراعات مذهبية وجيواستراتيجية

تعتصر قوتهما وتستنفذ مواردها لمصلحة أطراف دولية وإقليمية أخرى، في وسط أجواء إقليمية ودولية بالغة التعقيد، اهتزت خلالهما ثقة الدولتين في حلفائهما الغربيين وأصدقائهما الشرق أوسطيين، خصوصاً بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وما تمخض عنه من سياسات أمريكية حيال المنطقة، ومدى ضبابية النوايا الأمريكية حيال كل من انقرة وطهران مقارنة بتل أبيب.

وانطلاقاً من تلك الرؤية البراجماتية، جاء الموقف الرسمي التركي من برنامج إيران النووي، حيث لم تشاطر انقرة باقي دول الجوار الإقليمي أو المجتمع الدولي المخاوف من

طموحات ونوايا طهران كما لم تنخرط في الحملة الضارية ضد برنامج إيران النووي.

وأكد اردوغان في أكتوبر 2009 إبان زيارته لطهران على موقف بلده الثابت في هذا المضمار، والمتمثل في احترامها لحق إيران في حيازة برنامج نووي سلمي، ورفض

1– دي.أ.كروكشانك وآخرون، ترجمة سمير كرم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2006)، ص373

معالجة الأزمة النووية من خلال القوة العسكرية، ولا ترى في برنامج طهران النووي خطراً فعلياً قائماً عليها بيد أنها تسعى مع الآخرين إلى إبقائه سلمياً، من دون العمل على تغيير النظام في طهران.في حين أشاد بنهج إيران الإيجابي في المفاوضات النووية مع الدول الغربية، واتهم أردوغان تلك الدول بالإجحاف في التعامل مع برنامج إيران النووي والتمييز في نظام منع الانتشار النووي عبر السماح لدولة مثل إسرائيل بامتلاك السلاح النووي ومنع إيران من الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية. وجددت تركيا عرضها للتوسط في مسألة تسهيل اتفاق تبادل اليورانيوم المخصب بين إيران والغرب، مرحبة باختيار الوكالة الدولية وإيران إياها مقراً لتبادل اليورانيوم بين إيران والغرب.غير أن هذا الموقف التركي الفريد حيال طهران وبرنامجها النووي، لم يكن ليسد الطريق أمام بروز الاعتبارات الأمنية التي فرضت نفسها بقوة على صانع القرار التركي، وأثارت جدلاً سياسياً واستراتيجياً داخل الأوساط السياسية والأمنية التركية بشأن سبل التعاطي مع الطموحات النووية الإيرانية وما قد يتمخض عنها من تهديدات ومخاطر محتملة على الأمن القومي التركي على أكثر من صعيد ومن شأنه أن يخل بتوازن القوى الإستراتيجي الذي يعد الدعامة الرئيسية لاستقرار العلاقات ورسوخ المصالح الإستراتيجية بين طهران وأنقرة[1].

المعايير النووية المزدوجة:

يمكن التعبير –بطبيعة الحال– عن المخاوف البيئية لدول مجلس التعاون الخليجي في إطار عربي أقل إثارة للجدل، من قضية الأسلحة النووية، التي تثير حتماً ما بات يُعرف باسمقضية "المعايير المزدوجة" ويقصد بذلك الإعتراضات، التي تثيرها الدول العربية مرات متكررة، حول ما يتصل بقبول الولايات المتحدة الأمريكية بالترسانة النووية الإسرائيلية الضخمة والمتطورة معاً، وتبقى الهيمنة النووية الإسرائيلية في المنطقة مثار جدل، في سياق الحديث عن العلاقات العربية– الأمريكية، والعربية–الأوروبية، خصوصاً في ضوء ماتملكه إسرائيل من مجموعة شاملة ومتكاملة من نظم الإطلاق، ومنظومة إعادة التزويد بالوقود جواً، وقدرات فائقة على توجيه الضربة النووية عبر غواصات نووية. وقد سلّطت المواجهة الأمريكية الإيرانية الضوء على هذا الجدل، بل عقدت الحجج التي طالما

1– بشير عبدالفتاح، تركيا والأزمة النووية الإيرانية www.digital.ahram.eg

عبّرت عنها دول مجلس التعاون، ضد البرنامج النووي الإيراني، أما الاعتراض على البرنامج النووي الإيراني فإنما يعني الانضمام إلى الحملة الغربية ضد البرنامج المذكور، وهي الحملة التي تبقى صامتة إزاء الترسانة النووية الإسرائيلية.

وفي يناير عام 2006 أرسل عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية، رسالة إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي المشاركين في القمة الخليجية، يطلب إليهم فيها أن يصبوا اهتمامهم على إسرائيل بدلاً من إيران، ثم كرر طلبه في قمة عربية لاحقة، حين قال "إن علينا أن نتجنب المعايير المزدوجة" [1].

التعاون الإيراني مع الهند وباكستان:

من منطلق التعاون ولغة المصلحة تزود إيران باكستان بالطاقة، وبما أن موضوع أنبوب الغاز يمس العلاقة الهندية–الباكستانية أيضاً، فقد حظي باهتمام العواصم الثلاث، وكان أيضاً محور زيارات الإيرانيين بين باكستان والهند على نحو منفصل، حيث دأبت مصادر رسمية في البلدين على التأكيد بأنهما تمضيان قدماً في مشروع حجم استثماراته سبعة مليارات دولار لضخ الغاز

الإيراني إلى جنوب آسيا رغم التهديدات التي تلوح في الأفق بفرض عقوبات دولية على طهران بسبب برنامجها النووي، هذا دون أن يلغي البلدان تأثيرات الضغوط التي سوف تمارسها واشنطن على كليهما بسبب اعتراضاتها على البرنامج النووي الإيراني.من هنا نرى أن الطاقة كانت محور الحلول التي قام بها الرئيس الإيراني في شبه القارة الهندية، فبينما تحتاج كل من الهند وباكستان للغاز والنفط الإيراني كمصدر أساسي من مصادر الطاقة الذي يحتاجانه لضمان إدارة عجلة الاقتصاد في البلدين، تحتاج إيران، بالقدر ذاته، إلى حماية جبهاتها الإقليمية مع دول كبيرة ومؤثرة مثل الهند وباكستان،كي تقلص من شدة الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها عليها واشنطن من جراء بحوثها التي تقوم بها في مجال اقتناء الطاقة النووية،بغض النظر،إن كانت تلك الأبحاث محصورة في الجانب السلمي أم تجاوزته إلى دوائر أخرى[2].

موقف الهند من البرنامج النووي:

دخلت العلاقة الهندية–الإيرانية إلى مرحلة جديدة من التأزم، ومن بين مؤشراتها تجميد

1– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص[90]

2– عبيد العبيدلي، الطاقة في العلاقات الإيرانية الآسيوية(باكستان مثلا) 3/مايو/2008 www.alwasatnews.com

الهند لسياسة متبعة منذ أمد بعيد لتسوية الحسابات التجارية مع إيران. ومع استخدام واشنطن وعدد من الدول الأوروبية عقوبات مالية لدفع باقي دول العالم لوقف تعاملاتها التجارية مع إيران، أصبحت الشركات في الهند تجابه صعوبة متزايدة في فتح خطابات اعتماد مسماة بالدولار أو اليورو لسداد قيمة صفقات تجارية تشمل إيران، والواضح أنه تحت ضغوط أمريكية.

وعكفت نيودلهي على استفزاز طهران، بداية من تصويتها داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، ووصولاً إلى تباطئها الشديد في تناول مجموعة متنوعة من القضايا الثنائية، وبذلك أبدت الهند إلتزاماً بالنهج الأمريكي، في الوقت الذي اضطلعت فيه واشنطن بدور مهم في تحديد عمق واتجاه العلاقات الهندية–الإيرانية.

وتجدر الإشارة أنه خلال فترة 2005–2006 دخلت الهند في مفاوضات بالغة الأهمية مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق نووي مدني، ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية تحمل أهمية كبيرة بالنسبة

للهند على أصعدة الطاقة والتجارة وفرص العمل للهنود، وكما عبر عنها رئيس وزراء الهند كومارأسوامي أن ليس بمقدورها تجاهل الضغوط العربية.

عموماً فإن الهند صوتت مراراً ضد البرنامج النووي الإيراني داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما أثار الشكوك بأنها فعلت ذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة، وبالمثل، يعتقد إقرارها بالإنسحاب من مشروع خط الأنابيب المشترك بينها وبين إيران وباكستان كان بإيعاز من الأمريكيين [1].

الموقف الباكستاني من البرنامج النووي:

أكدت باكستان وقوفها إلى جانب إيران بخصوص ملفها النووي، وأعلنت أن زيارة المسئولين الإيرانيين لإسلام أباد حققت المزيد من تعزيز العلاقات، وأشارت مصادر باكستانية إلى احتمال قيام باكستان بوساطة بين إيران والدول الغربية حول الملف النووي الإيراني للأغراض السلمية. وصرحت وزارة الخارجية الباكستانية أن من حق إيران الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وترفض باكستان استخدام القوة في أزمة الملف النووي الإيراني، ويتعين منح الدبلوماسية فرص لتسوية هذه الأزمة [2].

1- براكريتي غويتا، الهند وإيران..علاقة تنحسر تحت الضغوط الأمريكية 7/يناير/2011 www.aawsat.com/tail.asp

2- الملف النووي الإيراني www.iribir/woldservice

والسماح لإيران بالاستفادة من الطاقة النووية بصفتها عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي المقابل يتعين عليها الإيفاء بالالتزمات المترتبة على هذه العضوية، وعارضت باكستان موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الملف، كما عارضت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشروع خط أنابيب الغاز من إيران إلى باكستان والهند، وقالت إنها ستصر على مشروع الأنابيب حتى في حالة انسحاب الهند منه [1].

1- www.kana.net.kw18/4/2006

الخاتمة

إن محددات السياسة الأمريكية تكمن في ثلاثية (النفط، الحرب على الإرهاب، أمن إسرائيل) وعلى أساسها وفي ضوئها تتحدد اتجاهات السياسة الأمريكية إزاء أي قضية في المنطقة، وتتمثل أهداف إيران في المنطقة برغبة المشاركة في التطلعات السياسية الإقليمية، كقوة مهيمنة في منطقة

الخليج والشرق الأوسط، والبحث عن دور مؤثر في القضية الفلسطينية، والرغبة في زعامة العالم الإسلامي، وقيادته.

وبين إستراتيجية القوة المهيمنة عالمياً والقوة المهيمنة إقليمياً نجد أن النفط كطاقة، وكإمدادات، وكأسعار يلعب دوراً كبيراً في جوهر العلاقة بين الدولتين. فحماية الإمدادات والممرات والحقول النفطية بالوجود العسكري الأمريكي، كان مبرراً بالتهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي والمصالح الأمريكية في المنطقة.

ويرى الباحث أن القدرات العسكرية الإيرانية ولاسيما البرنامج النووي الإيراني ضُخِّم عن قصد، للأسباب سالفة الذكر. والدليل على ذلك أن ملف إيران النووي لم يكن مطروحاً على الطاولة الدولية إلا بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، ونظام طالبان.

أما بالنسبة للحرب على الإرهاب، فمصدره كما تراه الولايات المتحدة هو المسلمون العرب (السنة). وفي إطار محاربتها له اعتمدت على استغلال التباينات والانقسامات بين الشيعة والسنة، وعملت على تعميقها لإحداث صراعات. وتحالفت مع إيران في احتلال أفغانستان والعراق، وما بعد احتلال العراق. فالدور الإيراني في اختراق الأمن القومي العربي الإسلامي، كان مهماً جداً في إنجاح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

والتحرك الشيعي مدروس وثابت التوجه، بدأ في لبنان وانتقل إلى سوريا، ثم أصبح العراق مرتكزاً أساسياً له، وذلك وسط دعمٍ كاملٍ من النخبة الدينية الإيرانية.

أما إسرائيل فتعتبر رأس الحربة والقاعدة المتينة لحماية مصالح الولايات المتحدة والغرب في المنطقة العربية، وأمن إسرائيل يُعد أمن قومي للولايات المتحدة الأمريكية.

ونستطيع أن نجمل الموقف الإيراني للقضية الفلسطينية وأسباب دعمها للمقاومة في الآتي:

1- زيادة شعبية إيران، والرغبة في التحول إلى دولة قائدة للعالم العربي والإسلامي.

2- محاولة تهيئة الرأي العام العربي والإسلامي لسياسة تصدير الثورة.

3- وضع عوائق أمام إسرائيل لكسب أوراق ضغط، واكتساب قوة تفاوضية أكبر بيد إيران لإرغام الولايات المتحدة والغرب بالتفاوض حول الدور الإقليمي الإيراني من ناحية، وإضعاف إسرائيل كقوة إقليمية منافسة لها في المنطقة، أو على الأقل إشغالها بالمقاومة لتقليص نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى من ناحية أخرى، وفسح المجال أمام إيران لإكمال برامجها التسليحية،

ولاسيما البرنامج النووي الذي ترى أنه يحقق توازن قوى في المنطقة.إن التعاون الإيراني مع إسرائيل والولايات المتحدة، وصفقات الأسلحة بينهما أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وتعاون إيران مع الولايات المتحدة في احتلال العراق وأفغانستان،وموقف الولايات المتحدة من الجزر الإماراتية، وموقف إيران من القضية الشيشانية، وموقفها من الصراع بين أرمينيا وأذربيجان، وأسباب دعم إيران للمقاومة،يؤكد لنا أن للسياسة الإيرانية وجهين: وجه معلن خطابي مليء بالحقد للغرب وإسرائيل وينطلق من حمية إسلامية، ووجه آخر براجماتي خفي يتفاوض ويتعامل بحسب مصلحته فقط.

وهكذا نجد أن النفط ومعطياته، ومحاربة الإرهاب واستراتيجياته، وأمن إسرائيل والبعد الإيراني فيه، يعزز القول بأن العلاقات الإيرانية الأمريكية في حقيقتها علاقات تعاون وتنسيق إزاء العديد من القضايا، وحاجة كلٌ منهما للأخر أكثر منها علاقات عداء.

ومن هذا المنطلق، فأينما تتقاطع المصالح الأمريكية الإيرانية يتحقق التعاون, ويتضح ذلك بجلاء في حالة العراق وأفغانستان من قبل الإحتلال وحتى الآن.

النتائج

1- إن التعامل الإيراني لجميع القضايا في المنطقة ليست على أساس ديني وأيديولوجي.

2- إن العلاقة بين إيران والولايات المتحدة علاقة مصالح ليس إلا، فالتصعيد الإعلامي أو التهدئة ليست مؤشراً حقيقياً في الصراع الأمريكي الإيراني.

3- أنمايرى على أنه صراع بين الولايات المتحدة وإيران هو صراعسياسي على المصالح وليس صراعاًعلى المبادئ والعقائد.

4- إن الاختلاف بين الدولتين هو اختلاف المحاصصة واقتسام الغنيمة، والغنيمة هنا هي المنطقة العربية.

5- إن ما تقوم به الولايات المتحدة بتقويض دور إيران في منطقة الخليج وآسيا الوسطى وبحر قزوين يأتي في سياق التنافس في المصالح،وأوراق ضغط لتقليص القوة التفاوضية لإيران، إلى الحد الذي تتحصل فيه على مصالحها فقط، على ألا لايتضمن ذلك تدمير إيران.

المراجع

1/الكتب

1- أحمد بيظون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 سبتمبر، ط2 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2004).
2- ادموند غريب وآخرين، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
3- أفرايم كام، إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل (وجهة نظر إسرائيلية)، ترجمة ثروت محمد حسن، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
4- انتوني كوردزمان، القدرات العسكرية الإيرانية، ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية).
5- بسمة إمحمد العريفي، القوة الصاعدة في النظام وإنعكاساتها على مجلس الأمن، ط1 (دمشق، دار هادي للنشر، 2010).
6- بيبر هاستر وآخر، ترجمة د.قاسم مقداد، واشنطن والعالم معضلة القوى العظمى،ط1 (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008).
7- د.بيثرن اينردي، ترجمة سعيد الصباغ، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، ط1 (القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000).
8- جاري سامور، مواجهة التحدي النووي الإيراني،ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2006).
9-جمال سند السويدي، إيران والخليج والبحث عن الاستقرار، ط1 (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).
10- جميل عبيد الذياني، إيران ورقصة السرطان، ط2 (الرياض، العبيكات للنشر 2011).
11- جون بيليس وآخر, عولمة السياسة العالمية, ط1 (أبو ظبي, مركز الخليج للأبحاث, 2004).
12- جون لارج، مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 2008).
13- دي.أ.كروكشانك وآخرون، ترجمة سمير كرم وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1 (معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، 2006)
14- رأي تقيه، ترجمة أيهم الصباغ، إيران الخفية، ط1 (السعودية، العبيكات للنشر، 2010).
15- ريتشارد-هاس، ترجمة اسعد كامل إلياس، الفرصة لخطة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ط1 (الرياض، العبيكات للنشر، 2007).
16- ريتشارد بريس، ترجمة سعد هجرس، أمريكا والسعودية تكامل الحاضر وتنافر المستقبل، ط1 (القاهرة، سينا للنشر، 1991).
17- روبرت كوير، تحطم الأمم، النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة د.زهير السمهوري، ط1 (الرياض، العبيكات للنشر، 2005).
18- تحرير زلمي زاد، التقييم الاستراتيجي، ط1 (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).
19- د.شاهر اسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ط1 (دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).
20- شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية، ط1 (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
21- صباح فرحان عزام،قراءات في المشهد السياسي2007، ط1 (دمشق، الناشر للنشر والتوزيع،2008).
22- عادل علي عبدالله، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي، ط2 (المنامة، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، 2008).

23– د.عبدالله فهد النفيسي، إيران والخليج، ط1 (الرياض، طرقرطاس للنشر، 1999).
24– د.عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، ط1 (بيروت، دار النسيم، الشركة العالمية للنشر، 1992).
25– د.علي أبو الحسن، فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني منطقة نفوذ للولايات المتحدة، ط4 (بيروت، دار الفاروق، 1996).
26– غازي محمد فريح، النشاط السري اليهودي في الفكر والممارسة، ط1 (بيروت، دار النفائس،1990).
27– فلينت ليفيرت، العلاقات الأمريكية نظرة إلى الوراء ونظرة إلى الأمام، ط1، (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007) سلسلة محاضرات الامارات، السبت 28 يونيو 2003.
28– د.فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
29– كينيت كاتزمان، الحرس الثوري نشأته وتكوينه ودوره، ط3 (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
30– محمد الأطرش وآخرين, العرب وتحديات النظام العالمي, ط1 (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 1999).
31– د.محمد السعيد عبدالمؤمن وآخرون، إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية، ط1 (القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2010).
32– محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2004).
33– د.هالة أبوبكر السعودي، السياسة الأمريكية واتجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967–1973، ط1 (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).
34– هشام القروي، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، ط1 (تونس، الدار العربية للكتاب، 1985).
35– ويلفريد بوختا، من يحكم إيران، ط1 (ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).
36– يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، ط1 (بيروت، دار النهضة العربية، 1986).
37– يفرجيني بريماكوف، العالم بعد 11 سبتمبر شرق الأوسط والصراع الدولي، ط1 (بيروت دار النهضة العربية، 1986).
38– د. يوسف الحسن، البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الصهيوني، ط3 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية).
39– د.ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ط1 (عمان، دار اسامة، 2009).
40– منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: الحقوق للجميع، ط1 (وحدة النشر العربية عرباي، 1998).
41– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين, ط1 (أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998).
42– مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, المصالح الدولية في منطقة الخليج, ط1 (أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2006).
43– مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، ط1 (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).
44– مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الخليج وتحديات المستقبل، ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

45- مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مصادر الطاقة في بحر قزوين، ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001).

46- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،مسيرة السلام وطموحات اسرائيل في الخليج، ط1(ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997).

47- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة ثروت محمد حسن، إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل، ط1 (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008).

48- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات (ابوظبي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007)

2- الرسائل العلمية

1- أحمد خليفة الرماح، السياسة الإيرانية تجاه عملية السلام العربية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008.

2- جمعة علي مسعود، (العلاقات الايرانية السعودية وانعكاساتها على مجلس التعاون)، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008.

3- سالم مصباح محمد البكوش، إيران والبحث عن دور إقليمي بارز بعد حرب الخليج الثانية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008.

4- عادل أحمد المنتصر،العلاقات الأمريكية الإيرانية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009.

5- عبدالمنعم علي أبوعائشة، الحرب الأمريكية على الإرهاب وآثارها على المنطقة العربية، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2006.

6- عمر المبروك سباقة، الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2004.

7- محمد عبدالحميد محمد النجار، الطموحات الإيرانية في المنطقة العربية واسلوب مواجهتها، زمالة كلية الدفاع الوطني، مصر/القاهرة، اكاديمية ناصر العسكرية العليا، 2010.

8- محمد محمد على سويب ، المشروع الشرق أوسطى، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسة، 1998.

9- محمود ساسي امحمد الحراري, العلاقة الأمريكية الإيرانية, رسالة ماجستير, طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا, قسم العلوم السياسية, 2009.

10- وليد محمد الصويعي، إشكالية منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009.

11- وليد مختار السني الحضيري، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي، رسالة ماجستير، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية 2011.

12- يوسف أمحمد صالح علي، جماعات الضغط اليهودي والسياسة الأمريكية، رسالة ماجستير ، طرابلس/ليبيا، أكاديمية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2009.

3- شبكة المعلومات الإلكترونية

1- أمين شحاتة،إيران-المسار التاريخي 2001/5/7 www.Aljazeera.net
2- www.Etudiantdz.net/ub/showthread.php.2009
3- الكونجرس الأمريكي /ar.wikpedia.org/wiki
4- www.taress.com/assabah2-4-2002
5- www.taress.com
6- www.Islam web.net1998-2012
7- http://92harfarsy.nojoumarab.net/t299-topic
8- مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد-2009 www.Iasj.net
9- www.aiu.edu/university etudiantdz.net
10- alogili.com/showthread.php (2012)
11- www.alzaytouna.net2011
12- www.theacademysite.com
13- www.mathoum.com
14- www.alrashead.net/index php.
15- www.ahewar.org/debat/show.art.asp
16- digital.ahram.org.eg (2009)
17-د.خديجة محمد عرفة، إيران وعلاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى، www.asiaalwast.com
18- www.onislam.net
19- عاطف السعداوي Alibakeer.maktoobblog.com
20- الأستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى digital.ahram.org.eg
21- قناة الجزيرة، 2002/1/31 www.aljazeera.net
22- ترجمة وإعداد تحسين الحلبي، 2010 www.safsaf.org
23- القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى 2005 alasr.ws/articles/web
24- مهدي داريوس نازمروايا، 2012/11/7 www.neelwafurat.com
25- عبير ياسين، الاهرام arabicpeople.com.cn
26- محسن صالح، 2012 www.aljazeera.net
27- www.anewar.org
28- www.merebpress.net

29- النزاع الأمريكي الإيراني www.albainah.net
30- تنامي الدور الإيراني في آسيا الوسطى 2010 www.samanews.com
31- روسيا اليوم، روسيا والصين تنافسان أمريكا في الشرق الأوسط Arabic.IT.com
32- 2006/4/18 www.kana.net.kw
33- طلعت رميح، 2007 www.almoslim.net
34- عبد المنعم على الحر،2009/12/6 www.elmassihfitunis.com
35- www.theacademysite.com
36- www.mathoum.com
37- www.alrashead.net/index php.
38- www.ahewar.org/debat/show.art.asp
39- تاريتا بارسي، 2010 www.Alzarerer.Com
40- رانيا مكرم، 2001 www.Sigassa.org.eg
41- عبد القادر طافش، مركز الجزيرة للدراسات (تقارير) 2012/12/20 studies.Aljazeera.netreporest
42- طلعت رميح ، (جريدة الشرق الأوسط)،2012/5/12 islamicnez.net
43- نقلاً عن خطاب الرئيس بوش بعرض رؤيته للسلام في الشرق الأوسط في خطاب بمعهد اميركان انتدبرايزمن 26 فبراير 2003 ، www.stat.gov.
44- سيد حسين، www.ahewar.org/debat/show
45- بيئة النظام الدولي والسياسة الخارجية الإيرانية www.albainah.net
46- اسلحة الدمار الشامل وآثرها على السياسة الخارجية الإيرانية 2010/10/25 www.alrashead.net
47- سوريا وأسلحة الدمار الشامل 2009/1/25 www.defense-arab.com
48- أسلحة دمار شامل إيرانية بالخرطوم 2011 www.sudanjem.com
49- الحوار المتمدن 2008/4/1www.aherar.org/debat/show.art.asp
50- تقرير استخباراتي: إيران تسلح المقاومة الفلسطينية بغزة http//www.destqlal.com/ar/index.php
51- مجلة الدفاع الوطني، العدد 330 www.lebarmy.gov.lb/articleasp
52- ويكبيديا، برنامج إيران النووي ar.wikipedia.org/wiki
53- برنامج إيران النووي ar.wikipedia.org/wiki
54- خلفية تاريخية عن البرنامج النووي الإيراني www.moqatel.com
55- البرنامج النووي الإيراني www.kna.kw/clt/run
56- أسلحة الدمار الشامل وأثرها في السياسة الخارجية الإيرانية www.ansar.com
57- احمد ابراهيم محمود، 1998 digital.ahram.org.eg
58- www.lebarmy.gov
59- الملف النووي الإيراني، قراءة استراتيجية 2007/12/3 islamstory.com

60- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى2012/4/19www.washingtoninstitate.org
61- د.عامر كامل أحمد، www.iasj.net/iasj?func
62- الدول الكبرى تنتقد الملف النووي 2012/9/12 www.almanar.com
63- الحوار المتمدن، 2010/3/20 www.baath-party.org/index.php
64- معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ar.wikipedia.org
65- 2006/5/26www.albainah.com/Index.aspx?function
66- د.إحسان هندي، 2006/6/23 thawra.alwnda.gov.sy/ 1-print.veiw.asp?filername
67- حصن حزم، 2009/12/23 Alharah2.net
68- النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى (مارس2005) .www.albainah.net/in
69- زينب مكي، www.alfanonline.com/show-file.aspx?
70- مجلة الدفاع الوطني، 2006/1/1 www.lebarmy.gov.lb/article.asp
71- د.سرهان أركن، 2012/10/3 www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsdetail.aspx?
72- بشير عبدالفتاح، www.digital.ahram.eg
73- عبيد العبيدلي، 3/مايو/2008 www.alwasatnews.com
74- براكريتي غويتا، 7/يناير/2011 www.aawsat.com/tail.asp
75- الملف النووي الإيراني www.iribir/woldservice
76- تقرير أمريكي، بعض الشركات مازالت نشطة في قطاع الطاقة بإيران ara.reaters.com
77- خباب بن مروان الحمد www.saaid.net/Doat/khabab
78- فارس حطاب، الجزر الإماراتية المحتلة والموقف الأمريكي البريطاني (شبكة البصرة) 2012 www.albasrah.net

ملحق

an alliance of necessity: the secret friendship of the shah

The Arabs could tolerate the substance of close Iran-Israel relations as long as this was not apparent from surface indications.
—De-classified Memorandum of Conversation,U.S. embassy in Tehran, Iran, October 14, 1972 After the First World War, the British controlled Palestine in quasi-colonial fashion, in a mandate sanctioned by the League of Nations. The Zionist movement, which had begun at the end of the previous century and encouraged Jewish immigration to Palestine with the eventual goal of creating a Jewish State, flourished under the mandate. The growing Jewish population clashed repeatedly with the Arab majority, which was unalterably opposed to a Jewish State and which itself wanted independence from Britain.
At various periods during the mandate, the British suppressed both Arab and Jewish guerrilla rebellions. Exhausted after the Second World War,

financially broke, and torn between bitterly opposing demands from the Arab and Jewish populations, the British finally threw in the towel and asked the UN to settle the problem. On May 15, 1947, the United Nations created a Special Committee on Palestine, UNSCOP, to recommend a resolution. Iran was selected to be part of the eleven-state committee.

After several months of laborious hearings a plan was presented with the support of only eight of the committee's eleven members. The majority favoured a partition of Palestine and the creation of independent Arab and Jewish States, with Jerusalem to be placed under international administration. Iran, together with India and Yugoslavia, opposed this idea and preTHE COLD WAR ERA 20 dicted that partition would lead to more rather than less violence.[1] At the time, Iran was ruled by Shah Mohammad Reza Pahlavi, the second emperor in the Pahlavi dynasty. His father, Reza Shah, had staged a coup d'état in February 1921 and ousted the ruling Qajar dynasty.Twenty years later,Reza Shah was deposed by the British and the Russians, who put his young son, Mohammad Reza, on the throne. Even before the creation of the Jewish State, Mohammad Reza Shah had predicted that partition of Palestine would lead to decades, if not centuries, of violence. Only through the creation of a single federal state containing both Jewish and Arab constituent states could peace be established, the Pahlavi regime maintained. Against Tehran's quiet objections, the partition plan was adopted by the General Assembly as Resolution 181 on November 29, 1947. Fighting immediately broke out between Jews and Palestinians, and less than six months later David Ben-Gurion declared the independence of the State of Israel. Iran, which together with twelve other nations voted against partition, chose not to formally recognize the new nation, a decision the Shah stuck to throughout his thirty-seven-year reign.[2]

At Israel's inception, Iran faced a dilemma that has characterized its dealings with the Jewish State ever since. The Shah knew that the creation of a non-Arab, pro-Western state in the Middle East could improve Iran's security by absorbing the attention and resources of the Arab states, which were Iran's traditional rivals in the region. But if the Shah were to officially recognize Israel or publicly support its creation, part of that Arab wrath would fall on Iran.Thus it behooved Iran to tread a path between overt hostility and overt alliance. For the next three decades, the Shah handled this balancing act with great astuteness.

CAUGHT IN THE SUPERPOWER GAME

The two clear winners of the Second World War were the United States and the Soviet Union. But their defeat of the Axis powers entangled them in a global rivalry, and soon after the war they began carving up the world into their respective spheres of influence. The Middle East was no exception; its abundance of oil made it a particularly valuable piece in the geopolitical chess game played by Washington and Moscow, which drew regional states into their respective camps. In return for their cooperation, those states were offered friendship and protection. For Iran, the choice was clear. Centuries of war between Iran and Russia had bred in the Shah a natural suspicion of Soviet intentions. The Communist ideology was a real threat to the Shah's rule in Iran, where the uneven distribution of wealth created fertile ground for pro-Soviet groups such as the Iranian Tudeh ("People's") Party.

The Shah hoped that joining the Western camp would entitle Iran to economic and military assistance from the United States in order to prevent Soviet adventurism in the Middle East and the Persian Gulf.

Israel's strategic options were more complex. The newly created Jewish State depended on the West for capital investment, but it was also in dire need of immigration from the Jewish communities in both the East and West to grow and survive. With the demographic balance tilted strongly against it—by 1948 there were approximately 1.35 million Arabs and 650,000 Jews in historic Palestine—Israel could not prosper without more Jewish immigrants.While Ben-Gurion always favored the United States as a primary patron, in the country's early days many Israelis felt an emotional and ideological affinity for the Soviet Union, because not only did strong socialist sentiment exist in Israel, but many Israelis identified the Soviet Union as the country primarily responsible for defeating Nazism. For the Shah, who saw the world primarily through the prism of the Cold War, Israel's ambiguous relations with the Soviet Union and its efforts to cultivate ties with both superpowers made it suspect. The Shah adopted a policy of "calculated ambivalence," maintaining a healthy distance from the Jewish State while waiting for it to clarify its allegiances.For the first two years of Israel's existence, Iran recognized it neither de facto nor de jure. But as Tel Aviv distanced itself from the Soviet camp, and as its pro-Western orientation solidified, Iranian suspicions were dispelled.3 In 1951, the Mossadeq government in Iran recognized Israel as a fact in the region but still refused de jure recognition, meaning that it did not officially establish relations with the Jewish State.4 Still, the de facto recognition had significant political

implications—it essentially meant that Iran recognized the creation of the state of Israel and would not seek or support its undoing.

But choosing the Western camp did not resolve Israel's security dilemma. Israel was a lone state for Jews in a sea of hostile Arab states, some of which were developing closer ties to the Soviet Union. Since breaking the circle of Arab enmity appeared impossible, Israel put its faith in reaching out to the non-Arab states of the region, including Iran. This outlook gave birth to Ben-Gurion's doctrine of the periphery, a foreign policy concept that came to dominate Israeli strategic thinking till the end of the Cold War.

The doctrine held that the improbability of achieving peace with the surrounding Arab states forced Israel to build alliances with the non-Arab states of the periphery—primarily Iran, Turkey, and Ethiopia—as well as with non-Arab minorities such as the Kurds and the Lebanese Christians. This network of alliances would drive a wedge between Israel's enemies,weaken the Arab bloc, and halt the spread of pan-Arabism in the region, the reasoning went.[5]

Meanwhile, Iran's relationship with the Arab states was swiftly deteriorating.[6] Though Iran sympathized with Arab nationalism and its quest for Arab independence from the European colonial powers (Iran was, after all, still emerging from its own painful history of British and Russian interference), the Shah felt increasingly uncomfortable with its pro-Soviet expressions.[7] In Egypt, for example, the free officers' coup of 1952 ousted King Farouk and achieved final independence from Britain, slowly drifting into the Soviet orbit as a result. By no choice of their own, Iran and Israel soon found themselves facing a common security dilemma. Both feared Soviet designs on the region and the threat of radical pro-Soviet Arab states, and both saw the pan-Arab, anti-Western regime in Cairo, led by Gamal Abdel Nasser, as the main villain of the Middle East.[8] Next to Israel, Iran's pro-Western emperor was one of Egypt's prime targets.[9] Iran was particularly concerned about the territorial expansionism of pan-Arabism and Arab claims over Iran's southern oil-rich province of Khuzestan because this pushed Arab nations to ally against Iran even though their respective national interests may have dictated a different course.[10] "The Iranians felt like [they were] surrounded by the Arabs. And the Arabs always adopted policies that were anti-Iranian," said Fereydoun Hoveyda, who served as Iran's ambassador to the UN during the 1970s while his brother,Amir Abbas Hoveyda, served as the Shah's prime minister.[11]

By the late 1950s, an Israeli-Iranian entente had taken shape, fueled by the solidification of Egyptian-Soviet relations and the emergence of Nasser as the leader of the Arab masses after the 1956 Suez war.The collusion of Israel, Britain, and France in the attack on Egypt in 1956 cemented Nasser's and the wider Arab world's suspicion and hostility toward both their former colonial masters and Israel. But Ben-Gurion, ever so cautious and suspicious of the outside world's attitudes toward the Jewish State, feared that Iran and the periphery states wouldn't enter into full strategic relations with Israel unless pressured by the United States. On July 24, 1958, he sent a personal letter to U.S. President Dwight Eisenhower in which he warned about the spread of pan-Arabism and Communism in the Middle East, and requested U.S. support for Israel as a means of defending Western interests.

He wrote that "with the purpose of erecting a high dam against the Nasserist-Soviet tidal wave, we have begun tightening our links with several states on the outside of the perimeter of the Middle East—Iran,Turkey and Ethiopia. . . .Our goal is to organize a group of countries, not necessarily an official alliance, that will be able to stand strong against Soviet expansion by proxy through [Egyptian President] Nasser, and which might save Lebanon's freedom and, maybe in time, Syria's."[12] Eisenhower heeded Israel's call and offered America's backing to the periphery alliance.

Compatibility between Iran and Israel went beyond their two common threats. Israel's impressive economic growth and the Arabs' refusal to sell oil to Israel made Tel Aviv desperate for a commodity that Iran possessed in abundance.[13] After the 1956 Suez crisis, Iran helped finance the construction of an eight-inch oil pipeline from Eilat in southern Israel through Beersheba to Israel's Mediterranean coastline. This pipeline, called the Eilat-Ashkelon pipeline, connected the gulf of Aqaba and the Mediterranean and enabled Iranian oil exports to bypass the strategically vulnerable Suez Canal. Lessening the dependence on the Egyptian-controlled Suez was of utmost importance to the Shah because 73 percent of Iran's imports and 76 percent of its oil exports passed through the canal. The deal, which took several days to conclude, was brokered in the suburbs of Tel Aviv in the summer of 1957 during a secret visit by a representative of the National Iranian Oil Company. The pipeline was laid in a record-breaking one hundred days and came into operation in late 1957, transporting Iranian oil to Israel at the price of $1.30 per barrel. The pipeline was later upgraded to a sixteen-inch pipe after direct negotiations between Israeli Prime Minister Levi Eshkol and the Shah in

1958. This was the first direct meeting between an Israeli cabinet minister and the Shah.[14] Though neither Iran nor Israel acknowledged the oil trade or the pipeline cooperation, their relationship was an open secret and the subject of intense Arab criticism. Fearing that the Shah might abandon the project because of his Arab sensitivities, Washington granted the pipeline project its strong support only after receiving reassurances that Iran's financial interest in seeing to the completion of the pipelines outweighed Tehran's interest in appeasing Arab sentiments.

Washington clearly sensed that the Shah wanted to keep Israel at a healthy distance and wanted assurances that pressure from the Arab states wouldn't prompt the Shah to renege on his commitments to the pipeline.15

And there were other reasons for the cultivation of stronger Israel-Iran relations: Iran had a sizable Jewish community, which Israel was eager to bring to the Jewish State, and Tehran was willing to provide Iraqi Jews with a safe passage to Israel as well. Iran, in turn, coveted Israel's influence in Washington and was in dire need of advanced Israeli technology for its own economic growth. Israel's expertise in irrigation was highly valued by the technology-starved Iranians. The arid and uninviting climate and terrain of Iran and Israel opened up opportunities for extensive cooperation in the field of agriculture, even though political factors motivated this cooperation more than Iran's agricultural needs. The Shah often ordered his ministries to hire Israeli consultants as a means of cementing the relationship—even though their expertise wasn't always needed and their skill sets often were irrelevant to their assigned projects."We had Israelis who weren't even agriculturalists who didn't collect salary, yet they were still involved in the projects," Iran's former deputy minister of agriculture explained.[16] But hiring redundant Israeli consultants was a politically safe way for the Shah to balance his public distance from the Jewish State.[17] Nonetheless, while there was a political aspect to the technological exchange, the Israelis did provide Iran with badly needed know-how and expertise. According to Arieh Eliav, former Israeli labor minister, Israel trained some ten thousand Iranian agricultural experts.[18] Last but not least, Israel and Iran's common non-Arab makeup provided the two with an emotional dimension to their growing cooperation.[19]

AN UNBALANCED PARTNERSHIP

Clearly, as the most powerful country on Israel's periphery, Iran was a critical factor in Tel Aviv's political grand strategy. But Israel wasn't equally

important to Iran despite Iran's need for Israeli technology. Throughout the 1950s, Iran viewed Israel primarily as a vehicle to prevent Soviet—and not Arab—advances in the region.[20] The Soviet Union constituted Iran's primary threat because it was eyeing the oil reserves of the region and using Nasser's Egypt as its surrogate to penetrate the Persian Gulf.[21] "The Shah saw these Soviet twin pincers coming down through Afghanistan and Iraq," explained Charles Naas,who served as an American diplomat in Iran at the time.[22] Clearly, Iranian fears of the Soviet Union benefited the United States because it made Iran all the more eager for the Western superpower's protection. Soviet support for the pan-Arab states, in turn, caused the Arab danger to Iran to be seen in Tehran as a mere extension of the Soviet threat, while the pan-Arab ideology was perceived more as a facilitator than as the root of this threat.

The Shah strongly believed that in the face of Soviet subversion or even a direct assault, no one could guarantee Iran's security but Iran itself.[23] This conviction was partly born out of a conversation between the Shah and an American ambassador in the late 1940s. At the time, the Shah was young, inexperienced, and impressionable. He had seen how Iran's weakness had enabled the great powers to control the destiny of his country. This was an affront he was determined to change. "America would never go to war with the Soviets on account of Iran, to save Iran," the ambassador told the Iranian monarch matter-of-factly. The Shah never forgot that conversation.[24]

The Soviets, on the other hand, did little to alleviate the Shah's fears. Moscow supported leftist Iranian opposition groups such as the Mujahedin-e Khalq, the Tudeh Party, and the Fedayeen-e Khalq in the hope that a Communist revolution would make Iran a Soviet satellite.[25] In a December 1974 interview with Beirut's *al-Hawadis* newspaper, the Shah emphasized that Iranian nervousness about pan-Arabism was rooted in Moscow's influence over the Arab governments that championed that ideology.With the Arabs, the Shah pointed out, Iran did not seek any enmity, even though the Palestinians supported Iranian opposition groups. What the Shah sought to avoid was a situation in which the activities of Palestinian and Arab nationalists would enable the Soviets to up the ante on Iran."We have stood and we will stand at the side of the Palestinians, despite the fact that some of the groups of the resistance trained Iranian saboteurs to infiltrate our territory, kill our people, and blow up various installations," he said.

“We know how to discriminate between the justness of the Palestinian question and the wrongdoing directed against us by some Palestinians. What I fear is that the Palestinians may allow international circumstances to make their cause a tool of Soviet or some other international strategy. Egypt, Saudi Arabia, Syria, and the other Arab states would do well to help the Palestinians avoid such pitfalls.”26With time, however, the Arab threat came to play a greater role in Iranian strategic thinking.As the Arab threat to Iran increased, so did Iran’s military need for Israel and—paradoxically—its need to keep Israeli dealings secret.

A NOT-SO-SECRET MARRIAGE OF CONVENIENCE

Iran preferred to keep most of its collaboration with Israel out of the public eye. On the one hand, the Shah believed that overt relations with Israel would harm Iran’s standing with the Arab nations and fuel Arab opposition to Iranian policies in the Persian Gulf. On the other hand, he needed Israel in order to balance the threat from the Soviets and pro-Soviet Arab states.

To minimize the visibility of his Israeli dealings, the Shah decided to have interactions with Israel handled by Iran’s dreaded secret police—Sazeman-e Ettela’at va Amniyat-e Keshvar (Organization of Information and State Security, or Savak).[27] In 1957, the Shah ordered the Iranian intelligence service to establish relations with the Israeli intelligence agency, the Mossad, and manage Iran’s sensitive dealings with the Jewish State, which often kept the Iranian Foreign Ministry in the dark. Iranian military and secret police operatives were secretly trained by Israeli intelligence officers in both Iran and Israel. Israel also trained four hundred Iranian pilots, paratroopers, and artillery men and sold Iran high-tech military equipment.[28]

According to one former Iranian ambassador, the Mossad also trained the Savak in torture and investigative techniques as well.[29]

Still, Tehran kept secret the visits of its officials to Israel. The Iranians traveled to Israel via Turkey and never had their passports stamped upon arrival in the Jewish State. This procedure ensured that the travel logs listed only a visit to Turkey and no trace of the Israel leg of the trip.[30] (To this day, Iranian Jews traveling to Israel follow the same route with the tacit approval of the Iranian government.) Even the deployment of Iranian diplomats in Israel was kept secret. During the 1970s, six Iranian diplomats manned the Iranian secret mission in Israel, but their records indicated that they were serving in Bern, Switzerland. The Iranian embassy in Israel was referred to as “Bern 2” in Iranian Foreign Ministry documents.[31] The Iranians even tried to

withhold the true location of their posting from American diplomats, despite the United States's awareness of both the existence and the activities of the Iranian diplomats in Israel.[32] Although Israel had grown accustomed to Iran's secretive approach, and though Israel was well aware of the Shah's precarious balancing act between living up to Iran's obligations as a Muslim nation and neutralizing the tide of Arab radicalism, Iran's contradictory policy and stance on Israel was never fully accepted in Tel Aviv. If Iran, a predominantly Muslim nation, were to openly recognize Israel, it would help advance Israel's quest to convince the Arabs that the Jewish State was a permanent feature of the Middle East. After all, Israel had proven its utility to the Shah and to Iran's national interest, yet the Iranian emperor refused to grant Israel full recognition.

Ben-Gurion's first visit to Iran in 1961 set the precedent on the secretive protocol.[33] The groundbreaking visit was kept secret, and successive trips of Israeli prime ministers to Iran simply followed the same protocol. A few years later, Israeli diplomats in Tehran urged Prime Minister Golda Meir to take a more aggressive line with the Shah on this matter and change the protocol.

By bringing its relations with Iran into the open, Iran would have no choice but to recognize Israel de jure, decision-makers in Tel Aviv figured. The Israelis jumped on every opportunity to make their dealings with Iran public.[34] Meir's advisers proposed putting a sign on the building of the Israeli mission in Tehran to clearly identify it as such. She dismissed this proAN posal but accepted the recommendation of the head of the Israeli mission, Meir Ezri, to convince Western powers such as the United States and the United Kingdom to pressure the Shah into publicly recognizing Israel. But the Shah wouldn't budge, and he further rebuked the Israelis by refusing for more than three years to meet with Israel's representative to Iran.[35]

Throughout the 1970s, Iran succeeded with its diplomatic acrobatics of maintaining a geostrategic alliance with a state it did not officially recognize, and of permitting a large Israeli presence in Tehran without officially recognizing its mission as the embassy of the Jewish State. The Israeli flag wasn't flown at the mission and Israeli diplomats did not participate in ceremonies that protocol required other diplomats to attend.But in all matters except ceremony, the Israeli mission functioned like any other embassy.Despite the unofficial nature of the relationship, the head of the Israeli mission was commonly referred to as the Israeli ambassador to Iran,

and by the 1970s he enjoyed ready access to the Shah. Israeli officials visited Iran frequently and met with the Shah one-on-one, often without the knowledge of the Iranian Foreign Ministry.[36] Although the symbolic value of winning the recognition of a major Muslim state in the Middle East was significant, Israel was careful not to push this issue too hard because it could negatively affect the substance of its relations with Tehran.[37] At the end of the day, it was an arrangement that, while not optimal, still worked to Israel's benefit.

According to Amnon Ben Yohanan, a high-ranking Israeli diplomat serving in Tehran in the 1970s, the Israelis "were willing to forgo the ceremonial trappings of diplomacy as long as the real substance was present, while the Arabs could tolerate the substance of close Iran-Israel relations as long as this was not apparent from surface indications."38 Iran, in turn, needed Israel militarily but had to keep its dealings with the Jewish State out of the public's eye to avoid attracting the attention of the pan-Arab governments.

THE GROWING IRANIAN-EGYPTIAN ENMITY

The Shah learned the hard way how public knowledge of his Israeli dealings undercut Iran's strategic interest. In July 1960, a foreign journalist asked whether Iran had decided to recognize Israel. Without further reflection, the Shah pointed to Iran's de facto recognition of Israel in 1951 by the Mossadeq government and said that "Iran has recognized Israel long ago."[39]

The Shah's comments provoked a fiery response from Egypt's Nasser, who hastily cut diplomatic relations and embarked on a venomous propaganda campaign against Iran.[40] But Nasser wasn't concerned primarily about Iran's relationship with Israel. Rather, the Shah's unguarded statement proTHE vided the Egyptian leader with an opportunity to expand Egypt's influence in the Persian Gulf and to counter Iran's expanding relations with the Persian Gulf Arabs. Increasingly, the center of anti-Iranian Arab propaganda shifted from Baghdad—Iran's traditional Arab rival in the region—to Cairo.[41]

Egypt's aggressive posture and willingness to collaborate with Moscow were not taken lightly in Tehran. The Shah viewed the risk of a military engagement with Egypt, either directly or through Iraq, as substantial. "Iran was under direct threat of the military activities of the Egyptians in the Persian Gulf area," a former Iranian intelligence officer involved in the Iranian-Israeli collaboration explained. "[The Egyptians] were trying to build up naval forces that could be sent to the Persian Gulf in support of Iraq in direct military confrontation with Iran."[42]

If Iran was weakened by Egypt and Iraq, the Arab side would be bolstered and the Iraqi army would be freed up to participate in a potential Arab attack on Israel. But as long as Iran balanced Iraq and diverted the Iraqi armed forces eastward and away from the Jewish State, Israel was provided with a small but important window of safety. So Israeli intelligence provided Iran—whose military was constantly preparing for potential Iraqi or Egyptian attacks—with extensive intelligence on Egyptian military movements and planning. Together with Turkey, the Iranian and Israeli intelligence services constantly monitored Soviet-Egyptian-Iraqi military cooperation.

The three non-Arab countries observed Soviet military shipments destined for Egypt and Iraq as they made their way from the Black Sea to the Persian Gulf through the Suez Canal. But as the 1960s came to a close, the strategic context that had inspired the Israeli-Iranian entente in the early 1950s was slowly withering away.